جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
كلية الدراسات التجارية
قسم المحاسبة والتمويل

الإتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية وأثرها على تقويم الأداء المالي
(دراسة حالة شركة التأمين الإسلامية)

Recent Trends in Internal Control and their Impact on the Evaluation of Financial Performance
(Case Study Islamic Insurance Company)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبه والتمويل

إعداد الباحثين :
التقي محمد بله الحسن
فتح الرحمن بشير محمد عوض الكريم
عثمان جعفر الطيب محمد
مجاهد صديق عبد السيد عمر
محمد المؤتمن محمد إبرايهم العوض

إشراف الدكتور/
عثمان محمد مضوي

1438هـ/ 2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى التي رآني قلبها قبل عينيها، و حضنتني أحشاؤها قبل يديها، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين

أمهاتنا الحبيبات

إلى قدوتي و نبراسي الذي ينير دربي، إلى من أعطاني و لم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به

أباؤنا الأعزاء أدامكم الله ذخراً لنا

إلى الشمعة التي تنير لنا الطريق أخوتنا

إلي **أساتذتنا الأجلاء**

إلى أصدقائنا و كل طلاب العلم

إلى كل من ساعدونا في انجاز هذا البحث

الباحثون

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة و السلام على نبينا محمد و على آله و صحبه الأخيار .

أسمى آيات الشكر و التقدير إلى الأستاذ:

عثمان محمد مضوي

لأنكم حزتم السبق في الأخلاق والكفاءة والولاء وكنتم نبراساً في عملكم بمثاليتكم وإخلاصكم، فصرتم كما التاج يبرق من كل جانب فيلفت ببريقه الأنظار، يشرفنا أن نفخر بكم و أقدر لكم جهودكم المبذولة معنا و تقديمكم النصح و الإرشاد و التوجيه، حتى كانت مخرجات البحث بهذه الصورةأتمنى لكم دوامالعافية و التوفيق والنجـاح و جزاكم الله عني خير الجزاء.

و الشكر موصول لكل من ساهم في إنجاح هذا الجهد

الباحثون

المستخلص

تناولت الدراسة الإتجاهات الحديثه في الرقابة الداخلية وأثرها على تقويم الأداء المالي . تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية : هل أدي تطبيق التقنية الحديثة في الحوسبة الي تحسن أو, زيادة الكفاءة الرقابية ؟ هل أدي تطبيق التقنية الحديثة في الحوسبة إلي تحسين الرقابة من حيث الدقة والسرعة في إتخاذ القرار؟هل أدي استخدام التقنية الحديثة في الحوسبة إلي تخفيض العمال ؟هدفت الدراسة الي التعرف علي مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها و نظام الضبط الداخلي للنظام المحاسبي في المؤسسات ،دور الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات في المؤسسة من خلال إستخدام الوسائل التقنية الحديثة.تكمن أهمية الدراسة في تبني تطبيق الرقابة الداخلية بكفاءة .تسليط الضوء علي المراجعة الداخلية وعلي مرتبة المراجع الداخلي . ولحل مشكلة الدراسة اختبرت الدراسة الفرضيات التالية، الفرضية الأولي : استخدام الوسائل والمستجدات الحديثة تقلل من تكاليف نظم الرقابة الداخلية، الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلي كفاءة الأداء المالي ، الفرضية الثالثة : التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي يزيد من فعالية الأداء المالي.اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة الإتجاهات الحديثه في الرقابة الداخلية وأثرها في تقويم الأداء المالي ، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات. تم تحليل البيانات عن طريق برنامج حزمة العلوم الاحصائية الاجتماعية الاصدارة رقم 20 (SPSS).توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: وجود الوسائل الحديثة في المؤسة تقلل من تكاليف الانظمة الرقابية، استخدام الوسائل الحديثة في الانظمة الرقابية يقلل من ارتكاب الخطأ ،العمل بالوسائل الحديثة في المؤسسات يؤدي الى معالجة دور كبير من البيانات ويقلل تكاليف نظم الرقابة الداخلية وبناءاً علي نتائج الدراسة قدم الباحثون عدة توصيات منها ضرورة إلزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية وفقا للمعايير والمبادئ العلمية ،ضرورة المراجعة الدورية لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومعالجة الانحرافات واتخاذ القرارات بشأنها ، ضرورة وجود نظم رقابة فعالة للتقييم الجيد للأداء في شركة التأمين الإسلامية، ضرورة إستخدام الإتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية بشركة التأمين الإسلامية.

Abstract

The study presented the recent trends in internal control and its impact on the evaluation of financial performance. Research problem of the study represented in the following questions: Has the application of modern computing technology improved or increased regulatory efficiency? Has the application of modern technology in computing improved control in terms of accuracy and speed in decision making? Has the use of modern computing technology reduced workers? The study aimed to identify the concept of internal control and its objectives and the internal control system of the accounting system in the institutions. The role of internal control in detecting errors and abuses in the institution through the use of modern technical means.The importance of the study lies in the adoption of the internal control application efficiently. It highlights the internal audit and the role of the internal auditor.To solve the problem of study. The study tested the following hypotheses:The first hypothesis: The use of modern means and developments reduces the costs of internal control systems.The second hypothesis: the existence of internal audit institutions lead to the efficiency of financial performance. Third hypothesis: The scientific and practical qualification of the internal auditor increases the effectiveness of financial performance. The study relied on the analytical descriptive approach to know the recent trends in internal control and its impact on the evaluation of financial performance. The study used the questionnaire form as a data collection tool. The data were analyzed by the Social Statistical Science Package (SPSS) version (20). The study reached several results, the most important of them are: The presence of modern means in the institution reduces the costs of regulatory systems. The use of modern methods in regulatory systems reduces the commission of error. The use of modern means in enterprises leads to the processing of a large role of data and reduces the costs of internal control systems. Based on the results of the study, the researchers made several recommendations, the most important of them are: The need to oblige institutions to implement internal control requirements, in accordance with scientific standards and principles. The need for periodic review to evaluate the system of internal control and address deviations and take decisions.The need for effective control systems for evaluating the performance of the Islamic insurance company.The need to use modern trends of internal control of the Islamic insurance company.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	**هـ**
فهرس الموضوعات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال وفهرس الملاحق	ط
المقدمة	
الإطار المنهجي	1
الدراسات السابقة	5
الفصل الأول : مفهوم وأهداف وخصائص الرقابة الداخلية	
المبحث الأول : مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية	13
المبحث الثاني :خصائص ووسائل نظام الرقابة الداخلية	23
الفصل الثاني: مفهوم نظم المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الإلكتروني	
المبحث الأول : مفهوم الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات المحاسبية	37
المبحث الثاني : نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ظل التشغيل الإلكتروني	52
الفصل الثالث : مفهوم وأهداف الأداء المالي	
المبحث الأول : مفهوم وأهمية تقويم الأداء المالي	61
المبحث الثاني : مفهوم وأهداف الأداء المالي	70

الفصل الرابع : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذه تعريفية عن شركة التأمين الإسلامية	77
مبحث الثاني : تحليل البيانات وا إختبار الفرضيات	83
النتائج	96
التوصيات	97
قائمة المراجع والمصادر	98
الملاحق	102

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/4)	البيانات الشخصية لعينة الدراسة	84
(2/2/4)	الإعتمادية	86
(3/2/4)	لمتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	86
(4/2/4)	إجابات أفراد العينة على الفرضية الأولى	87
(5/2/4)	مربع كاي للفرضية الأولى	89
(6/2/4)	إجابات أفراد العينة على الفرضية الثانية	90
(7/2/4)	مربع كاي للفرضية الثانية	92
(8/2/4)	إجابات أفراد العينة على الفرضية الثالثة	93
(9/2/4)	مربع كاي للفرضية الثالثة	95

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/2)	نظام المعلومات المحاسبي	49
(2/1/2)	تفاعل الحالات المقترحه للمحاسب	54
(1/2/2)	مقومات نظام الرقابة الداخلية	60
(1/1/3)	عملية تقويم الأداء مع الأهداف والنظريات	72

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1)	خطاب المبحوثين	102
ملحق رقم (2)	إستمارة الإستبانة	103
ملحق رقم (3)	محكمو الإستبانة	107

أولا الاطار المنهجي:

تمهيد :

من المعروف أن مؤسسات القطاع التجاري والصناعي يعتبران من المؤسسات ذات الأهمية في النهوض بتنمية وتطوير البلاد ، لذا فان من الأهمية بمكان وضع نظام رقابة داخلية فعال وذلك لوضع الخطط الرقابية السليمة من حيث الأنظمة المحاسبيةوالإدارية ونظام الر قابة الداخلية الفعال وذلك لتحقيق وزيادة الكفاءة التشغيلية وضمان المحافظة علي أصول المنشأة من السرقه والضياع ، ومنع الإنحرافات المالية للتأكد من صحة البيانات والتقارير والقوائم المالية وتحديد مدي إمكانية الإعتماد عليها وضمان الإلتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة بواسطة الإدارة .

مشكلة البحث :

يتسم العصر الذي نعيشه بكثير من المتغيرات في مجال تكنولوجيا المعلومات وذلك نتيجة لتنوع وكبر حجم المؤسسات وانفصال الإدارة عن الملكية كل ذلك أدي إلى تعقيد عمليات الإدارة المباشرة مما يترتب عليه تعويض السلطات والمسؤليات لتنفيذ العمليات التشغيلة للمنشأة وهذا يتطلب نظام رقابة داخلية فعالة .

كما أن كثير من المؤسسات لا تهتم كثيرا بمقومات نظام الرقابة الداخلية الموضوع من قبل الإدارة ، وأن النظام غير مرن لمقابلة المستجدات بالمنشأة أو البيئة المحيطة بها .

فالمشكلة قد تكون عدم وجود نظام رقابة داخلية فعال يستند علي الأسس العملية والعلمية يؤدي إلي كفاءة الرقابة ووجود هذه المشكلة تعني الإدارة عدم قدرتها علي الإلتزام بمسؤلياتها في تحقيق سلامة الأعمال وبلوغ الأهداف المخططة وعليه تدور مشكلة هذا البحث في أهمية الرقابة الداخلية في القطاعات التجارية والصناعية في السودان ومدي فعالية تطبيقها .

فهناك العديد من التساؤ لات يجب الإجابة عليها من خلال البحث :

- هل أدي تطبيق التقنية الحديثة في الحوسبة الي تحسين أو زيادة الكفاءة الرقابية ؟
- هل أدي تطبيق التقنية الحديثة في الحوسبة إلي تحسين الرقابة من حيث الدقة والسرعة في إتخاذ القرار؟

- هل أدي استخدام التقنية الحديثة في الحوسبة إلي تخفيض العمال ؟

أهمية البحث :

تتمثل في الأهمية العلمية والعملية

أ- الأهمية العلمية :

تنبع أهمية هذا البحث في أهمية الرقابة الداخلية في المؤسسات كعنصر مهم وهي التي تتمثل بوضوح في معايير وحقيقية لقياس مدي فاعلية وكفاءة الخطط الموضوعة ، وضمان ودقة وصحة البيانات والمعلومات المحاسبية لزيادة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة لأهمية ودراسة الرقابة الداخلية في تقويم الأداء المالي .

ب- الأهمية العملية :

- وهي المساعدة في تبني تطبيق الرقابة الداخلية بكفاءة .
- تسليط الضوء علي المراجعة الداخلية وعلي مرتبة المراجع الداخلي .

أهداف البحث :

تتمثل الأهداف في الأتي :

- التعرف علي مفهوم الرقابة الداخلية وأهدافها .
- نظام الضبط الداخلي للنظام المحاسبي في المؤسسات .
- دور الرقابة الداخلية في إكتشاف الأخطاء والتجاوزات في المؤسسة من خلال إستخدام الوسائل التقنية الحديثة .
- تأكيد مدي مساعدة الوسائل التقنية الحديثة للمراجع الداخلي لإبداء رأيه الفني في التقارير المالية .

فرضيات البحث :

- استخدام الوسائل والمستجدات الحديثة تقلل من تكاليف نظم الرقابة الداخلية .
- وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات تؤدي إلي كفاءة الأداء المالي.
- التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي يزيد من فعالية الأداء المالي .

منهجية البحث :

اتبعت الدراسة:

- المنهج التحليلي الوصفي باتباع دراسة الحالة لمعرفة الأثار الناتجة في إستخدام الوسائل التقنية في الرقابة الداخلية .
- المنهج التاريخي بعرض الدراسات السابقة .
- المنهج الإستقرائي لإختيار فرضيات البحث .

مصادر جمع البيانات :

- **مصادر أولية :**

استخدام أستمارة الإستبيانة .

- **مصادر ثانوية :**

من خلال دراسة ما توفر واتيح للباحث من كتب ومراجع وبحوث ودراسات عربية في مجال الرقابة الداخلية مع الإستعانة بشبكة الأنترنت .

حدود البحث :

- الحدود الزمانية : 2017م .
- الحدود المكانية : شركة التأمين الإسلامية .

هيكيل البحث :

تحقيقا لهدف البحث في الدراسة النظرية والميدانية للعلاقة بين وظائف الإدارة المختلفة والرقابة الداخلية يقوم الباحث بتقسيم البحث إلي الأتي :

- المقدمة وتناولت الإطار المنهجي والدراسات السابقة .
- أولا الإطار المنهجي الذي يشتمل علي المقدمة ومشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، فروض البحث ومنهجية البحث .
- ثانيا الدراسات السابقة وهي تحتوي علي الدراسات السابقة التي قام بها الباحثون بقرائتها ويتم ربطها بموضو ع البحث .

- الفصل الأول تناول مفهوم وأهداف الرقابة الداخلية ويحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على مفهوم وأهداف أنواع الرقابة الداخلية، ويحتوي المبحث الثاني على خصائص ووسائل نظام الرقابة الداخلية.
- الفصل الثاني تناول مفهوم نظم المعلومات المحاسبية في ظل التشغيل الالكتروني ويحتوي على مبحثين المبحث الأول يحتوي على مفهوم الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات المحاسبية، ويحتوي المبحث الثاني على نظم المعلومات المحاسبية المحوسبه في ظل التشغيل الالكتروني.
- الفصل الثالث تناول الاداء المالي ويحتوي على مبحثين المبحث الاول يحتوى على أهداف وخصائص تقويم الاداء المالي, ويحتوي المبحث الثاني على أهمية وأهداف الأداء المالي.
- الفصل الرابع تناول الدراسة الميدانية بالتطبيق علي شركة التأمين الإسلامية ويحتوي علي مبحثين المبحث الأول نبذه تعريفية عن شركة التأمين الإسلامية والمبحث الثاني يحتوي علي تحليل البيانات وا ٍختبار الفرضيات .
- الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع والملاحق .

ثانياً : الدراسات السابقة :

1. دراسة علي إبراهيم طلبة 1998م : [1]

هدفت هذه الدراسة إلي معرفة العلاقةبين نظم وا عداد ومعالجة البيانات الكترونيا ومنهجية المراجعة التي يستخدمها مراقب الحسابات في المستندات التي يقوم بمراجعتها والإرتباط بين اكتشاف الأخطاء ونظم إعداد ومعالجة البيانات المتعلقة بالمنشأة في مكاتب المراجعة في كل الولايات المتحدة الأمريكية وسلطنة عمان .

تمثلت مشكلة الدراسة في إنتشار نوع جديد من الجرائم نتيجة لوجود ثغرات رقابية مع اتباع أسلوب المراجعة حول الحاسوب وجود مخاطر جديدة تتمثل في استخدام الحاسوب كوسيلة لتنفيذ السرقات والتلاعب بالبيانات دون ترك أثار وراء ذلك .

توصلت الدراسة السابقة إلي نتائج منها :

- هنالك علاقة بين إعداد ومعالجة البيانات إلتكرونيا وبين طريقة المراجعة التي يجب أن يستخدمها المراجع .
- كما تنتج أساليب فنية محددة لكل طريقة من الطرق المستخدمة في مراجعة نظم و إعداد ومعالجة البيانات وهي المراجعة حول الحاسوب والمراجعة من خلال الحاسوب المراجعة بإستخدام الحاسوب.

رغم ذلك تتكرر الأخطاء في نظم التشغيل الأربعة وهي نظام الدفعات ، النظام المباشر والفوري والمشاركة الفورية أوصت الدراسة إلي أن الأساليب الأكثر فعالية في إكتشاف الأخطاء هي الإعتماد علي وجود فريق مراقبة مع إستخدام بيانات الخرجات, أم ضوابط اكتشاف الاخطاء لابد من أن يهتم اعتما البيانات الأصلية بواسطة فريق المراقبين .

يتضح للباحث بأن هذه الدراسة اهتمت بإعداد البيانات المحاسبية ومعالجتهاالكترونيا وطرق وأساليب المراجعة لتلك البيانات لتقليل المخاطر ، بينما دراستي ربطت بين الرقابة الداخلية ودورها في التقليل من مخاطر المراجعة في كل نواحي المنشأة المالية والإدارية .

---

[1] علي إبراهيم طلبة ،طرق واساليب اكتشاف الأخطاء والغش في النظم الإلكترونية لتشغيل البيانات (مسقط : معهد الإدارة العامة ،مجلة الغدارة للسنة العشرون ،العدد 25، 1998م)، ص 26،25 .

2. **دراسة نوال [سنة 1999م]** : [1]

إحتوت مشكلة البحث علي غياب المراجعة التي تتيح الثغرات ولقد أثار حفيظة الباحث أهمية المراجعة ودورها في عملية التنمية في الدول النامية وذلك من خلال تقارير سنوية توضح أسباب الإنحرافات والاختلاسات والتي تكتشفها هذه التقارير وبما أن الاختلاسات في زيادة مستعمرة فان هذه تقتضي الأسباب الجوهرية لهذه المشكلة كي يتاح للمسؤلين قدرا كافيا من الحقائق والتي تمكنهم من معرفة الأسباب الحقيقية لهذه المشكلة وتشمل هذه الأسباب عدة جوانب ينتج عنها تبديل المال العام وهي :

❖ **القصور المحاسبي :**

أن عدم كفاءة القائمين علي النظام المحاسبي نفسه يؤديان إلي أخطاء محاسبية جسيمة تبدد المال العام وتعرضه للضياع مثل :

عدم الألماء الكافي بقواعد الإدارة المالية السليمة ، عدم اتباع الأسس العلمية والمهنية في إدارة المال العام حيث التخطيط والتنظيم والتوجيهو الرقابة .

عدم وجود تقار ير وتحليل مهني للمداولات و القوائم المالية من واقع الممارسة الفعلية حتي يمكن أخذها أساسا لإعداد الخطط المستقبلية وذلك لإعداد القوائم المالية بعد مرور سنوات إتمام السنة المالية وذلك يصبح أمر تحليلها غير ذي جدوي .

3. دراسة إيمان محجوب محمد 2000م : [2]

تمثلت مشكلة البحث في توسع النشاط المركزي الحكومي وتشعب العمليات المالية والحسابية الإهتمام بالإدارات عموما سواء كانت إدارية أوضريبية أو غيرها، وتحقيق الأرباح ووجود اختلاسات وتعدي علي المال العام كما ورد في تقرير ديوان المراجعة العام الذي قدم للمجلس الوطني عام 1997م نتيجة عدم وجود المراجعة الداخلية المستعملة الفعالة في مؤسسات الدولة.

---

[1] نوال علي يس عبد الرحمن ، **أثر المراجعة الخارجية في تقليل الإختلاسات في مؤسسات القطاع العام في السودان** ، (جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة 1999م).

[2] إيمان محجوب محمد ، **تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة السودانية** ، (الخرطوم ، جامعة النيلين ،دراسة ماجستير غير منشورة ،2000م)

هدف البحث إلي تطور المراجعة الداخلية المستقلة في النشاط الحكومي بغرض المحافظة علي أموال الدولة من السرقة والإختلاس والتأكد من تنفيذ سياسات الدولة المالية وسلامة العمل المالي والحسابي بصفة مستمرة تتبع أو اتبعت البحث المنهجي التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي .

توصل البحث إلي نتائج منها :

أن الإدارة من خلال المراجعة الداخلية المستقلة تتخذ قطاع رقابة داخلية فعال يحافظ علي أحوال المنشأة ويحقق أهدافها وخططها ووجود المراجع الداخلي المستمروا لمامه التام إلي العمليات التي تحدث داخل المنشأة يساعد علي سرعة مواطن الضعف التي تحتاج إلي دراسة معالجة المشكلة بما يضمن عدم تكرار حدوثها .

- أوصي الباحث بإنشاء شعبة المراجعة الداخلية المستقلة بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم الاجتماعية والعلوم الادارية بكونها علي دراية بجميع المشاكل اللتي تواجههم وتمكنهم من مواكبة التطورات المستقبلية التي ستشهدها المهنة .
- ووضع خطة تهدف إلي تطوير المناهج والخطط الدراسية المطبقة حاليا في أقسام المحاسبة وأن يمتد التطور المستهدف في تعصم المراجعة االداخلية المستقلة بحيث يشمل أساليب التقويم وبنائها علي أسس ومعايير جديدة تقوم علي المحاكاة والحالات العلمية الهاتفة لإختيار أي طالب علي التفكير المنطقي وتحليل المشاكل .
- ضرورة تعيين المراجعين الداخليين المستقليين من قبل الإدارة العامة للمراجعة الداخلية بأجهزة الدولة وتوفير هيكل خاص بإنتدابهم إلي مؤسسات الدول الأخري وانشاء إدارة مستقلة للتديب والبحوث لتاهيل المراجعين الداخليين المستقليين تعمل علي رفع كفاءة المراجعة والمراجع الداخلية .

4. دراسة محاسن عبد العزيز محمد2002م : ([1])

تلخصت مشكلة البحث في وجود كثير من المخالفات والتلاعب والتزوير في حسابات العملاء وغيرها وسبب هذه المشاكل ناتج عن اختلال في نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الخاص بالجهاز المصرفي وأن إدارة البنوك لا تعطي الأهمية والسرعة في معالجة أوجه الخلل لأن أغلب إدارات المراجعة الداخلية تتبع مباشرة للإدارة التنفيذية مما ينعكس سلبا علي تقارير أدائهم بهدف البحث إلي متابعة وتحليل نظم الرقابة الداخلية .

5. **دراسة حسن عبد الرحمن عبد الله 2004م : ([2])**

تناول البحث مشكلة فعالية إدارة المراجعة الداخلية ببنك السودان والقيام بدورها في الرقابة وفق الأسس والأساليب العملية في المراجعة الداخلية ليكون اداءة فعال في الرقابة الداخلية علي النشاط والوقاية من الأخطاء العملية وغير العملية وهل يختصر دورها في المراجعة في رئاسة السلع أم لها فروع في الولايات كما أن لها دور في مراجعة أوجه النشاط في البنك بالإضافة إلي الجانب المحاسبي .

هدف البحث إلي التعرف إلي نظام الرقابة الداخلية ومدي إتباعها بأساليب المراجعة الداخلية وفق رؤية الجمعيات المهنية والتعرف علي المشاكل التي تواجه إدارة المراجعة في البنك وأقتر اح الحلول المناسبة التي تؤدي المراجعة الداخلية دورها كاملا ، وبرزت أهمية البحث في تفعيل دور المراجعة الداخلية في البنك ومعالجة جوانب القصور في أساليبها في الرقابة الداخلية تؤدي دورها في الأغراض التى انشأت من أجلها ، انتهج البحث المنهج التاريخي والاستقرائي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي ، وتوصل البحث إلي نتائج منها :

إدارة عمل المراجعة الداخلية ببنك السودان يغلب عليه عدم الكمال و هنالك قصور ناتج من حجم المسئولية علي عاتق المراجعة الداخلية في البنك وعدم كفاية لائحة المراجعة الداخلية في توضيح كيفية الاجراءات الخاصة بعمليات المراجعة الداخلية التي يقوم بها المراجعين الداخليين بدقة وانخفاض نسبة التأهيل العلمي للموظفين في الأقسام المالية وتوصل إلي عدة توصيات منها :

زيادة عدد المراجعين ببنك السودانو أن، يقوموا بالأعمال المؤكلة لهم بكفاءة ودقة.

([1])د/ محاسن عبد العزيز محمد ، **التدقيق والرقابة في المصارف ودورها في اكتشالف الخطأ والمخالفات** ،(دراسة حالة نك الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة،2002).

([2]) د/ حسن عبد الرحمن عبد الله ، **المراجعة الداخلية ودورها في أثرها في تقويم الأداء المالي** ،(الخرطوم ، جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2004م) .

6. **ناهض محمد نمر 2006م :** [1]

اطار مقترح في تطوير نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية تمثلت مشكلة البحث في توقف بعض المصارف الإسلامية عن العمل في السودان لوجود أخطاء ومخالفات جوهرية في عمله ، عدم ملائمة نظام الر قابة الداخلية فيها للتطور السليم لتكنولوجيا المعلومات مثل بنك سنتي سنة 1998م وتصفية بنك سنة 1999م وتصفية بنك الصفا سنه 2000م وثم خصخصه البنك العقاري السوداني وتحويل ملكيته من الحكومة لمستثمر عربي ليصبح اسم بنك .

7. **دراسة عبد الماجد محمد خيري 2007م أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي كفاءة الأداء المالي :** [2]

تناولت الدراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الأداء المالي تمثلت مشكلة الدراسة :

في مدي تأثير استخدام المحاسبة المحوسبة علي رفع كفاءة الأدء المالي بهيئة الجمارك السودانية من خلال بيان أهداف التقارير والقوائم المالية وكذلك أثر استخدام الحاسوب علي مقومات النظم المحاسبية والمشاكل المتعلقة باستخدام الحاسوب في العمليات المحاسبية .

تهدف الدراسة إلي اظهار دور النظم المحاسبية والمحوسبة في الأداء المالي بهيئة الجمارك السودانية وأختبرت الدراسة الفرضيات في استخدام النظم المحاسبية وتؤثر علي رفع الأدء المالي بهيئة الجمارك السودانية وعدم استخدام التقنية الحديثة في النظم المحاسبية يؤثر علي الرقابة الداخلية بهيئة الجمارك السودانية وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :

استخدام النظم المحاسبية المحوسبة يساعد في تحسين نوعية المخرجات لنظام المحاسبين بهيئة الجمارك السودانية باستخدام التقنية الحديثة في نظم المحاسبة المحوسبة معلومات ذات خصائص موثوقة اللتي تساعد علي الإداء المالي بهيئة الجمارك السودانية .

---

[1] د/ ناهض محمد نمر ، اطار **مقترح تطوي نظام الرقابة الداخلية في المصارف الاسلامية** ،(الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،رسالة دكتوراة غير منشورة ،2006م) .

[2] د/ عبد الماجد محمد خيري إبراهيم ، **انظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة علي رفع كفاءة الأداء المالي عن ماجستير المحاسبة والتمويل** ، (رسالة غير منشورة ، كلية الدراسات العيا 2007م) .

8. **دراسة نصر الدين ابراهيم بشير 2009 :** [1]

تناولت الدراسة دور المر اجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي في السودان.

هدفت الدراسة إلي تفصيل دور المراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية .

الفروض :

ترتبط درجة فعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي طرديا مع مدي سلامة الهياكل التطبيقية ولوائح إدارية ومالية في القطاع العام وكفاءة نظام المراجعة الداخلية ، ووجود ضوابط وقوانين فعالة في المراجعة الداخلية يساعد في ترقية الأداء العام للوحدات الحكومية، التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين يساهم في كفاءة الأداء المالي للوحدات الحكومية وتوصلت مشكلة البحث في زيادة التلاعب بالاموال العامة بالوحدات القومية والإقتصادية بالقطاع العام وتنوع طرق التلاعب والإختلاس وسوء الضوابط بزيادة كفاءة وفعالية مهنة المراجعة الداخلية في السودان .

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج اثبتت فرضيات أهمها :

- وجود ضوابط وقوانين المراجعة الداخلية لصورة فعالة يؤدي إلي ترقية الادء المالي في الوحدات الحكومية .
- التطبيق الفعال باللوائح الإدارية المالية يساعد علي تطوير أداء المراجعة الداخلية .
- وقد توصلت الدراسة إلي بعض التوصيات أهمها :
- ضرورة وجود لجان من قبل وزارة المالية لمتابعة تقارير المراجعة الداخلية وذلك لضرورة قيام المؤتمرات والسمنارات الدورية التي من شأنها أن، ترفع كفاءة أداء المراجعة الدخلية في الوحدات الحكومية .
- ضرورة التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين لتحسين أدائهم ، واتفق الباحثون في دور المراجعه الداخلية واختلفت بأن الدراسة اهتمت بترقية الأدء المالي في القطاع الحكومي في السودان.

9. دراسة أحمد خلف الله الخليفة 2012[1]

[1] نصر الدين إبراهيم بشير ، دور المراجعة الدالخلية في ترقية الأداء المالي والحكومي – الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .

تناولت الدراسة استقلال المراجع الداخلي بالأجهزة الحكومية وأثرها علي فعالية نظام المراجعة الداخلية ،دراسة حالة وزارة الصحة الأتحادية وتمثلت مشكلة الدراسة في:انه وبالرقم من تطور مفهوم المراجعة الداخلية وا ٍتساع دورها ليشمل مراجعة كفاءة اداء الوحدات ومدي تحقيقها لاهداف إلا ان المراجعة الداخلية في السودان تتبني المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية المتمثلة في المراجعة المستندية قبل وبعد الصرف وذلك بسب قلة الكوادر المؤهلة والمدر بة كما لايتوفر للمراجعين الداخلين مستوي الاستقلال المادي والاداري المطلوب لممارسة المهنة دون اي ضغوط اوتأثيرات أو مغريات كما أن بعض تقارير المراجعة الداخلية توصف بأنها غير موضوعية نسبة لاشتراك المراجعين الداخلين في بعض الأعمال التنفيذية التي تكون خارج نطاق عملهم بسبب عدم وجود معايير معينة تفصيلية تبين حدود ومسؤوليات المراجع الداخلية واعتماد على قوانين ولوائح عامة تترك له حرية الاجتهاد في بعض المسائل .

- هدفت الدراسة الى التعرف علي مفهوم المراجعة الداخلية وأهميتها ودورها كأحد مقومات الرقابة الداخلية ، سعت الدراسة الى اختيار الفرضيات الأتية:-

اولا: تأهيل المراجعين الداخلين علميا وعمليا يؤثر علي فعالية المراجعة الداخلية

ثانيا:الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية يؤثر علي فعاليتها.

ثالثا:أستقلال التنظيمات المهنية التي تصدر لوائح ومعايير المراجعة الداخلية يؤثر علي فعالية نظام المراجعة الداخلية.

- توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:-

اولا:الاختيار الصحيح للمراجعين الداخلين وفقا للمؤهلات المطلوبة .

ثانيا:امتدت وظيفة المراجع الداخلي في ظل المفهوم الحديث للمراجعة لتشمل تقييم جميع ادارات وأنشطة الوحده وتحديد مدي مساهمتها لتحقيق الاهداف الكلية للوحدة بالاضافة الى مراجعة الانظمة الادارية وا ٍدارة المخاطر، لذلك فإن المراجع الداخلي تقابلة بعض المسائل التي قد تكون خارج نطاق تخصصة ومعلوماته المحدودة من النواحي المالية والمحاسبية.

---

[1]د/ أحمد خلف الله الخليفة، **استقلال المراجع الداخلي بالقطاع الحكومي واثرة في فعالية نظام المراجعة الداخلية** ، (الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،2012).

10. دراسة أنس عبد الله الامين: [1]

تناولت الدراسة لجان المراجعة في فحص الأنظمة المحاسبية الالكترونية وهدفت الدراسة الدراسة وتقييم طبيعة المعالجة الالكترونية للبيانات المحاسبية وتقييم طبيعة هذة المعالجة علي طبيعة الخاطر التي يواجهها مراجع الحسابات عند قيامة بتنفيذ عملية المراجعة ،ومعرفةور لجان المراجعة في ظل انظمة المحاسبية الالكترونية في عملية المراجعة .

تمثلت مشكلة الدراسة في طرح التساؤلات التالية لبيان أثر كفاءة لجنة المراجعة عن مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية:-

- هل يؤثر وجود إطار للجنة المراجعة مراجعة النظم المحاسبية الالمترونية .
- هل للخبرة المالية والمحاسبية والالكترونيةلاعضاء لجان المراجعة علي مراجعة النظم المحاسبة والالكترونية.

أختبرت الدراسة الفرضيات التالية:-

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين كفاءة لجنة المراجعة وتحسين مراجعة النظم المحاسبية والالكترونية.
- توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين الخبرة المحاسبية والمالية لإعضاء لجنة المراجعة وتحسين مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها:-

- أن تقويم لجان المراجعة للنظم المحاسبية الالكترونية في المصارف التجارية السودانية يقلل من مخاطر المراجعة في ظل مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية، تعد لجان المراجعة أحد الركائز الاساسية للحد من المخاطر في ظل التشغيل الالكتروني .

(1) د/ انس عبد الله عمر الأمين ، **لجان المراجعة ودورها في فحص الانظمة المحاسبية الالكترونية** ،(الخرطوم، جامعة السودان للعلوم و التكنلوجيا، كلية الدراسات العليا،2013)،ص20-21

يلاحظ الباحثان الدراسة السابقة ركزت علي دور لجان المراجعة في فحص الانظمة المحاسبية الالكترونية بينما ركزت هذة الدراسة علي اثر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في أداء المراجعة الداخلية.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأنواع الرقابة الداخلية

مقدمة :

من المعروف أن إقامة نظام سليم للرقابة الداخلية في أي منشأة أو مؤسسة او شركة يقع علي عاتق الإدارة العليا كذلك يقع عليها وضمن مسئوليتها المحافظة علي هذا النظامو التأكد من سلامة تطبيقه.

كما أن هناك إلتزاما قانونيا يقع علي المنشأة ممثل في إدارتها العليا بالإمساك بدفاتر حسابات منتظمة وبصفة خاصة في حالة مؤسسات و شركات المساهمة الكبيرة ، ليس من المتصور والمعقول وجود حسابات منتظمة بدون وجود نظام جيد للرقابة الداخلية .

تعتبر الرقابة الداخلية من العناصر المهمة التي يعتمد عليها المدقق عند قيامه بعمليات التدقيق الحسابي أو الإداري حيث نجد أن المعيار الثاني في معايير العمل الميداني الذي يمثل :

القيام بالدراسة الكافية لتقييم هيكل الرقابة الداخلية المستخدمة كأساس للإعتماد عليه ولتحديد مدي الاختبارات الناجمة عن ذلك والتي سوف تختصر عليها اجراءات المراجعة[1] .

مفهوم نظام الرقابة الداخلية :

وفي قديم الزمان انحصر اهمية وتعريف نظام الرقابة الداخلية في انه مجموعة من المقاييس والإجراءات والنظم التي تتبعها المؤسسة في حماية اصولها النقدية فقط والمقيدة بالدفاتر والسجلات ولكن حديثا وبعد إتساع المؤسسات وكبر حجمها وتعدد نشاطها ، وصعوبة إدارتها أدت إلي تطور مماثل لأنظمة الرقابة الداخلية حسب ما يتبين من خلال التعريف التالي **:**

وفي العام 1977م أصدرت هيئة الخبراء المحاسبين القانونين الفرنسيين التعريف الذي ينص علي (الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة)[2] .

كما صدر تعريف أخر عن لجنة هيئة المحاسبين بإنجلترا عام 1978م الذي ينص علي الأتي:

---

[1] د/ أمين السيد أحمد لطفي – **معايير المراجعة المهنية** ،(القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1977) ، ص 16 .

[2] د/ حسين القاضي ، حسين مدوح ، **اساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية** ، (الأردن ، مؤسسة الوارف للنشر والتوبع ، 1999م)، ص 242 .

(تتضمن الرقابة الداخلية مجموعة من النظم من مالية وغيرها والموضوعية من قبل الإدارة من أجل توجيه العمليات كافة وبالطريقة المطلوبة والفعالة واحترام البيانات الأولية وحماية الأصول وضبط الدقة في البيانات المسجلة) [1] .

كما نجد أن المفهوم اللغوي لها أي الرقابة الداخلية في اللغة العربية الحراسة الانتظار ، الحذر ، الترصد ، فخامة ، الإشراف ، الارتفاع ، الانتقاد ، كما جا في (لسان العرب) : رقب الشئ يرقبه وراقبه مراقبة ورقابا ، حرسه ورقيب القوم من حارسه ومن أسماء الله الحسني (الرقيب) وهو الحافظ الذي لا يغيب عنه الشئ .[2]

كما عرفت بالآتي :

أن الرقابة الداخلية أو الضبط الداخلي في بادئ الأمر كانت الإجراءات أو الطرق المستخدمة في المنشأة للمحافظة عن النقدية والأصول الأخري للمنشأة واكتشاف الأخطاء (errors) وللمحافظة علي دقة السجلات وقد أكد هذا التعريف أهمية المحافظة علي الأصول وبصفة خاصة عنصر النقدية ، لأن نظام الرقابة الداخلية كان يعتبر طريقة لمنع اكتشاف التلاعب في النقدية .

ومازال العديد من المحاسبين وحتي الان يربط بين نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الخاصة باستلام وسداد النقدية أو بصورة أخري بالأصول المتداولة الأخري بصفة عامة وحسابات العملاء والاستشارات والمخزون السلعي بصفة خاصة .

ومع أن، المحافظة علي النقدية يعتبر غرض أساسي من أغراض نظام المراقبة الداخلية إلا أن هذا يعتبر واحدا من عدة أغراض هامة ، وأيضا قام بعض الكتاب بتعريفها علي إنها العملية التي يتأكد من خلالها المديرون أن الأنشطة التي تم إنجازها فعلا تتوافق مع الأنشطة المخططة .[3]

---

[1] د/ حسين القاضي - المرجع السابق – ص 242.

[2] د/ وليم توماس ادسون – **تعريب وترجمة** - د/ أحمد حجاج وآخرون ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ،(الرياض ، دار المريخ ، 1985م)،ص 15 .

[3] د/ أحمد محمد عثمان ، **مبادئ الإدارة** ، ط ، 2002م ، ص 54.

أهداف الرقابة الداخلية :

يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المؤسسة فى وضع وتطبيق نظام الرقابة الداخليه هو :[1]

((التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعي إلي تحقيقها)) ونتيجة لتوسيع المؤسسات الخدمية كانت أو التجارية أوضرورة وجود علاقة واضحة بين السلطات والمسئوليات ومن ثم تحديد اختصاصات ومهام كل عامل من عمال المؤسسة .

إذا تمثل طريقة الهيكل التنظيمي الإداري واللوائح والإجراءات ووسائل تنفيذ هذا النظام الرسمي في إدارة انشطة المؤسسة وصنع نظام الرقابة بالمؤسسة يعد من أهداف التشغيلية المساعدة وعلي أساسها يمكن تحديد خصائص نظام الرقابة الداخلية .

سوف نؤكد في هذا البحث أهمية الوظيفة الرقابية في كل مؤسسة صغيرة كانت أو كبيرة ، حيث ليس من الممكن وضع أنشطة معينة والأفراد بالقيام بها بدون رقابة عليهم ، لأننا لن نستطيع تحقيق إي هدف بل سنعرض هذه المؤسسة للأخطار ومما يعرضها لإحتمالات الفشل وبالتالي تصفيتها أكثر من إحتمالات نموها وا زدهارها .

بهذه الأسباب تجعل الرقابة وظيفة تجارية ذات فوائد جمة لا غني عنها في تطوير نمو وازدهار المؤسسات تجارية كانت أو خدمية .

فيم يلي بعض فوائد وأهداف الرقابة الداخلية من المؤسسات :

- اخضاع المؤسسة او المنشأة للنظم واللوائح والقوانين التي تنظم العمل بها .
- التأكد من أن الموارد التشغيلية البشرية والمادية توظف وفق ما هو مخطط له ولمصلحة المؤسسة .
- مراقبة ممارسات مسؤلي الاقسام المختلفة داخل المؤسسة وذلك بالتوجيه والإشراف عن الطريقة التي يتم فيها تنفيذ جميع الأنشطة .

---

[1] د/ أحمد نور ، **مراجع الحسابات في الناحيتين النظرية والعملية** ، (القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1992م)، ص 188 .

- تساعد الرقابة عموما عن رفع كفاءة الإفراد والآلات و الموارد المستخدمة وتتأكد علي أنها تستخدم وفق المعايير المحدودة وأيضا نجد أن الرقابة الداخلية تحقيق أهداف عدة منها. مايلي:

1- أهداف الإدارة بيانات يمكن الإعتماد عليها من إتخاذ القرارات .

2- تشجيع حماية أصول المنشأة والسجلات .

3- تشجيع الكفاءة الإنتاجية .

إما من جهة نظر مراقبة الحسابات فالإهتمام يتركز على مدي موثوقية في البيانات وحماية الأصول والسجلات ويتبع هذا الإهتمام من طبيعة وأهداف مهام مراقب الحسابات والتي تتمثل في إبداء الرأي عن مدي سلامة وا عداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من القواعد المحاسبية المتعارف عليها ومدي صدق هذه القوائم من المركز المالي للوحدة في تاريخ معين نتيجة النشاط لهذه الوحدة خلال فترة زمنية معينة .

أنواع الرقابة الداخيلة :[1]

وقد تو الى تعريف معايير المراجعةالصادر ه من المجتمع الأمريكي للمحاسين القانونين صياغ أنواع الرقابة الداخلية بالمنشأة أو كالأتي :

أ- **الرقابة الداخلية الإدارية :**

هي التي تشمل الخطة التنظيمة والأجراءات واللوائح التي تتخذها الإدارة لتنفيذ انشطتها المختلفة والتي تتعلق كذلك بالتحليل الاحصائي ودراسه الزمن والحركة وتقرير أداء الوحدات المختلفة وبرنامج تدريب وتأهيل العاملين ، هذه الإجراءات عادتا ترتبط بطريقة غير مباشرة بالنواحي المالية والسجلات المحاسبية .

ب- **الرقابة الداخلية المحاسبية :**

هي المتعلقة بحماية الأمول ودقة السجلات المحاسبية وهي التي تحدد درجة الإعتماد عليها وهذا النوع من الرقابة يصمم خصوصا للحصول علي تأكيدات بخصوص الأتي :

1- العمليات ومختلف الأنشطة بالمؤسسة ويتم تنفيذها طبقا لتوصيات وسياسات الإدارة فضلا من أداة المراجعة الداخلية .

---

[1] د/ أحمد نور ، المرجع السابق ، ص 189 .

2- جميع العمليات يتم تسجيلها بما يضمن :

- أعداد القوائم المالية طبقا المبادئ المحاسبة المتعارف عليها .
- سلامة الأصول .

يجدر بنا أن نذكر هنا أن مراقب الحسابات يعتمد إلي حد كبير من دراسة أنظمة المراقبة الداخلية علي أجهزة المراجعة الداخلية للوحدات الاقتصادية محل الفحص .

ومن ثم تعتبر تقارير هذه الأجهزة نقطة البداية لعمل المراجع في فحصه وتقيمه لأنظمة الرقابة الداخلية .

وهذا ينقلنا إلي الحديث عن مفهوم المراجعة الداخلية والشروط الواجب توافرها كفاعليتها .

المراجعة الداخلية :

يمكن تعريفها على أنها مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الإداري بالمنشأة تنشأها الإدارة لخدمتها في تحقيق العمليات والقيود في مراجعة المستندات بشكل مستمر لتحقيق دقة السلامة و أمانة البيانات المحاسبية ، كما تعمل علي التأكد في كافة التدابير والوسائل التي وضعتها الإدارة لحماية اول المنشأة وأموالها والتحقق من اتباع موظفين المنشأة والحكم علي مدي تحقيقها للأغراض التي وضعت من أجلها واختراع ما يراه في تعديلات وتحسينات فيها وذلك لهدف تحقيق المنشأة لأقصي كفاية إنتاجية ممكنة .[1]

والهدف الرئيسي من المراجعة الداخلية هو معاونة الادارة العليا في المؤسسة للوصول إلي كفاءة الطرق لإدارة العمليات المختلفة وأوضحها وقد عرف البعض المراجعة الداخلية بأنها أداة إدارية لتقييم كيفية ممارسة أفراد الإدارة التنفيذية لأنظمة الرقابة [2] .

درجة إستقلال المراجع الداخلي :

هنالك من يري أن يتبع المراجع الداخلي إلي أعلي مستوي إداري في التنظيم حتي يتسني له مراجعة وفحص وتقييم المستويات الآخري .

---

[1] د/ عبد المنعم محمود ، د/ عيسي أبو خليل ، **المراجعة أصولها العلمية والعملية** ، (القاهرة، دار النهضة العربية)، ص 9 .
[2] د/ محمد سمير وآخرون ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ،(الإسكندرية ، دار النهضة ، 1996م) ، ص 30 .

لكن التوسع في هذا الإستغلال يخلق صعوبة الإشراف علي عمله, بينما لا يمكن أن يتبع المراجع الداخلي الأقسام التي تشملها المراجعة مثل قسم الحسابات .

إن جعل تبعية المراجع الداخلي للمراجع المالي والذي بدوره يلي مباشرة مجلس الإدارة في الهيكل التنظيمي من أفضل الحالات التي وجدت قبولا .

المراجع الداخلي هو من موظف المنشأة بدوره عقد يربطه بها رابط التبعية والخضوع وهو يخضع لإدارة المنشأة لحكم هذا العقد .

إدارة المنشأة هي التي تقوم بتعيين المراجع الداخلي وتحديد سلطاته واختصاصاته ووظيفته وبمنحه راتب وتمنحه علاواة أو حرمانه وترقيته وتخفيض درجته الوظيفة أو يمكن فصله من وظيفة الهيكل التنظيمي للمنشأة بالرغم من هذا يجبـأن تمنحه الإدارة قدر ا معقولا من الإستقلال المراجع الداخللي من الوحدات والأقسام الأخري داخل المنشأة بشكل واضح في الضبط الداخلي

الضبط الداخلي هو الذي يشير إلي الإجراءات والوسائل المحاسبية والإحصائية والمادية وغيرها والتي تهدف إلي حماية الأصول من الأخطاء الكتابية ومن الإختلاس والتبذير وما نسبة ذلك يعتبر الضبط الداخلي جزء من الأنشطة الروتينية المعتاده ويوفر دليل تلقائي علي سلامة ودقة البيانات والضبط الداخلي بهذا المفهوم يمكن أن تعتبره الجزء الأكثر حركة في نظام الرقابة الداخلية علي الإطلاق .[1]

مكونات نظام الرقابة وعوامل نجاحها :

يتكون نظام المراقبة الداخلي من عدة عناصر هي :

1- المعيار :

هو كمية أو نوعية العمل المراد إنجازها خلال زمن محدود وتكلفة محددة إذا يمثل المعيار الأداة الفعالة في تحديد الإنحرافات عند إجراء مقارنات مع ما تم إنجازه فعلا والمطلوب إنجازه هنالك المعايير للرقابة الداخلية صادرة حديثا عن مكتب المراقبة الأمريكى العام, الذي قد تم تقسيمها إلي ثلاثة مستويات كما يلي [2] :

---

[1] د/ أحمد نور ، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية** ،(القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1992م)، ص 188 .

[2] د/ السر محمد الحسن إبراهيم ، **تقويم وتطوير دور المراجع العام بالسودان في الرقابة عن المال العام** ، (القاهرة، رسالة ماجستر غير منشورة ، 1986م) ، ص 9 .

أ- **معايير عامة :**

- يجب أن تعطي نظام الرقابة الداخلية تاكيدا مناسبا بأن الأهداف سوف تتحقق .
- يجب علي المدربين والعاملين أن يحافظوا ويظهروا دائما الإتجاهات المساندة والإيجابية نحو الرقابة .
- يجب أن يتصف المدربون والعاملون بالنزاهة والإستقامة الشخصية والمهنية وأن يكونوا علي مستوي من الكفاءة يتيح لهم القيام بالمهام والواجبات المحددة لهم وتفهم وتطوير انجاز رقابة داخلية جيدة .
- يجب أن تكون أهداف الرقابة محدودة ولكل وحدة نشاط وأن ينبغي أن يكون على قدر من المنظمة وقابلية علي التطبيق .
- يجب أن تكون أساليب الرقابة الداخلية علي قدر من الفعالية لتحقيق أهدافها .

ب-**معايير التنفيذ الفوري لنتائج وتوصيات المراجعة :**

- التقييم و التنفيذ الفوري لتوصيات المراجعين .
- تكملة جميع الأعمال التي تم تصحيحها في أقصر زمن ممكن أو رفع الأمر برمته إلي الإدارة العليا .
- تحديد طبيعة الإجراءات الملائمة لتنفيذ توصيات المراجعين .

ت-**معايير خاصة :**

- يجب أن تكون الرقابة الداخلية للعمليات مسجلة وموثقة وجاهزة للشخص .
- أن ينبغي تسجيل الأحداث والعمليات وقت حدوثها .
- يجب أن يصدق علي المعاملات وغيرها من الأحداث الهامة وتنفيذها بواسطة الأفراد المخولة لهم السلطة بذلك .
- ينبغي فصل الواجبات الأساسية والمسؤليات ومن حيث سلطة التفويض والتشغيل وفحص المعاملات بين الأفراد .

ث-**معايير التنفيذ الفوري لنتائج وتوصيات المراجعة :**[1]

- تقييم وتنفيذ لتوصيات المراجعين .
- تكملة جميع الأعمال التي تم تصحيحها في أقصر زمن ممكن أو رفع الأمر برمته إلي الإارة العليا.
- تحديد طبيعة الإجراءات الملائمة لتنفيذ توصيات المراجعيين .

2- الهدف :

يتم الإستعانة بالأهداف المراد تحقيقها كأداة من أدوات قياس وتقييم الأداء مع ماهو مستهدف .

3- نوع الرقابة :

يتم تحديد نوع الرقابة بناء علي نوع المعايير المستخدمة للقياس يمكن للمؤسسة أن تختار نوع أو أكثر من نوع في آن واحد بشرط أن يتوافق طبيعة نشاطها وأهدافها .

4- الأدوات الرقابية :

هنالك عدة أنواع من الأدوات الرقابية فإن الإختيار لمؤسسة لأحداها يتوقف على طبيعة نوع الرقابة وحال إستخدامها .

5- نظام جيد للإتصال :

تعتبر مهارة الإنفصال أداة من الأدوات الفعالة التي يحتاج إليها مدراء المؤسسات ومساعديهم في عملية الإشراف والتوجيه والرقابة حيث أن سرعة الإبلاغ عن الاحداث واتخاذ الإجراءات والخطوات التصحيحية تمكن من إتخاذ القرارات الإدارية المناسبة وفي الوقت المناسب ومن ثم تحقيق الهدف المتبقي .

العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والمراجعة :

تعرف معايير المراجعة الرقابة الداخلية علي أنها :

خطة تنظيمية وكافة الطرق والأساليب اللتي تتبعها المؤسسة من أجل حماية أصولها والتأكد من دقة إمكانيات وا إمكانية الأعتماد علي بيانات المحاسبة وتنمية الكفاءة التشغيلية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية .

[1] د/ السر محمد الحسن إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 10-11.

ومن التعريف السابق الذكر يجعل أمر نظام المراقبة الداخلية النقطة الأساسية التي يتركز عليها المراجع عند بداية برنامج المراجعة حيث لابد عليه أن يتأكد من مدي فعالية هذا النظام في حماية أصول المؤسسة وتوفير البيانات المحاسبية وفق الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وقبولا عاما .

وفي راينا أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر هي :[1]

1- مبدأ القياس الفعلي .

2- مبدأ المقابلة .

3- مبدأ تحقيق الإيراد .

4- مبدأ تحقيق المصروفات .

5- مبدأ التكلفة .

6- مبدأ الإفصاح .

وأهم الفروض المحاسبية المتعارف عليها :

1- فرض الوحدة المحاسبية .

2- فرض استثمار الوحدة المحاسبية .

3- فرض وحدة القياس

4- فرض الدورية .

وكذلك في إطار البحث المستمر للفكر المحاسببي وقد تم التوصل حديثا إلي المبادئ المحاسبية والمقبولة قبولا عاما من قبل المحاسبين والمهنيين بالنظام المحاسبي .

إن هذه المبادئ تمت وتطورت وفقا للحاجة والتطوير والتطبيق والتحرير المحاسبي لسنوات طويلة حيث يمثل الهدف منها إيجاد الأسس التي تقوم عليها مجموعة البيانات التي يتم تقيدها في الدفاتر والسجلات والكشوفات المحاسبية .

---

[1] د/ عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ،(الكويت ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990) ، ص 27.

ومن أهم هذه المبادئ الحديثة كما يلي :[1]

1- مبدأ القدرة المحاسبية .

2- مبدأ الموضوعية أو الواقعية .

3- مبدأ الثبات والإتساق .

4- مبدأ تحقيق المنفعة

5- مبدأ قابلية الفهم .

ومن أهم الإعراف المحاسبية والتي وجدت قبولا عاما كمايلي :

1- الحيطة والحذر .

2- الاهمية والتنمية .

3- الحيداية .

4- الكمال والخلو من الأخطاء.

وتجدر الإشارة هنا أن هذا التحديد إلي المبادئ والفروض المحاسبية علي أنها مبادئ أساسية ليس معناها علي مايكون عليه الحال وا إنما بل مجرد أستقراء للفكر المحاسبي القائم في الوقت الحالي . قد يستمر البحث المحاسبي في المستقبل عن استحداث مبادئ محاسبية أخري كمايستمر هذا البحث المحاسبي عن استبعاد بعض هذه المبادئ .

[1] د/ هادي رضا ، **مبادئ المحاسبة المالية للأصول العلمية في إعداد القوائم المحاسبية** ، (عمان ، د.ن ، 2002م) ، ص 59 .

المبحث الثاني

خصائص ووسائل نظام الرقابة الداخلية

خصائص الرقابة الداخلية :

يجب أن يتوفر لنظام الرقابة الداخلية عدد من الخصائص التي ينفرد بها بما يعطي المشروع تأكيدا معقولة من أن عناصر الرقابة الداخلية وتوفير هذه الخصائص يساعد المراجع على تقييمه للرقابة الداخلية فيستطيع أن يحمى على سلامتها وبالتالي يتخذ قراره بتوسيع أو تطبيق اختباراته ولعل أبرز هذه الخصائص الأساسية يتضمن[2]:

وضوح قوائم تنظيمية تكفل سير العمل وانتظامه وذلك بتقسيم العمل وتحديد الاختصاصات وبمستويات الوظيفة لأنه عادة يقوم بآداء الوظائف المختلفة بالمؤسسة عدداً كبيراً من العاملين وحتى يمكنة من تحقيق رقابة فاعلة على كل هذه الوظائف يجب أن يساءل كل شاغل وظيفة مجمعة محدودة من الأصول أو الخصوم أو العمليات ، ويمكن تحقيق هذه المسألة من تخصيص مسؤوليات محددة لأضرار معينة .

تحديد الاختصاصات والمسئوليات :

يجب على المنشأة تحديد الاختصاصات والمسئوليات بين العاملين ويتطلب ذلك تقييم العمل ، ويقصد بتنظيم العمل في هذا المجال وجود أشخاص مسؤولين عن المحافظة على ممتلكات وعمليات المشروع أشخاص لأعداد وتسجيل هذه العمليات بمعني القاعدة المهمة في فصل السجل عن الأصل حتى لا يحدث أي اختلاس أو تلاعب في أصول وممتلكات المنشأة وكمثال لو أنك لوتركت مسئولية الحفاظ على المخزون السلعي وتسجيله في سجلات المخازن لموظف واحد معناه أن هذا الشخص يكون في مركز يستطيع فيه تغطية أى عجز في مفردة من مفردات المواد بالمخزون فإنه يستطيع أن يغطى هذا العجز بأن صرف يقيده في سجل المخازن حتى يتفق الجرد الفعلي مع الرصيد الدفتري ، وأما إذا عهد لشخصان من خارج المخزن لتسجيله في سجل المخازن فإن أى نقص فعلي يمكن من

([2]) د/ وليم توماس ، مرجع سابق ، ص 372.

اكتشافه ، فالتقييم في العمل في هذه الحالة يمكن من اكتشاف أى اختلاف بين الجرد الفعلي والرصيد الدفتري.

أما تحديد المسئولية يعني :

أن كل عنصر في المشروع يعلم نطاق عمله الذي يقوم به أنه مسئول عن عمله فقط وعنه يسأل فإن لم يكن للرقابة الداخلية أى مفعول إذا كان المسئول عن الخطأ يستطيع أن يتخلص منه ويلقيه على غيره.

كفاءة الموظفين :

لابد من وجود هيئة من العاملين على مستوى الكفاءة ويستحق ذلك من خلال:

تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على صحة كفاءة العاملين بالمؤسسة والذين تقع عليهم مسئولية تنفيذه .فإن من وضوح خطوط السلطة والمسئولية وصحة توزيع الوظائف طبقاً لنظام الرقابة الداخلية.

إلا أن هذا النظام قد ينجح في تحقيق أهدافه نظراً لعدم كفاءة أو أمانة العاملين في مؤسسة في تأدية المسئوليات الموكلة لهم.

كما يكون نظام الرقابة الداخلية جيداً وفعلاً يفضل الموظفين المؤهلين والأمناء حتى لو لم يتضمن النظام تحديداً مفصلاً لمواصفات سلطات ومسئوليات الوظائف بناء على ذلك يجب أن تتبع المؤسسة سياسة سليمة في تعيين الموظفين الجدد أو ترقية موظفيها من العاملين أخذه في اعتبار متطلبات الوظيفة من مؤهلات ، حتى يحقق المراجع ملاءمة مؤهلات الموظفين يجب عليه فحص أو تقييم سياسات المؤسسة في توظيف وترقية العاملين بها مع تقييم كفاءة مؤهلات الذين يستخدمون وظائف رئيسية لدى أقسام الحسابات ، كما يجب بجانب –توفير المؤهلات الكافية لدى موظف المؤسسة ، يجب التأمين على المسؤولين عن الاحتفاظ بالأصول وحيازاتها ضد خيانة الأمانة.[3]

يعتبر هذا الأسلوب وسيلة وقائية عن الغش أوالتلاعب من جانب موظفين المؤسسة فغالباً ما تؤمن المؤسسة مثلا أمناء الصندوق والمراقبين من خيانة الأمانة –من جهة أخرى ليس بالضروري تأمين قسم الحسابات ضد خيانة الامانة نظرا لعدم حيازتهم لأصول المؤسسة.

([3]) د/ وليم توماس ، المرجع السابق ، ص 388.

سلامة السجلات واجراءات التصديق على العمليات :

من خصائص نظام الرقابة الداخلية سلامة السجلات واجراءات التصديق على العمليات ويكون على النحو التالي :

يتم الحصول على المعلومات والانجازات المحققة والتي تستخدم لمحاسبة المسئولين بالشركة في السجلات والدفاتر المحاسبية ، وذلك بفضل تنظيم هذه المعلومات طبقاً لخطوط السلطة والمسئولين وغالباً ما يستخدم اصطلاح (محاسبة المسئولين) للاشارة إلي نظام الاثبات بالسجلات واعداد التقارير المالية التي توضح مدى النجاح في تحقيق المسئوليات فعلى عكس الموارد المتاحة لهم كما يخدم الموازنات التقديرية كوسيلة مراقبة على اقسام وفروع الشركة المختلفة وقيام مدى تحقيق الاهداف الموضوعة.

كما تعتبر اجراءات التعديل واعتماد العمليات ذات أهمية في تقييم مسئولية تنفيذ خطوات عملية ما على الفرد كما تساهم هذه الاجراءات في التقريب بين الحكم الشخصي لهؤلاء الافراد ومتخذي القرارات ، فمثلاً ضرورة الحصول على تصديق سبق قد يقلل احتمال اتخاذ قرار سئ اما التخلص من الاصل كما يجب أن ينص في دليل الاجراءات بشكل واضح على المسئوليات المرتبطة باجراءات التصديق والاعتماد كما يجب استخدام مستندات ملائمة تحمل توقيع حق سلطة التصديق وبالاعتماد في تنفيذ العمليات[4]

حماية الاصول والسجلات :

من خصائصها نظام الرقابة الداخلية الفعال ايضاً حماية الاصول والسجلات ويتم ذلك مرفقاً :

ويجب أن تتوفر لدى المؤسسة الامكانات اللازمة لحماية ورقابة الاصول والسجلات من التلف أو الفساد والضياع فمثلاً بالنسبة للاصول يجب تخزين الاصول بطريقة مرئية حتى يسهل الوصول اليها وكذلك معاينتها من الضياع أو سوء الاستخدام اما بالنسبة للسجلات يجب ان تحفظ في اماكن من شأنها أن تقلل من احتمال تعديلات أو اصابتها بالتلف

متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية :[5]

([4])د/ وليم توماس ، المرجع السابق ، ص 381.

([5]) د/ عبد الفتاح الصحن ، مرجع سابق ، ص 132.

تعتبر هذه الخاصية من اهم الخصائص لانها لن تحقق الخصائص السابقة غرض منها اى منافع إذا لم يلتزم العاملين بالمؤسسة باتبع تعليمات ومبادئ نظام نظام الرقابة الداخلية لذلك خصصت المؤسسات على وضع تنفيذ اجراءات يمكن من خلالها من مدى التزام موظفيها بتعليمات مواصفات نظام الرقابة الداخلية أو في المؤسسات الصغيرة تقوم بأداء هذه الوظائف أو مالك المؤسسة نفسه أو باقي المؤسسات الكبيرة يمكن من هذه الالتزامات تطبيق النظم من خلال قيام اقرار غير المسئوليين عن الاثبات والسجلات أو حيازة الاصول بمقارنة سجلات المحاسبة مع الاصول الموجودة فعلاً على فترات مختلفة و اجراء اللازم حيث يمكن اكتشاف اى اختلافات بين الأرصدة وغيرها ،غالبا ماتلجا المؤسسات الكبيرة الحجم في سبيل تحقيق متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية بشكل فعال في انشاء ادارة مستقلة للمراقبة الداخلية.

وسائل نظام الرقابة الداخلية :

تعتبر الرقابة الداخلية على وسيلتين اساسيتين هما :

أ/ الضبط الداخلي :

الضبط الداخلي اجراء رقابي يتبع في اداء الاعمال حيث ان العمل يقسم بي الافراد وتحديد مسؤلياتهم بحيث ان العملية بكاملها لا يقوم بها شخص واحد وانما يقوم بها اكثر من فرد فعملية الشراء مثلا يجب أن تقسم إلي عدة اجراءات ويقسم كل اجراء الي فردين ويحقق التقسيم في العمل ما يلي :

أ/ يمنع اكتشاف التلاعب قد يتم بسبب جمع عدد من الاعمال في يد فرد واحد أو يحدث تواطؤ بين بعض الافراد لتنفيذ التلاعب ، فمثلا سرقة بضاعة أو نقود المشروع واظهار قيود العمليات الوهمية في السجلات أو عدم تسجيل متحصلات أو حتى التلاعب في التسجيل الدفتري لغرض ارباح و همية كتقسيم المخزون بقيمة اعلى من القيمه الفعلية وهذه الاخطاء والمخالفات من الممكن اكتشافها لو وزع العمل المتعلق بها بين افراد مختلفين.

ب/ اكتشاف الاخطاء قد يقع فيها فرد ويكتشفها فرد اخر دون العمل والذي يقوم باتمام نفس العملية وفي ذلك توفير لحلقة من الرقابة على العملية الواحدة.

ج/ انجاز العمل بأسرع مما لو ركز العمل في شخص واحد ولم يقسم على اكثر من فرد.

انماط الضبط الداخلي : [1]

أ/ ان تصبح المسئولية مشتركة للاصول القابلة للتحويل من حيث التسجيل

ب/أن الجرد المادي للأصول يتم بواسطة أفراد محايدين من خارج الإدارة التي تضغط بهذه الأصول

ج/أن تحدد إجازة سنوية يلتزم بها أفراد المشروع ومن خلال غياب الفرد يتولي غيره عمله.

د/ أن لا يتعهد بعمل أكثر من مسؤوليته طبقاً للهيكل الوظيفي .

هـ/إن المستندات التي تسجل دفترياً تعمل إعتماداً مسبقاً .

و/ إن التسجيل الدفتري يتم من المستند الأصلي مباشرة .

فصل الأصل والإحتفاظ به من السجل الذي يرصد تحركاته والإحتفاظ به وستقتصر في هذا المجال عين تحديد المجالات المالية المختلفة التي يتطلب فيها ضبطاً داخلياً .

أولاً : مراقبة العمليات النقدية (المقبوضات والمدفوعات)

ويتضمن ذلك :

1. مراجعة البريد الذي يحتوي على شبكات أو حوالات أو نقدية .
2. مراقبة البريد الصادر الذي يحتوي على نقدية مرسلة للغير .
3. مراقبة حركة الخزينة وجردها من وقت لاخر .
4. مراقبة المعاملات مع البنك من واقع كشوفات الحسابات المرسلة من البنوك.
5. مراقبة المتحصل النقدي من المبيعات والنظام الموضوع لذلك .
6. مراقبة المتحصل من العملاء تسديداً لحساباتهم الأجله.
7. مراقبة المتحصل من العملاء بواسطة الغير (متحلصين ، ووكلاء)
8. مراقبة خزينة المصاريف النثرية.
9. مراقبة إستعمال طوابع البريد والدمغة وغيرها من الإستثمارات ذات القيمة.
10. مراقبة صرف الأجور والمرتبات
11. مراقبة المشتريات النقدية
12. مراقبة نظام إعتماد الصرف

[1] د/ عبدالفتاح الصحن ، المرجع السابق ، ص 161.

ثانياً : مراقبة القيد في الدفاتر

أ/ في دفاتر القيد الأول

ب/في دفاتر الأستاذ

ج/ الحسابات الأجمالية وكشوفات التسوية وغيرها.

د/ المستندات التي تخرج من المنشأة والتي تركز عليها

ثالثاً : مراقبة المخازن :

1/بضاعة الداخلية والخارجية

2/التقييد الدفتري

3/مراقبة التسعير

4/ الجرد الفعلي

5/الجرد الفعلي بالجرد الدفتري

رابعاً :مراقبة حسابات التكاليف :[1]

1. مراقبة التكاليف المباشرة من أجور ومواد ومصاريف
2. مراقبة توزيع المصروفات الإضافية
3. مراقبة الميزانيات التقديرية
4. التكاليفـالنمطية وا يجاد الإنحرافات .

خامساً : مراقبة الشراء والبيع

أ/نظم الشراء

1. نظم الشراء بالعقود وملفات الموردين.
2. مراقبة إعتماد المشتريات وتمشيها مع سياسة المنشأة
3. إسعار المشتريات وكيفية إختيارها

ب/نظام البيع :

[1] د/ عبدالفتاح الصحن ، المرجع السابق ، ص 162.

1. أسعار البيع
2. عقود البيع
3. إرسال البضاعة إلى العملاء فى مواعيدها
4. الإئتمان عند البيع بالاجل
5. فواتير المبيعات وأوزونات التصدير

سادساً : مراقبة العمليات الحسابية

1. إستخدام الألات الحسابية أو الحاسبة
2. العمليات الحسابية المتعددة
3. كشوفات الإنتاج
4. الأجور والمرتبات والمخازن [1]

مدي علاقة الضبط الداخلي بالطرق المحاسبية والمراجعة الداخلية والأفراد :[2]

1. فصل عمليات المحاسبية عن العمليات الأخرى بالمشروع
2. إعداد تقارير الأداء بإستمرار وتوزيعها علي المستويات الإشرافية المناسبة
3. إستخدام حسابات الرقابة الإجمالية .

علاقة الضبط الداخلي بالمراجعة الداخلية :

1. مراجعة وفحص دقة وملاءمة نظام الضبط الداخلي.
2. مراجعة دورية للضبط الداخلي في التشغيل الفعلي.
3. توفير الإعلام الكافي في وجود أساليب الضبط الداخلي.

علاقة الضبط الداخلي بالمستخدمين :

1. لايعهد لموظف عملية بأكملها.
2. تحديد المسؤولية تحديداً قاطعا بتفويض السلطة .
3. ضرورة اختيار الاقرار وتدريبهم بعناية فائقة .
4. تناوب الاقرار على الوظيفة المعينة كلما أمكن ذلك عملياً .

---

[1] د/ عبدالفتاح الصحن ، المرجع السابق ، ص 163.

[2] د/ يوسف محمود جريوع ، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيقية** ،(مؤسسة الأوزان للنشر والتوزيع ط1 ،2000) ، ص127

5. حصول المسئولين على إجازتهم السنوية بإنتظام.

6. وجودحوافز ومكافآت للعاملين لتشجيعهم على آداء أعمالهم بدقة وا إتقان فهي خير حافز للموظف وحماية المنشأة.

2/ المراجعة الداخلية :

تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة تمارس داخل التنظيمات المختلفة منذ قرون مضت الا أن الاعتراف بها كمهنة صريحة قد بدأ في السطح والانتشار خلال الخمسين سنة الماضية وأدي الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة الى انشاء معهد للمراجعين الداخليين في الولايات المتحدة عام1941 وأهتم هذا المعهد بوضع معايير لمهنة المراجعة الداخلية وتأهيل المراجعين ومنحهم شهادة مراجع داخلي معتمد ويقوم أيضاً بعقد العديد من المؤتمرات والندوات والبر امج التدريبية وبرامج التعليم المستمر في أنحاء العالم وقد أدى ذلك التأهيل الى زيادة أعضاء المعهد وتمتع مهنة المراجعة الداخلية باحترام وثقة كل المؤسسات الاقتصادية والحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقيم موضوعي لأنشطة تلك الجهات والتنظيمات الاقتصادية.

تعريف المراجعة الداخلية :ihnternd

المراجعة الداخلية هي عبارة عن وظيفة التقييم الحيادي المحدود داخل التنظيم لفحص وتقييم أنشطة التنظيم بإعتبارها أدة لخدمة هذا التنظيم[6].

Indeeendent aepraisal punctionestablished withinan organization Toeyaimine &evaluate its activities as asarvice to the organization'' .

وتتمثل المراجعة الداخلية في مساعد أعضاء التنظيم في القيام بأداء مسئولياتهم بفعالية.

أهداف المراجعة الداخلية[7] :objectives of nternd Augit

حدد مجمع المراجعيين الداخلين الأمريكي هذه الأهداف في الآتي :

1/ مراجعة وتقييم صحة وكفاية تطبيق الرقابة المحاسبية على الأصول والتشغيل.

2/ التحقيق من مدي وجود الحماية الكافية لأصول المنشأة من السرقة والضياع .

([6]) د/ أمين السيد أحمد لطفى ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات** ، (القاهرة ، دار النهضة االعربية) ، ص 154.

([7]) د/حسين محمد حسين ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1985م) ، ص 45.

3/ التحقق من مدى وصحة وسلامة البيانات والخطط والاجراءات.

4/ تقييم مدى نجاح الأوراق في انجاز المسؤوليات الملقاه على عاتقها .

وقد حدد المجتمع بعد ذلك أن هذه الاهداف تتمثل في الاتي :

أ/ التحقق من ترابط المعلومات ومدى صدقها.

ب/ التحقق في التلشى مع السياسات و الخطط والاجراءات والقوانين واللوائح.

ج/ حماية الأصول.

د/ استخدام الاقتصادي الفعال للموارد.

هـ/ مدى تحقيق الاهداف الموضوعة للعمليات والبرامج.

أغراض المراجعة الداخلية :

للمراجعة الداخلية غرضين رئيسيين هما[8].

1/ الحماية protedion

حيث يعمل المراجع على حماية ممتلكات المشروع من السرقة والاختلاس والغش والضياع والتلاعب والانحراف عن الخطط المرسومة واظهار نواحي الضعف والقصور بفحص مدى دقة البيانات المحاسبية .

2/ البناء والاصلاح :

حيث يقوم المراجع الداخلي بتقديم توصيات باجراء التعديل على نواحي النشاط بهدف زيادة فاعلية الخطط والسياسات المرسومة ، كالقول هي مواصفات المراجعة الداخلية فهي تختص بأى نشاط من أنشطة المشروع .

النواحي التي ترى ادارة جدواها في سبيل اخلاء مسؤلياتهم مثل[9]:

1/ فحص وتقييم قوة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية.

([8]) د/ عبد المنعم محمود ، د/ عيسي أبو جعل ، **المراجعة أصولها العلمية والعملية** ، (الجزء الأول، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1985) ص 274.

([9]) د/ أمين السيد أحمد لطفى ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات** ، (دار النهضة العربية ، القاهرة) ، ص 154.

2/ التأكد من التماشي مع السياسات والخطط الموضوعة.

3/ تقييم عمل الافراد ومقدار عملهم ومسئولياتهم.

4/ الحكم على امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والاحصائية التي تكون داخل المشروع.

العلاقة بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي :

على الرغم من أن هنالك تكرار للعمل فيما يقوم به المراجع الخارجي يكون قد سبقه فيه المراجع الداخلي مع إن الهدف ونطاق العمل والاسلوب والتقدير عنه مختلف عن كل منهم وهذا لا يعني أن ليس هنالك علاقة بينها وعملها بل توجد مثل هذه العلاقة .

فالمراجع الخارجي قبل أن يبدأ عمله في مراجعة عمليات المنشأة والتحقق من الموجودات والالتزامات يقوم بفحص واختبار مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية بالمنشأة ماينتج عن هذا الفحص يحدد كمية الاختبارات والعمليات.

المراجع الخارجي يستعين بتقييم المراجع الداخلي لتنظيم الرقابة الداخلية بالشركة وهنالك أوجه اخرى يستعين المراجع الخارجي فيها بأعمال المراجع الداخلي ويتم التعاون بينها وتلك قبل أن يقدر المراجع الخارجي وذلك عليه أن يتحقق من الامور الآتية[10] :

1/ مدى كفاية أعمل المراجعة التي قام بها المراجع الداخلي في عمله.

2/ مدى كفاية المراجع الداخلي وموظفيه ومدى خبرتهم وتأهيلهم.

3/ فحص أوراق العمل وتقارير المراجع الداخلي ليتمكن من تقييم خطوات واجراءات العمل الذي يقام به .

4/ موقع المراجع الداخلي في التنظيم ومكانته ليحدد درجة استقلاليته.

5/ مسؤليات المراجع الداخلي وواجباته في المنشأة يعنى ذلك أن المراجع الخارجي لا يستعين بالمراجع الداخلي الا بعد التأكد من كفاءته.

أوجه الخلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي :

([10]) د/ حسن محمد حسين أبو زيد ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1985م) ، ص 211.

على الرغم مما يربط بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من مجالات اهتمام مشتركة إلا أن هناك بعضالاختلافات الأساسية بينهما يمكن تلخيصها في الآتي :[11]

أ/ المجال :

ان مدى العمل الذي يأخذه المراجع الداخلي يتحدد على أساس مباشرة الادارة بينما هذا العمل بالنسبة للمراجع الخارجي يحدده القانون في المراجعات الالتزامية ويحدده الاتفاق بين المراجع وعملية المراجعات الخاصة.

إلا أن نطاق ومجال عمل المراجعة الداخلي يكون أكثر اتساعاً من نطاق عمل المراجع الخارجي ، فقد يمتد الي مراجعة المجالات الادارية في حالة المراجعة الادارية قد يمتد الي فحص بعض النواحي الفنية والهندسيى.

ب/ الطوائف المخدومة :

المراجع الداخلي يقوم أساساً بخدمة الادارة سواء قام بالمراجعة المالية أو الادارية وعلى الرقم من أن هناك طوائف أخرى تستفيد من خدمات المراجع الداخلي بصورة غير مباشرة إلا أن ادارة المشروع تعتبر المستفيد الاول من خدمات المراجع الداخلي مع أن تقارير المراجع الخارجي تخدم طوائف أخرى .

ج/ المسؤولية :

المراجع الداخلي هو موظف لدى المنشأة فهو تابع للادارة ومسؤول أمامها وعلى الجهة التي تحدد واجباته ، في حين ان المراجع الخارجي هو مسؤولاً تجاه أطراف عدة منها أصحاب المشروع الذين يقومون بتعيينه ، الدائنون ، الجمعيات الحكومية ، الجهات الرقابية والشرائية والممولين الأساسيين التي تمنحه الاستقلالية .

([11]) د/ أمين السيد أحمد لطفى ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة والرقابة على الحسابات** ، (دار النهضة العربية ، القاهرة) ، ص 154.

وعلى الرقم من هذه الاختلافات الهامة بين كل من المراجعين فإن أعمالهم تجاه المحاسبة يتم تنفيذه بوسائل متشابهة ولقد ذكر مجمع المحاسبين في انجلترا وولز في نشرته (ا-٧) من الأمثلة ما يلي :

- ❖ فحص نظام الضبط الداخلي من حيث صحة المبادئ النظرية والتطبيق الفعلي.
- ❖ فحص ومراجعة السجلات المالية والقوائم.
- ❖ فحص الاصول والالتزامات[1]

مقومات نظام الرقابة الداخلية :

الرقابة الادارية بها مجموعة من المقومات الادارية والمحاسبية التي تختلف من وحدة اقتصادية الى أخرى وفق الظروف التي تعمل بها ما لا تتعرض له من المشكلات التي تواجهها وتتمثل الرقابة الداخلية في الاتي :

1/ هيكل تنظيم اداري كفء :

يقوم هذا الهيكل بالفصل بين الوظائف والمسئوليات بحيث لا تتركز على عملية بكاملها في قسم واحد وتهتم الرقابة الداخلية بتقسيم الوظائف بحيث لا يسيطر قسم ما على السجلات المحاسبية المتعلقة بالعمليات التي يقوم بها ومن الاعتبارات الواجب توافرها في الخطة التنظيمية أن تكون مرنة لمقابلة أى تطوير في المستقبل مبسطة وواضحة حتى يتفهماها العاملين وتحقق الاستقلال الوظيفي بين الأوا ات المختلفة فتوزيع العمل وتحديد المسئوليات يؤدي الى رفع الكفاءة الانتاجية وامكان اجراء المراجعات التلقائية التي تؤدي الي تحقيق الدقة.

وتتوقف طبيعة الهيكل التنظيمي على طبيعة المنشأه وحجمها ومدى الانتشار الجغرافي لها و عدد القطاعات أو الفروع وان يكون كل شخص في الهيكل التنظيمي رئيس يتابعة ويقوم ادائه بالاستمرار مع ضرورة اعداد خرائط تفضل كل قسم مع وجود امكانية لتغيير الهيكل التنظيمي مع تغير الظروف المحيطة[12].

---

(1) د/ حسن محمد حسين ، **دراسات في المراجعة** ،(القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1985م) ، ص 211.

([12]) د/ عبد الوهاب نهر ، د/ شحاتة السيد شحاته ، مرجع سابق ، ، ص 56.

2/ نظام محاسبي :

و جود نظام محاسبي سليم يعتمد على مجموعة متكاملة من الدفاتر والسجلات ودليل مبوب للحسابات ومجموعة من المستندات تفي باحتياجات المشروع وتصميم لدورات محاسبية مستندية تحقق رقابة فعالة ويراعي في السجل او المستند هدف خاص من أهداف إدارة المنشأة ، إن الدليل المحاسبي في تصميمه تيسير إعداد القوائم المالية بأقل جهد وتكلفة ، أما الدرورات المستندية المرتبطة بالنظام المحاسبي فيختلف تصميمها باختلاف العمليات والمستندات مما يصعب صحة وضع تصميم موحد لدورات مستندية تطبق على جميع المنشآت والشركات.

كما أن وجود نظام محاسبي سليم يؤدى الي تدعيم الرقابة الداخلية وذلك بتقديم مجموعة من المستندات والدفاتر الهدف منه تجميع البيانات وتوجيهها للغير ، ودليل الحسابات يهدف الي توفير اطار لتحديد المعلومات التي تهم الادارة [13].

ودليلالاجراءات لضمان الثبات على تطبيق الاجراءات ، وتوفير الرقابة الكافية والسليمة على اصول المنشأة.

3/ مجموعة من السياسات والاجراءات لحماية الأصول :

من الدعامات الرئيسية للرقابة الداخلية وجود مجموعة من السياسات والاجراءات لحماية الأصول بقصد توفير الحماية الكاملة للأصول ومنع تسريبها أو اختلاصها ، ولضمان البيانات والتقارير المحاسبية.

إن كبر حجم المنشأة وانتشار وحداتها على القائمين ضرورة وجود وسائل رقابية للتأكد من انجاز القرارات المختلفة وعلى كافة المستويات وتزداد أهمية هذه السلبيات والاجراءات لحماية الأصول كلما وصف التنظيم بأنه لا مركزي .ويتطلب وجود اجراءات الضبط الداخلي بين الاقسام المختلفة ومجموعة من التقارير المتداولة بين تلك الأقسام ووجود تعاون بينها ، ومن وسائل حماية الأصول استخدام وسائل حديثة لحماية المخازن واستخدام الخزائن الرقمية ، والتأمين من المخاطر ، والتأمين ضد السرقة والاختلاس والكوارث[14].

([13]) د/ عوض محمد الكفراوي ، مرجع سابق ، ص 22.

([14]) د/ أحمد حلمى جمعة ، **المدخل الجديد لتدقيق الحسابات** ،(عمان ، دار صفا للنشر) ، ص ص 85 – 86.

4/ توصيف دقيق لوظائف المنشأة وبرنامج التدريب للعاملين بالمنشأة :

كفاءة الرقابة الداخلية تتوقف على حسب اختيار الكفاءات الصالحة والتي تتناسب مع أعباء المسئوليات والسلطات المفوض بها مما يتطلب تحليل شامل لوظائف المنشأة المختلفة ، وتوصيف دقيق لها وتحديد المؤهلات المحاسبية والعملية التي يجب توافرها ، والعناية بتدريب العاملين بالمنشأة عن طريق وضع برامج تدريبية بما يكفل أداء العامل بطرق اقتصادية وكفاءة أكبر من حدود الأنظمة والاجراءات المدفوعة.

5/ نظام تكاليف مناسب :

لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية لابد أن يتسم نظام الرقابة الداخلية بالخصائص التالية : [15]

أ/ التحديد الواضح لمراكز التكلفة.

ب/ التبويب السليم لعناصر التكاليف دون المزج بين هذه العناصر وذلك لقياس وتتبع أوجه النشاط الانتاجي والتغيرات التي تطرأ علي.

ج/ اتباع أسس عادلة تناسب لتوزيع التكاليف الصناعية.

د/ ضمان اتباع المنشأة للطرق العلمية الدقيقة لتحديد تكلفة المنتجات النهائية

المبحث الاول

مفهوم الحاسب الالكتروني ونظم المعلومات المحاسبيه

المقدمه :-

([15]) د/ فتحى رزق ، د/ أحمد عبد المالك ، **دراسات المراجعة والرقابة الداخلية** ،(القاهرة ، دار الجامعة للنشر ، 2003) ، ص 23.

قد تميز هذا العصر من غيره من العصور بظهور ما يسمى التكنلوجيا المعلوماتيه اوتكنلوجيا الاتصالات وقد ساهمت هذه التقنيات والتى هي مكونه من عده اختراعات لايمكن حصرها وذلك لتسهيل الامور الحياتيه , وشتى وسائلها ومجالاتها ورقم ما صاحبها من ايجابيات لايمكن حصرها الانه رافقتها سلبيات كثيره وخطيره والتى لم تستطيع الحد منها ستكون السبب الرئيسي لتحمل الانسان لمخاطر لا يمكن حصرها .

وبهذه الوسائل التقنيه الحديثه فان العالم من حولنا اصبح قريه صغيره يستطيع الانسان ان يعرف حوافها ودواخلها باسرع طريقه ممكنه ومن لم يرد ان يواكب هذه التقنيه سوف تصبح وحيدا ومن هنا اتجهت جميع الجهات الاكادميه والمهنيه لاقتناء هذه التقنيات وتوظيفها في خدمه مصالحها ومؤسساتها ومهنه المراجعه والمحاسبه كغيرها من المهن الفعاله والمؤثرة في المجتمع واستخدمت هذه التقنيات بشكل منقطع النظير , مما جعل النظام المحاسبي نظام يتحكم فيه عقل الكتروني صمم عن طريق البشر وبشكل يجعل العمليات الحسابه تتم بسلاسه ودقه متناهيه ولم يكن بالامكان تحقيقها من خلال الانظمه اليدويه التقليدي ان نظام الرقابه الداخليه مثل الأنظمه الأخري ويتأثروبشكل مباشر في التكنلوجيا, وتكنلوجيا المعلومات التي جعلت الانظمه التقليديه باليه ولا تؤدي الغرض المناط بها نظرا لحوسبه جميع انظمه الرقابه المحاسبيه وانطلاقا من جميع الحقائق السابقه وضروره الملم كل محاسب ومراجع بمفهوم التكنلوجيا وتكنلوجيا المعلومات .[1]

مفهوم التكنولوجيا الالكترونيه :-

التكنولوجيا كلمه يونانيه الاصل مركبه من كلمتين الاولى Technoوتعني مهارة الحرفة وثانيا logos وتعني الحديث عن العلم والمعرفة وتعني كلمات من الناحية اللغوية اللفظ وأصبح منطوي علي معاني كثيرة منها طريقة صنع الأشياء والقيام بالعمل الصناعة والمكاتب والأدوات وتطبيق العلوم الحديثة

تعريف الحاسب الآلي :

الحاسب الآلي هو آلة الكترونية تقوم بالعديد من العمليات الحسابية والمنطقية علي البيانات بسرعة فائقة تحت تحكم البرامج المحملة للحاسب ولما يستطيع الحاسب القيام بالعديد من المهام المختلفة

[1] ماهر سكر ، **أثر التكنولوجيا علي الأوضاع الوظيفية للعاملين** ، (الاردن ، جامعة الأردنية ، 1997م)، ص 15 .

وفقا للبرامج المحملة عليه والوحدات التي يتكون منها , والحقيقة أننا لم يعد الأن يشغلنا تعريف الحاسوب والألفاظ المستخدمة في ذلك التعريف بقدر ما أصبح يشغلنا الإستخدامات الجديدة والمتعددة الحاسب .

فلو تخيلنا الحاسب الآلي الذي كان من الموجود في السبيعينات من القرن الماضي والذي كان يتميز بالشاشة السوداء غير الملونة كما أنه كان خاصا ويستخدم فقط للعمليات الحسابية والمنطقية علي البيانات التي تغذيه فقط ، أو كان يستخدم في تشغيل بعض الآلات والمعدات أو الحاملات لبعض الظواهر وبعد ما يستخدم في المجلات العلمية والطبية ، ومقارنة بالحاسوب الموجود الان لادركنا التقويم الهائل الذي حدث في ذلك المجال فالحاسب الآلي من حيث الأجهزة الآن وكذلك من حيث البرامج التي يحتويها ومن حيث العمليات و المهام التي يستطيع تنفيذها والتي لا تحتاج إلي توضيح لأننا تلمسنا بأنفسنا.

ولكن مهما كانت مظاهر هذا التطور فيجب الا تنسي أن الحاسب الموجود أله مسخرة لتنفيذ البرامج التي يتحملها الإنسان وهو لا يستطيع أداء أي عمليات إلا وفقا لتعليمات البرامج المحملة عليه [1]

مكونات الحاسب الآلي :[2]

ويكون الحاسب الآلي من مكونات مادية ومكونات برمجية وهي :

أولا المكونات المادية hard wear :ويقصد بها المكون المادي للحاسب مجموعة من الآلات والأجهزة المادية التي يتكون منها الحاسب وهي :

وحدة المعالجة المركزية (CPU) control processing unit :

وهذه الوحدة هي التي تقوم بالعمليات وتنظيم واستلام البيانات ومعالجتها في خلال العمليات الحسابية والمنطقية وا عطاء النتائج المطلوبة أو قياس المعلمات وتتكون وحدة المعالجة المركزية من ما يلي :

وحدة السيطرة والتحكم (c-u) control center :

وهي الوحدة التي تنظم العلاقات وحدة المعالجة المركزية مع الوحدات الاخرى لإستلام النتائج والبيانات أو إرسال النتائج بعد المعالجة .

---

[1] د/ صلاح الدين عبد المنعم ، **المحاسبة والحاسبات الآلية** ، (الإسكندرية ، دار النهضة ، 2000) ص9

[2] د/ عطا الله أحمد الحسبان ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان ، دار اليازوري العلمية للنشر) .، ص 113

وحدة الحساب والمنطق (ALU) ARTHIMATIC LOGIC UNIT :

وهي الوحدة التي تجري فيها العمليات الحسابية والمنطقية علي البيانات بهدف معالجتها ، وتختلف المعالجات عن بعضها البعض (السرعات ، القدرة علي التعامل مع البيانات ، الشركة المصنعة للمعالج) وتقاس سرعة المعالجات باستخدام وحدات التردد (HZ) كما يلي (MHZ.GHZ) :[1]

وحدة الذاكرة (MEMORY UNIT) :

تتكون الذاكرة من مجموعة من الدوائر الكهربية التي تقوم بالاحتفاظ بالبيانات وأن الأوامر التي يحتاجها المعالج عند إجراء العمليات المختلفة وا رسالها عند الطلب كما تحتفظ بالبيانات الأساسية المطلوبة لنظام التشغيل لجهاز الحاسب والجدير بالذكر أنه يوجد نوعان من الذاكرة يمكن سردها علي النحو التالي :

الذاكرة العشوائية (RAM) :

وهي التي تقوم بالاحتفاظ المؤمن بالبيانات أثناء تشغيل الجهاز أو أثناء العمل عليه وتنفذ محتويات بمجرد إيقاف تشغيل أو انقطاع التيار الكهربائي عن الجهاز بذلك يتم حفظ البيانات في وحدات تسمي وحدات التخزين قبل إيقاف تشغيل الجهاز .

ذاكرة القراة فقط (ROM) :

تحتفظ بالبيانات الأساسية التي يحتاجها الجهاز لبدء التشغيل مثل (معلومات وحدات الإدخال والإخراج متصلة بالجهاز) كما تحتفظ بمعلومات عن الشركة المصنفة ولا تفقد محتوياتها عن إيقاف تشغيل الجهاز أو انقطاع التيار الكهربائي .

وحدات الإدخال (INPUT UNIT) :

تقوم هذه الوحدات بإدخال أو إيصال البيانات أوالمعلومات المراد معالجتها إلي وحدة التخز ين ان المعالجة في الحاسب الآلي يمكن سرد بعضا منها علي النحو التالي :

لوحة المفاتيح (KEYBOARD) :

وهي عبارة عن اللوحة التي تحتوي علي مفاتيح الحروف وهي الأرقام وبعض الأوامر .

الفأره (Mouse) :-

---

[1] د/ عبد الله بن العزيز الموسي ، **المقدمة في الحاسب والأنترنت** ، (الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2006م)، ص9-6 .

الفأره هي عباره عن اداة تحتوي على جهاز تحسس ينقل اتجاه وموقع حركه يد المستخدم , ويمكن بواسطه الفأره أعطاء اوامر وادخال واسترجاع البيانات.

- الماسح الضوئي (scsnner):- يستخدم بمسح الصور والمستندات بخاصيه انعكاس الضوء عن الاجزاء المضيئه والمظلمه مثل الات التصوير
- قارئ الاعمده(Bar code reader) :-
- يستخدم هذا الجهاز في المحاكاه التجاريه ويتم ذلك بوضع ملصق على المنتج التجاري مكون من مجموعه من الاعمده السوداء المتفاوته في الصرف تمثل نوع المنتج والشركه المصرفه وسعر المنتج , ويقوم جهاز قارئ الاعمده باقرار حزمه ضوئية على جهاز المجموعه وبالتالي قفل المعلومات التي تمثلها الاعمده داخل الجهاز .
- عصا التحكم بالالعاب (toy stick) :- تستخدم هذه الاداء في برامج الالعاب وتستخدم لتحديد الاتجاهات المراد التحرك اليها .[1]

4-وحدات الاخراج(out put units)

هذه الوحده هي التي يتم بها اخراج بيانات الخادم ومعالجتها للمستخدم عند طلبها من قبل المستخدم ويمكن سرد بعض منها على النحو التالي .

- شاشه العرض (Monitor) :-
- تشبه شاشه العرض التلفزوني وتستخدم لعرض النصوص والبيانات والرسوم والاشكال-,وتتفاوت شاشات العرض من حيث (دقه الشاشه) ومسافه الشاشه والتي تقاس بوحدة البوصه.
- الطابعه(printer)

تستخدم في طبع البيانات واخراج الحاسب علىالورق ,وتتفاوت أنواع الطابعات من حيث (نوعيه التقنيه المستخدمه للطباعه:نقطيه (dot matrix نافثات الحبر (In kjet)طابعات الليزر (laser),سرعه الطباعه ,ودقه الطباعه.

-السماعات الصوتيه(Speakers)

تقوم هذه الاجهزه بتحويل الاشارات الضوئيه الى موجات صوتيه يمكن سماعها من قبل المستخدم وهي تشبه تقنيه المستخدملاجهزه الراديو العاديه

[1]د/عبد الله بن عبد العزيز ، المرجع السابق ص8

وحدات تستخدم للادخال والاخراج :

هنالك وحدات تستخدم لادخال البيانات واخراجها في نفس الوقت مثل(شاشات اللمس)والتي تستقبل الاوامر بالضغط عليها باصبع او قلم خاص ووتعرض في نفس الوقت البيانات والخيارات .[1]

ويهدف الكيان المادي للحاسب الالي الى:-

1-ادخال البيانات ومجموع اوامر المعالجه

2-تحديث البيانات والمعلومات والبرامج

3-تنفيذ التعليمات والبرامج على البيانات الداخله

4-استخراج المعلومات بطريقه بسيطه حسب البرامج المخصصه .

برامج الحاسب الالي:

تقسم برامج الحاسب الالي ,بحسب طبيعتها الى اربع برامج رئيسيه:

برامج نظم التشغيل Openating aystens programs

برامج التطبيقات application programs

البرامج الجاهزه backage programs

برامج نظم التشغيل :[1]

تمثل هذه البرامج تكنولوجيا الحاسب الآلي التي تعد بواسطة الشركة المنتجة والتي تختلف في إمكانيتها من شركة إلي أخري وهي تتكون من مجموعة متكاملة من البرامج الرئيسية والروتينيات الفرعية والتي بدونها لا يعمل الحاسب الآلي ، فهي تتحكم في تشغيل الحاسب وفي تنفيذ الأوامر والبرامج ،وتقوم بمراقبة وتوجيه المدخلات والمخرجات وكذلك تقوم بتحميل البرامج التطبيقية وجدولة

[1] د/ عبد الله بن عبد العزيز ، المرجع السابق ، ص9

[1] د/ محمد عبد الفتاح محمد ، د/ طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ، ص8

تشغيلها والتنسيق بينها وكذلك تقوم بتسهيل عمليات الاتصال ما بين المستخدم والحاسب الآلي وتتكون برامج نظم التشغيل من المجموعتين التاليتين :

أولا : برامج الرقابة والسيطرة control program:

وهي تقوم بوظيفة الإشراف والرقابة والتحكم في تدفق العمل بين مكونات النظام ويمكن تخليص وظائف هذه البرامج فيما يلي :

- تشغيل البرامج المطلوب تشغيلها في الذاكرة الرئيسية .
- جدولة ورقابة عمليات الإدخال والإخراج لتحقيق أقصي كفاءة ممكنة .
- تحديد أولويات التنفيذ .
- التعامل مع ملفات البيانات أثناء عمليات الإدخال والتنفيذ والإخراج .

برامج مساعدة : utilities program :

وتتمثل هذه البرامج في مجموعة من برامج المترجمات والمفسرات والخدمات والفرز والإدخال والروتينيات وشبكة الاتصالات وفيما يلي عرض مختصر لتلك البرامج :

أ- **المترجمات والمفسرات complex / interpreters :**

وتقوم هذه البرامج بتحويل البرامج التطبيقية المكتوبة بأحدي لغات البرامج للحاسبات الإلكترونية المخالفة للآلة أي تحويل البرامج المصدر لها إلي برنامج هدفي .

ب- **برامج الخدمات** : **utilitety routines**وهي تفيد في تحويل بيانات المدخلات أو قيم المخرجات من وسيلة إلي أخري وذلك لتحقيق أهداف معينة من طباعة محتويات أحد الأشرطة الممغنطة علي إحدي وسائل الطباعة .

ت- **برامج الفرز والإدماج sortilege program** :

تعد وظائف الفرز والإدماج من أكثر وظائف تشغيل البيانات شيوعا تتولي تلك البرامج ترتيب البيانات أو السجلات في أي ملف من ملفات طبقا لمواصفات معينة وطبقا لدليل محدد مقدما كما يمكن لتلك البرامج إدماج ملفين أو أكثر إذا توفرت فيها إشتراطات معينة .

ث- **مكتبة المراجعة أو الروتينيات الفرعية library maintenance program :**

تحتوي غالبية نظم التشغيل روتينيات فرعية يتكرر طلب استخدامها ويتم تخزينها داخل الذاكرة في شكل برامج مرجعية ، ويتم استخدامها عند الحاجة ومن أمثلتها الروتينيات الفرعية لحساب اللوغاريثم والخاصة بحساب المثلثات وا يجاد الجذور .....الخ .

ج- برامج التطبيقات :[1]

والبرامج التطبيقية هي برامج موجة لحل مشكلة معينة عن طريق الحاسب الآلي يقوم بإعادة مخطط البرامج من خلال إحدي لغات البرمجة والتي تساعد في إعطاء الحاسب الآلي مجموعة من التعليمات التي تمثل في مجموعات التنسيق المتسلسل منطقيا لحل المشكلة ، هذا بلإضافة إلي وجود مجموعة من البرامج التطبيقية الجاهزة التي تعدها بيوت الخبرة والتي تساهم في حل العديد من المشكلات ومن أمثلتها البرامج الخاصة للحسابات المالية وحسابات المخازن وبرامج الحجز في الفنادق والمنسقيات ... الخ وغالبا ما تحتاج تلك البرامج التطبيقية الجاهزة إلي تعديلات وذلك حتي يمكنها أن تناسب الاستخدام في منشأة معينة .

ح- حزم التطبيقية application software packages:

وهي تعد من قبل البرامج الجاهزة وتنفيذ العمومية والقابلية للاستخدام في العديد من الإغراض والمجالات ولعل أهمها :

برامج أوراق العمل الالكترونية spread sheets :

تقوم فكرة هذه البرامج علي إنشاء ورقة عمل تتكون من 256 عمود ، 16384 صف ، وهي بذلك تحتوي علي أكثر من 4 مليون خلية يكون لكل منها عنوان يتكون ممن رمز العمود ورقم الصف وتستخدم هذه الخلايا في تخزين البيانات وا يجاد العلاقات بينها .

وتنفيذ ورقة العمل بأنه مجرد تعديل قيمة محتويات أمر الخلايا خانة يتم وا عادة حساب الخلايا الأخرى ومن أشهر هذه البرامج الآن برامج EXIL بإصدارته المختلفة والذي يعمل من خلايا بيئة تشغيل النوافذ ويري البعض أن هذه البرامج تفيد إلي حد كبير في إعداد حسابات التكاليف وفي الموازنات التقديرية وفي نماذج اتخاذ وا عداد حسابات دفتر الأستاذ وا عداد الحسابات الختامية والميزانية وا جراء التحليل المالي للقوائم المالية .

[1]د/ محمد عبد الفتاح محمد ، د/ طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ، ص9

برامج قواعد البيانات data base :

تقوم هذه البرامج بإنشاء عدد من الملفات المرتبطة والتي يمكن للإدارات المختلفة بالمنشأة استخدامها ، مما يؤدي إلي عدم تكرار البيانات وكذلك توحيد مصدر البيانات المستخدمة في التقارير المختلفة وذلك للقضاء علي ظاهرة تضارب البيانات في تقارير الإدارات المختلفة ولهذه البرامج قرارات ضخمة في نسخ السجلات وفرزها وا عداد التقارير منها ومن أشهر هذه البرامج dbaseiv dbaseIII ،foxbas . acces . وتستخدم هذه البرامج في شئون العاملين وفي الحسابات المالية وفي حسابات العملاء وفي المكونات .

برامج ومعالجة النصوص والنشر المكتبي :

تمكن هذه البرامج من كتابة النصوص وتصحيحها وتخزينها واسترجاعها واجراء التعديلات عليها بمنتهي السرعة والدقة وكذلك تمكن من اعداد الخرائط والرسوم البيانية والصور ومن أشهر هذه البرامج word7 / word6 وهي المنطقة بمعالجة النصوص أما برامج النشر المكتبي فمن أشهرها برامج news room وهي جميعها تعمل في نظام النوافذ windows .[1]

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي :

هو نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار وتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة وهو موضح في الشكل الآتي :

[1] د/ محمد عبد الفتاح محمد ، د/ طارق عبد العال حماد ، المرجع السابق ، ص10

شكل رقم (2-1-1)

نظام المعلومات المحاسبي

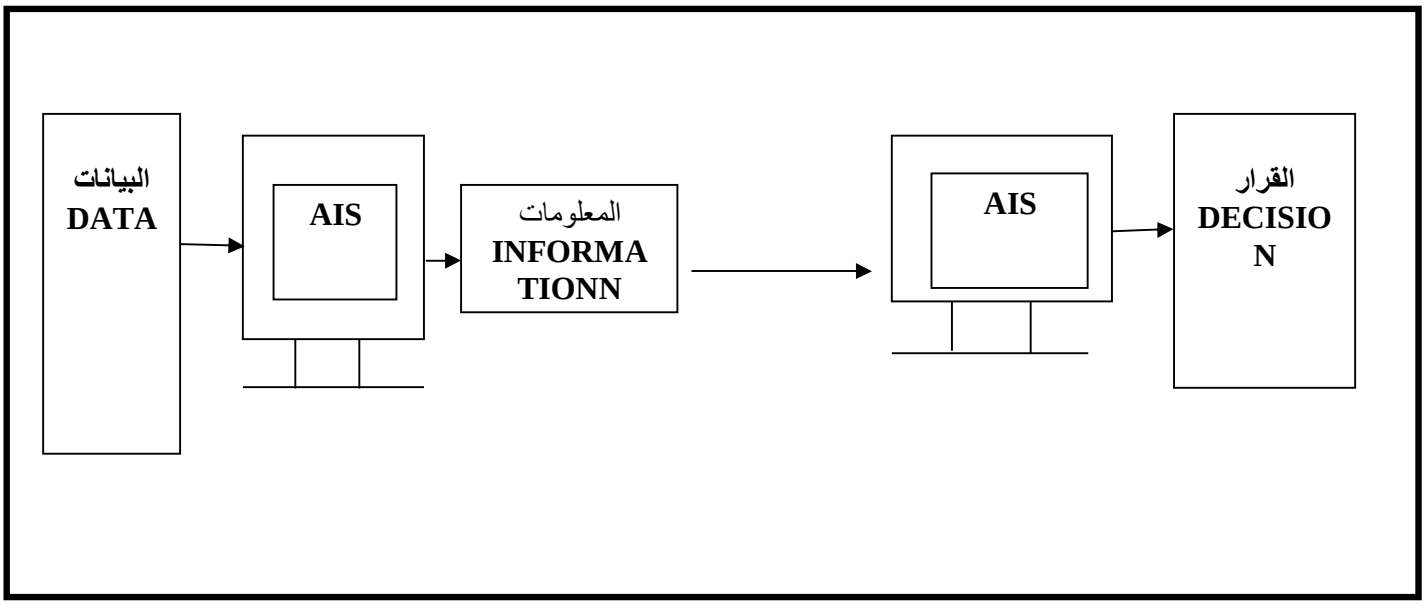

المصدر :د/ محمد عبد الفتاح محمد ، د/ طارق عبد العال حماد ، التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب ،(القاهرة ، الدار الجامعية ، 2000م)،ص12

النظام المحاسبي أسهل من الأنظمة اليدوية ويمكن أن يكون معدل ويعتمد علي اخر ما توصلت إليه التكنولوجيا ويمكن أن يكون ما بين المستدينين فبغض النظر عن الأسلوب المتخذ ، فنظام المعلومات المحاسبي والأشخاص المستخدمين له يجب أن يجمعوا ويدخلوا ويعالجوا ويخزنوا ويصدروا تقارير البيانات والمعلومات ويتم استخلاص نتيجة من هذه البيانات أما عن طريق الكمبيوتر أو عن طريق التقارير اليدوية .

هنالك ستة عناصر يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي :

1- المصادر البشرية التي يستخدمها هذا النظام وتتوقف عليه وظائف مختلفة .

2- التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع ومعالجة وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة .

3- البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها .

4- البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة .

5- بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة كمبيوتر وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات .

6- التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تتضمن أمن البيانات في نظام المعلومات المحاسبي.[1]

هذه العناصر الستة تمكن نظام المعلومات المحاسبي من دعم وظائف العمل المهمة ومنها :

1- جمع وحفظ المعلومات عن نشاطات ومصادر وشخصية المنظمة .

2- تحويل البيانات إلي معلومات مفيدة لصانعي القرار ، وهذا يمكن الادارة من التخطيط والرقابة وتقييم النشاطات والمصادر والموظفين .

3- تقديم مراقبة فعالة ودقيقة للمحافظة علي أصول المنظمة بما في ذلك البيانات للتأكد من توفرها عند الحاجة ويمكن أن يعتمد عليها .

أهمية نظام المعلومات المحاسبي : IMPORTANCE OF AIS :[2]

دراسة نظام المعلومات المحاسبي كأساس المحاسبة :

تهدف المحاسبة علي أنها نظام من المعلومات وأن الهدف الرئيسي من المحاسبة تقديم المعلومات المفيدة لصانعي القرار وأن العملية المحاسبية تقدم للطلاب فهذا كاملا ثلاثة محتويات أساسية هي :

1- استخدام المعلومات والبيانات في صنع القرار .

2- طبيعة وتصميم واستخدام وتطبيق نظام المعلومات المحاسبي .

3- تقديم تقارير ومعلومات محاسبية .

فروع المحاسبة الأخرى التي تدرس (المالية ، الإدارية ، الضريبية التدقيق) تقوم علي مبادئ خاصة بأستخدام المعلومات (عمل قيود يومية ، وا عداد القوائم المالية) وتركز علي أن الدخول إلي بعض المعلومات أو البيانات يمكن أن يقلل من طرح الأسئلة المتعلقة بأهمية المحاسبة ، التقارير أو كيفية تدقيق المعلومات ، فعلي سبيل المثال مادة المحاسبة الإدارية تشرح كيف يتم استخدام المعلومات في اتخاذ القرار ولكن لا تشرح كيف يتم جمع المعلومات أو تخز ينها أو توفيرها لمتخذ

---

[1] د/ نضال محمود ألرمحي ، د/ زياد عبد الحليم الزينة ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (عمان ، دار المسيرة ، ط1 ، 2011م ، ط2 ،2014م)، ص 22 – 23 .

[2] د/ نضال محمود الرمحي ، د/ زياد عبد الحليم الزينة ، المرجع السابق ، ص 22

القرار وحتي في هذه المادة لا يطرح السؤال التالي من أين جاءت المعلومات ؟ الجواب هو أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم بهذه المعلومات والبيانات وتركز مادة نظام المعلومات المحاسبي علي كيفية عمل النظام المحاسبي وكيف تتم عملية جمع المعلومات عن نشاطات منظمة معينة وكيف يتم استخدامها لاتخاذ القرار المناسب وكيف يتم التأكد من أن تبقي هذه البيانات والمعلومات دقيقة ويمكن الاعتماد عليها والوثوق بها .

إن مادة نظام المعلومات المحاسبية تختلف عن مواد المحاسبة الأخرى حيث انها ليست مادة رقمية بل نطاقها واسع ويمكن أن تجد للسؤال الواحد أكثر من إجابة ويمكن أختبار طر ق عدة متنوعة وكل طريقة من هذه الطرق صحيحة لكن كل منها له إيجابياتها وسلبياتها حيث يجب علي المختصين في هذا المجال ايجاد طريقة واحدة تجمع ما بين هذه الطرق لإيجاد حلول المشاكل أو لتحقيق الأهداف الموجودة .

نظام المعلومات المحاسبي مكمل للأنظمة الأخرى :

: THE AIS cowrs complaints other system cowrses

هنالك العديد من الأنظمة التي تساعد في تطوير مهارات متخصصة في مناطق معينة التخطيط وقواعد البيانات و الأنظمة الخبيرة والاتصالات ، ويختلف نظام المعلومات المحاسبي في انه يركز علي الدقة والتحكم حيث ان هذه النقاط مهمة جدا لأنه في معظم الأحيان فإن المدراء هم ليسوا أصحاب العمل أو المالكين حيث أن المالكين أو أصحاب العمل يحملون المدراء مسئولية ممتلكاتهم والمحافظة عليها واستخدامها بشكل مناسب تعتبر المعلومات والبيانات من أعلي وأهم أصول أي منظمة فعلى سبيل المثال ماذا سوف يحدث إذا فقدت المؤسسة معلومات عن زبائنها وحساباتهم ومن المؤكد انه يجب أن يحتوي نظام المعلومات المحاسبي علي أدوات مراقبة وتحكم لتذكر عند تأخر المعلومات عند طلبها وأنها تقوم بإر ضاء العملاء وأصحاب القرار والتذكر أيضا من أنها دقيقة ويمكن الاعتماد عليهاو أن هذه المواضيع الثلاثة تحتاج الىالقليل من الرعاية في الأنظمة الأخرى لذا فمن صف نظام المعلومات المحاسبي يكمل الصفوف الأخرى التي تقوم بأخذها وهي جزء مهم من صف المحاسبة .

نظام المعلومات المحاسبي في أمتحان C P A الجديد

: AIS topics are tested on the new cpa exam

يتكون هذا الامتحان من أربعة أقسام علي حدي أربعة عشر ساعة ومن هذه الأقسام بيئة العمل ومبادئها حيث تمت إضافة هذا القسم عام 2004م ونسبة 25% من هذا القسم يتعامل مع تكنولوجيا المعلومات في بيئة العمل ومن المهم الإشارة اليه ان تتساوي وان‌در اسة أنظمة المعلومات المحاسبية هي طريقة جيدة ومفيدة للتحضير لامتحان CPA[1].

دور المحاسبين في نظام المعلومات المحاسبية [2]

المحاسب يتفاعل مع المعلومات المحاسبية ومنتجات معلوماته في كل وحدة اقتصادية ، وهذا يتفاعل عموما ويتضمن الاستخدام والتقييم وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وعلي هذا الأساس يمكن ربط هذا التفاعل مع الحالات المقترحة التي يمكن أن يكون فيها المحاسب كمحاسب مالي ، محاسب ضريبي ، محاسب إداري ، مدير حسابات ، مرفق هذا التفاعل مع الحالات الستة المقترحة يمكن أن يوضح الشكل .

---

[1]) د/ نضال محمود ألرمحي ، د/ زياد عبد الحليم الزينة ،المرجع السابق ، ص 25 -26 .

[2] د/ إبراهيم الجزراوي ، د/ عامر الجناي – **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ،(عمان ، دار اليازوري ،2009 م)، ص 36-39

شكل رقم (2-1-2)

تفاعل الحالات المفترضة للحاسب مع نظام المعلومات المحاسبي

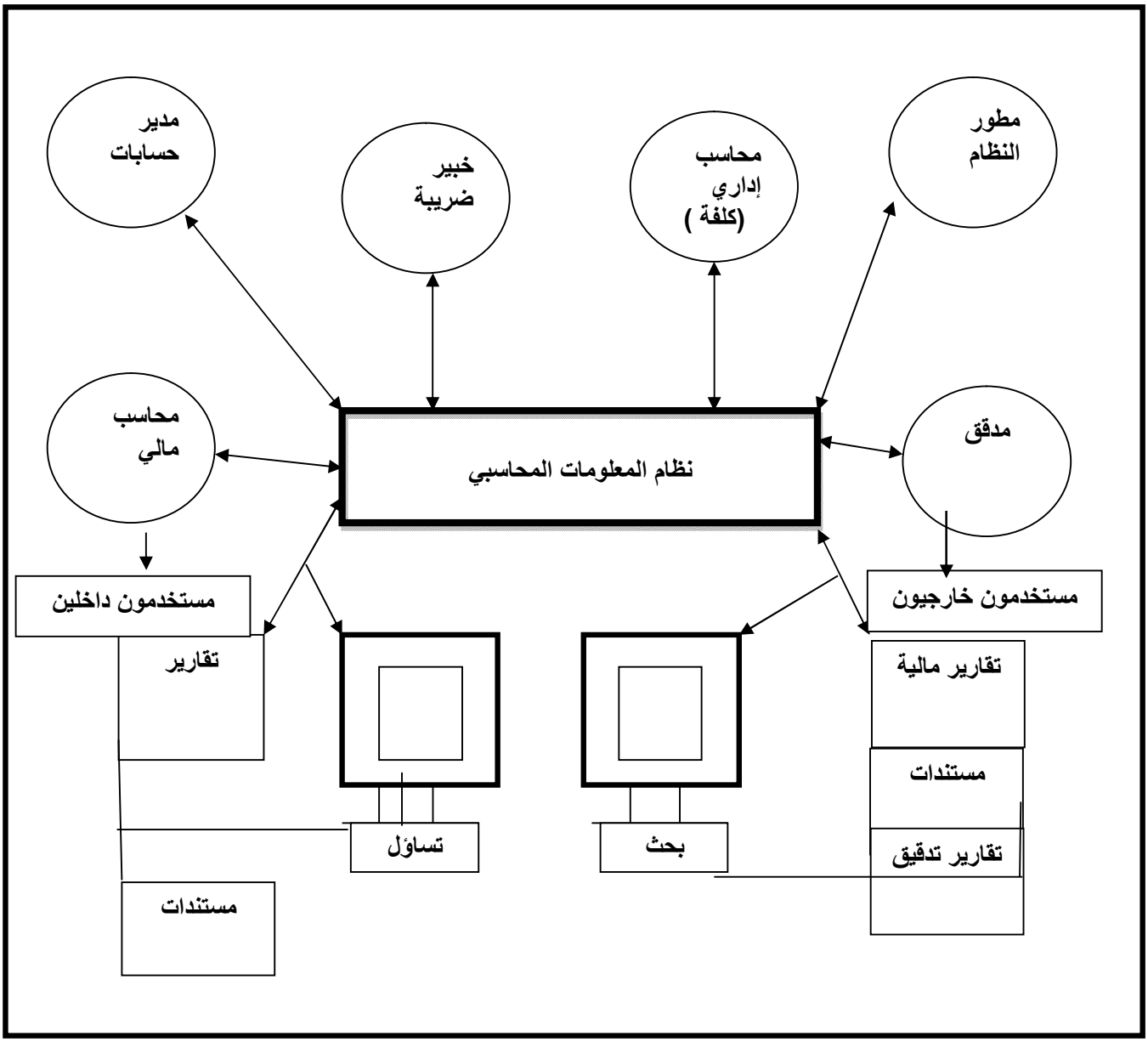

المصدر :د/ إبراهيم الجزراي ، د/ عامر الجناي ، المرجع السابق ، ص 37 .

المحاسبون الماليون :[1]

إن المحاسبة المالية هي أحد حقول المحاسبة المعنية بتوليد المعلومات المالية التاريخية وبالنسبة للوحدات الاقتصادية فهذه المعلومات تكون بشكل قائمة مركز مالي و قائمة دخل ، قائمة تدفق نقدي ، وبقية القوائم المالية ، كما معروف أن قسم الأطراف الخارجية والوحدات الاقتصادية يحتاجون لبعض أو كل هذه القوائم المالية للإستخدام الشرعي والقانوني لها .

وان المستخدمين الخارجيين المستثمرين تلك القوائم المحضرة من قبل نظام المعلومات المحاسبي وفق للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (GAAP) وهذه المسئولية تقع علي المحاسبين الماليين.

مدراء الحسابات :

عموما مدير الحسابات في الوحدات الاقتصادية معروف كمراقب ويرتبط به رئيس المحاسبين الماليين ورئيس محاسبي التكلفة ومدير الموازنة وهؤلاء اقوي نشاطات المحاسبين ، ومن هنا يستخدمون نظام المعلومات المحاسبية لكسب المعلومات للرقابة علي الانشطة المحاسبية وتقييمالمنجز من قبل أعلى المحاسبيين والتخطيط المباشر للوظيفة المحاسبية في الوحدة الاقتصادية.

خبير الضرائب :

المحاسبة الضريبية بها أغراض من أجل تطوير المعلومات المتعلقة بالالتزامات الضريبية لكل وحدة تساعد علي اتخاذ القرار ذات الصلة بالضرائب لذا أنها تدقق في مخرجات للسلطات الضريبية الخارجية وكذلك من أجل تحرير الدخل وبعد الضريبة واختصاصيو ا الضرائب في الوحدة الاقتصادية يستخدمون نظام المعلومات المحاسبي من اجل تحرير الضرائب واكتساب معلومات للتخطيط الضريبي .

المحاسب الإداري :

[1] د/ إبراهيم الجزراوي ، المرجع السابق ، ص 40

يدعي بأنه محاسب التكاليف مهنة توفير المعلومات المالية للمستخدمين الداخليين وهي تساعد في رقابة مختلف المعلومات والأنشطة للوحدة الاقتصادية وهي تستخدم بمفاهيم المحاسبة الإدارية كمحاسبة مسؤولية التكاليف المعيارية وتحليل الانحرافات وتحليل تكلفة حجم ولجنة تنبؤ النفقات النقدية والمحاسبون الإداريون يستخدمها نظام المعلومات المحاسبي لتطوير المعلومات لمدراء الوحدة الاقتصادية التي يعملون بها .

مطور النظام :

المحاسبي يحزم بصورة مقننة و علمية وتطوير نظام المعلومات المحاسبي لما يملكه من خبرة عظيمة عميقة بمهنته والتي تصب في صالح تطوير النظام المعلومات المحاسبي .

المدقق :

التدقيق غرضه تقييم إنتاج المعلومات من قبل النظام المحاسبيو أن تقييم بعض المظاهر لنظام المعلومات المحاسبي .[1]

المبحث الثاني

[1] د/ إبراهيم الجزراوي ، المرجع السابق ، ص 41

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ظل التشغيل الإلكتروني

مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

يعرف احد الكتاب نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام علي أنها " أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع "accumulate" وتبويب "classify" ومعالجة "process" وتحليل "analyze" وتوصيل "communicate" المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات الى الأطراف الخارجية وا إدارة المؤسسة ويري الكاتب نفسه أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر احد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية وينحصر الفرق بينها في ان واحد ,الأول يختص بالبيانات والمعلومات المحاسبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات والمعلومات التي تؤثر علي نشاط المؤسسة ، هذا بالإضافة إلي احتواء النظم المحاسبية المعلوماتية علي عدة أنظمة فرعية تصمم كل على أنه جزء من نظام المعلومات الإدارية ويقتصر دوره علي قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية ، وكذلك إعداد الخطط اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية ويعرف نفس الكاتب نظم المعلومات الإداري بأنه نظام متكامل من آلات وأشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمشروع وأوضح إن هذا التعريف يتيح ليشمل كل نظم المعلومات بالمشروع بما فيها نظام المعلومات المحاسبية [1]

أساليب الرقابة علي النظم المحاسبية :

تتمثل أساليب الرقابة في تلك المعايير والتوجيهات التي ينتظم بها الموظفين المسؤولين من جمع المعلومات وتبويبها وتخليصها وتستخدم تلك المعايير والتوجيهات كاساليب رقابية ادارية ويكون لوجود أي ضعف فيها اثار سالبة عن معالجة البيانات وتختلف هذه الاساليب في الرقابة من وحدة إلي اخري ولكن يستخدم نفس الأسلوب أو اكثرها في وحدة واحدة وليس باضرورة أن يستخدم نفس الاسلوب في الوحدات الأخري وقد تتغير الاساليب المستخدمة للرقابة علي الوحدة سنويا تبعا لنظام العمل وحجم الوحدة وطبيعة نشاطها وعرفت الأساليب الرقابية انها تلك المعايير والاجراء التي يتبعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتسجيلها واستخلاص النتائج منها :

---

[1] د/ فياض حمزة رملي ، **نظم المعلومات المحاسبية المحو سبة** ، (الخرطوم ، الأياد للنشر والتوزيع ، 2011م)، ص 63-64 .

1- القيام بالملاحظة والمشاهدةويتم ذلك بو اسطة الرؤساء والمشرفين علي الوحدات بعد تصحيح ما يقع من أخطاء .

2- المراجعة والفحص للحسابات والدفاتر والمستندات بواسطة المراجع للتأكد من سلامة المركز المالي و فحص القوائم المالية .

3- وضع النظم والتعليمات واللوائح التي تحكم تغيير الأعمال .

4- استخدام أساليب الرقابة التنظيمية .

5- إتباع أساليب رقابة الأجهزة .

6- القيام بوضع أساليب رقابية علي إمكانية التوصل علي النظام .

نظام التشغيل الإلكتروني ومقومات نظام الرقابة الداخلية [1]

يناقش الجزء التالي العناصر التالية :

1- أسباب أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في ظل نظام تشغيل البيانات الكترونيا .

2- مقومات نظام الرقابة الداخلية وأثر التشغيل الإلكتروني عليها.

وفيما يلي مناقشة هذه العناصر :

أسباب أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في ظل نظام تشغيل البيانات الكترونيا :

لقد تزايدت أهمية وجود نظام للرقابة الداخلية في ظل نظام تشغيل البيانات الكترونيا وذلك لعد أسباب منها :

- يتم معالجة وتخزين بيانات العمليات المحاسبية في صور غير قابلة للقراءة ومواضوعها التي كانت تشمل إجرائتها في ظل النظام اليدوي للمعلومات المحاسبية .
- يتم معالجة قدر كبير من البيانات المحاسبية بواسطة الحاسب الآلي تفوق التي كانت تعالج يدويا مما يترتب عليه زيادة احتمال الوقوع في أخطاء .
- تتركز كثيرمن خطوات النظام المحاسبي في قسم وا ٍدارة واحدة يؤدي بالتالي إلي تلاشي خصائص الرقابة الداخلية التي تتعلق بفطه الوظائف بين أفراد وا ٍدارات المؤسسة التي يعملون بها .

[1] د/ ثناء علي القباني ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني** ، (إسكندرية ، الدار الجامعية، 2011م) ، ص 123-125 .

- يصعب تتبع مسار المراجعة مما قد يترتب عليه قيام الموظفون غير الأمناء باختلاس مبالغ طائلة من المؤسسات التي يعملون بها .
- الآثار السيئة الناتجة عن إصابة نظم التشغيل الإلكتروني بالفيروسات والتكلفة الناتجة عن نقص الكفاءة والفعالية وتلكة وقت الأفراد المستغرق في التعرف علي الفيروس وا زالته وكذلك التكلفة الناتجة عن ثقة المستخدمين في النظام .
- يتيح نظام التشغيل الإلكتروني معلومات كثيرة ومتنوعة تساعد الإدارة علي الإشراف الأفضل علي المنشأة كما تساعد المراجع في عملية المراجعة ، وعلي ذلك سوف نتناول بشيء من الايجاز أثر استخدام نظام التشغيل الإلكتروني من المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية والتي تكون من خمسة مقومات والتي تقوم الإدارة بتعميمها ثم تنفيذها لتوفر تأكيدات معقولة بأن أهداف نظام الرقابة الداخلية سوف يتم الوفاء بها .

مقومات نظام الرقابة الداخلية وأثر التشغيل الإلكتروني عليها :

تتمثل مقومات الرقابة الداخلية في خمسة مقومات كما يلي [1]

1- بيئة نظام الرقابة .

2- تقييم الخطر .

3- الأنشطة الرقابية .

4- المعلومات ونظم توصيلها لمستخدميها .

5- المتابعة

[1] د/ ثناء علي القباني ، المرجع السابق ، ص 126م .

شكل رقم (2-2-1)

مقومات نظام الرقابة الداخلية

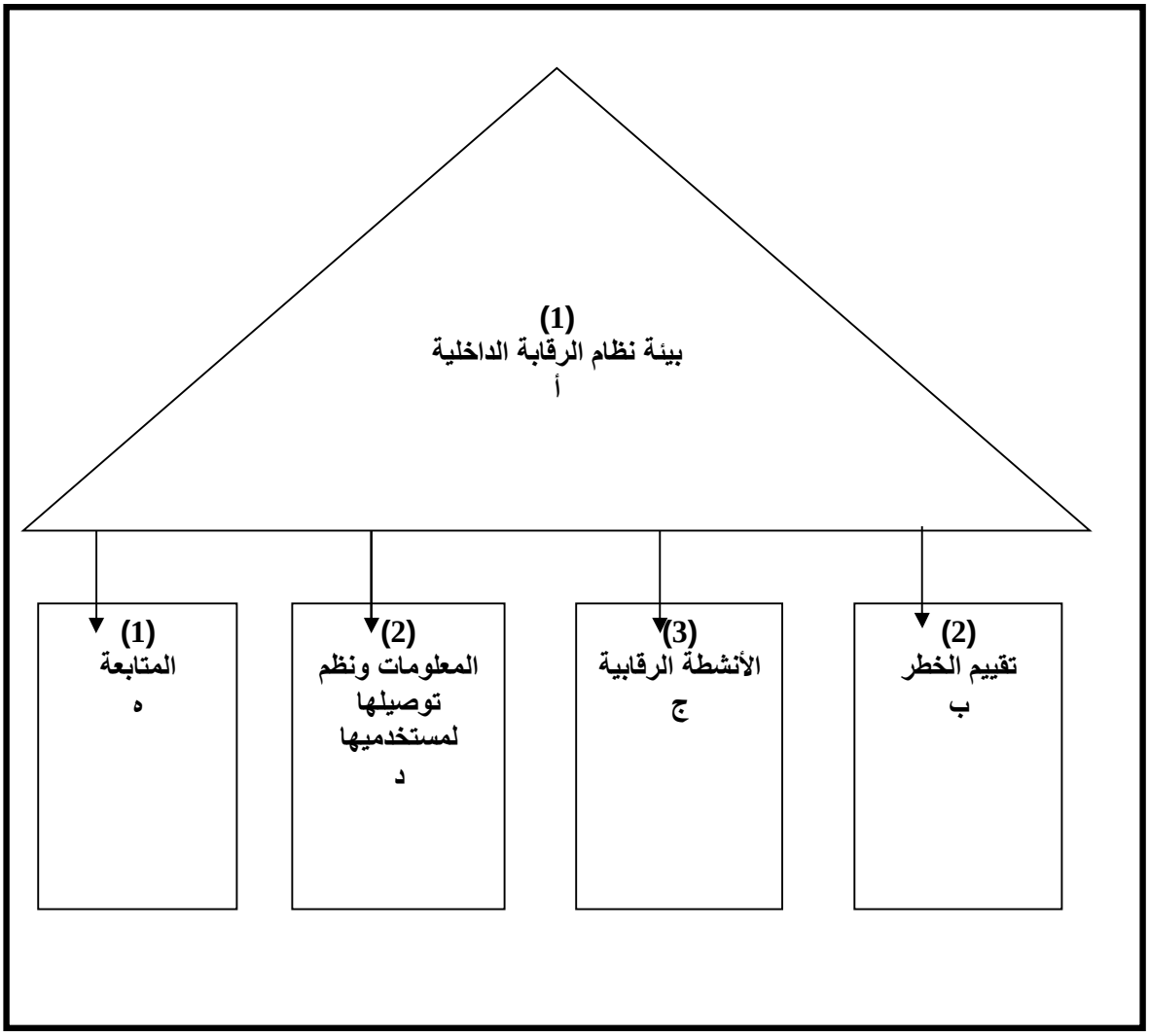

المصدر : أ-د/ ثناء علي القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، إسكندرية ، الدار الجماعية ، 2011م ، ص 126

تأثير تكنولوجيا المعلومات علي نظم المعلومات المحاسبية [1] :

عندما تكاملت الحاسبات والأجزاء الأخرى لتكنولوجيا المعلومات مع نظم المعلومات المحاسبية لم يتم إضافة أنشطة جديدة أو استبعاد أنشطة حالية حيث ما زال نظام المعلومات المحاسبي يقوم بتجميع وتشغيل وتخزين البيانات التي تتكامل وتعطي البيانات الدقيقة كما يقوم بإنتاج التقارير والمعلومات الأخرى ورغم ذلك فإن برمجة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلي تغيير طبيعة هذه الأنشطة من تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحسابات أو توماتيكيا أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات هذا بالإضافة إلي وجود مخرجات التي تنتج عند الحاجة كما يمكن توزيع المخرجات إلي أشخاص أخر ين عن طريق شبكة المعلومات المتخصصة والمترابطة من خلال عدة أجهزة حواسيب صغيرة ومترابطة .

تعتبر أهم التغيرات التي حدثت هي مايلي :

1- تشغيل أسرع للعمليات والبيانات الأخرى .

2- دقة الجبر في العميات الحسابية والمقارنة للبيانات .

3- تكلفة أقل لتشغيل كل العمليات .

4- إعداد دوري بشكل كبير للتقارير والخدمات الأخرى .

5- تخزين أكبر للبيانات وزيادة القدرة علي الدخول إليها عند الحاجة .

6- مدي واسع لخيارات الدخول للبيانات والتزوير بالمعلومات .

7- إنتاجية أفضل للموظفين والمديرين الذين هم علي دراية باستخدام الكمبيوتر بكفاءة لإتمام أعمالهم المتعلقة بالمسئوليات و اتخاذ القرار والوظائف التي تنتج الكترونيا .

طرق التحليل لنظم المعلومات المحوسبة :[2]

وهي الطرق التي يتم استخدامها في التحليل من النظام إلي تكنولوجيا الحاسبات ويمكن تناولها هذه الطرق ودورها في تحليل نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في ما يلي :

---

[1] د/ ثناء علي القباني ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 102-103 .

[2] د/ قاسم محمد إبراهيم ، د/ زياد الحق السقا ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (الموصل ، د.ن ، 2003م) ، ص 11-15

1- طريقة خرائط التدفق :

وهي عبارة عن رسمعين بصور ه تدفق البيانات والمعلومات في النظام بالإضافة إلي تصوير بياني لحركة الأنشطة والمهام والنظام من خلال تحديد المصادر ومواقع التخزين وعمليات التشغيل المطلوبة ونوعية الأجهزة والمراجع المستخدمة في النظام وا عداد خرائط تفصيلية لكل عملية رئيسية من عمليات تشغيل البيانات ويمكن أن تشغل المخططات التالية :

- مخطط تدفق البيانات .
- مخطط تدفق المستندات .
- مخطط تدفق البرامج .

طريقة هندسة البرمجيات :

تعتبر مفهوم جديد لتطوير أنظمة المعلومات وبرمجياتها وهي عبارة عن فريق عمل مكون من خلفيات تتعاون لتطوير نظم المعلومات وبرمجياته وذلك من خلال إعداد التقارير العامة للنظام ومن ثم تم تصميمه وتطوير الأنظمة الفرعية للنطاق الكلي ثم العمل علي تكامل هذه الأنظمة الفرعية ليتم ذلك لتشغيل النظام وتقديمه وبذلك تساعد هذه الطريقة في الاستفادة من جميع المعلومات السابقة التي يتم تنفيذها في أنظمة معلومات تعمل حاليا في استخدام تلك البرامج مرة أخري في برامج جديدة لتطوير أنظمة المعلومات القائمة . **(2)**

الطريقة المنمذجة في التحليل :

وتقوم هذه الطريقة علي التحليل والتصميم بالشكل المراد تطويره، حيث يتم تقديم البرمجيات وقواعد بيانات النظام إلي المستخدمين بشكل غير كامل ، حيث يتم تعنيه بشكل مؤ امن من حيث إزالة سوء الفهم بين مطوري البرمجيات والأنشطة وبين المستخدمين وكذلك بغرض الحد من النواقص وتحديد الأمور المعقدة في النظام وا عادة التصديق من أجل إظهار جدوى المشروع ومدا ء وأصحاب القرار وهذا تعتبر العملية المنمذجة أساسا لتحديد تفصيلات ومتطلبات النظام ويستفاد منها في تدريب العاملين وا جراء الفحص للنظام ويمكن تطبيق هذا المفهوم علي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

---

(2) د/ قاسم محمد إبراهيم ، **المرجع السابق** ، ص 11-15

من خلال متطلبات المستخدم لهذا النظام وفي حالة عدم رضاء عملية المراجعة المنمذجة مرة أخري حيث رغبات وطلبات عدة مستخدمين ومن ثم تسليم مرة أخري لتقويمها .

طريقة التكنولوجيا الموجهة في التحليل :[1]

وتستخدم هذه التكنولوجيا الكينونات (تحليل ، تصميم ، تنفيذ) ويقصد بها مراحل التحليلو استخدام مخططات تحليلية للنظام تعتمد علي تعريف الكينونات في النظام من أجل تكامل وبالتالي منع التكرار وتنفيذ الأنظمة المبنية علي أساس تكنولوجيا الكينونات الموجهة بسهولة عملية صيانتها أكثر من غيرها .

هذا ويجب مراعاة تفعيل استخدام الأساليب التقليدية التي جاءت منها الطرق السابقة وذلك لإضفاء ودقة اكبر علي عملية التحليل ومن ثم تقوم ضمان تحليل هذه النظم بشكل صحيح والإلهام بكل جوانبها .أخيرا يجب ان تتوفر في نهاية مراحل التحليل النتائج التالية :

- مواصفات تطبيقية شاملة للنظام المقترح .
- تأكيد الجودة الاقتصادية عن مساوى النظام القائم .
- تحديد الطرق والأساليب والأجهزة اللازمة لعمل النظام الجديد .
- موافقة الإدارات علي الاستمرار في عملية التطور وفي حالة ذلك يتم الانتقال للمرحلة التالية من مراحل التطوير وهي مرحلة التصميم

مفهوم تصميم عملية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة :

تهدف هذه المرحلة إلي وضع مخطط عام وتفصيلي بدقة أكبر لهذه النظم لما يحقق أهدافها بأقل تكلفة ممكن كانت عملية التصميم مؤسسة كل دراسات دقيقة وراقية ، كما قلت المشاكل الخاصة وانخفض تكاليف أهداف النظام علي خير وبجه .

وسنتعرض لهذه المرحلة حالتين الحالة الأولي عدم ملائمة النظام اليدوي نظرا لنمو حجم نشاط المصرف وتعتمد عملياته مما يؤدي إلي عدم مقدرته في الوفاء باحتياجاته الإدارة العليا والتنفيذية من التقارير والمعلومات المناسبة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب أو وجود نظام الكتروني في الأصل فعمل من خلال هذه النظم ، الحالة الثانية يجب أن ينصب عمله المصمم من علي تحويل النظم

[1] د/ قاسم محمد إبراهيم ، د/ زياد الحق السقا ، المرجع السابق ، ص12.

اليدوية لنظام إلكتروني وتطوير إمكانيات أوجه العمل المحاسبي القائمة في الوفاء للاحتياجات الإدارية من المعلومات أو العمل علي تفصيل دور النظام الإلكتروني القائم بتطوير النظم التي تعمل من خلاله[1]

المشكلات الناتجة عن حوسبة النظم المحاسبية :

تتمثل المشكلات الناتجة عن حوسبة النظم المحاسبية

أولا : المشكلات التي تتعلق بأجهزة الحاسوب الآلي :

هنالك العديد من الصعوبات والمشاكل المرتبطة بالأجهزة ويمكن تلخيص هذه المشاكل علي النحو التالي :

1- التقدم التكنولوجي السريع لأجهزة الحاسب الإلكتروني .

2- ارتفاع تكلفة أجهزة الحاسب الإلكتروني .

3- عدم الدقة في تشغيل أجهزة الحاسب الإلكتروني .

4- تعطل أو تلف الأجهزة يؤدي إلي تلف جسم المعلومات .

ثانيا : مشكلات تتعلق بعملية معالجة البيانات :

1- اختفاء السجلات المالية ففي ظل النظام المحوسبة يتم حفظ البيانات المحوسبة في الذاكرة الرئيسية للحاسب أو علي الأشرطة والاسطوانات الممغنطة خار الحاسب الآلي لا يفهمها إلا الحاسوب وبالتالي البيانات المحاسبية غير مرئية وغير قابلة للقراءة كما يمكن تغيير أو إضافة أو حذف أي بيانات دون ترك أثر يري علي حدوث هذه العمليات كما يسهل من ارتكاب حالات الغش ويجعل من الصعب اكتشافها .

2- عدم إلمام المستخدمين باستخدام الحاسوب في العمل يكون عائقا أما تقسمهم لبرامج المحاسب المهم ومن ثم عدم المقدرة علي إدخال البيانات المحاسبية ومعالجتها .

ثالثا : مشكلات تتعلق بتشغيل الحاسب :

1- سوء المراقبة والإشراف علي عملية التشغيل .

2- توقف الأجهزة عن العمل إثناء التشغيل وعدم إعطاء توجيهات عن المشكلة .

3- سؤ عملية التخطيط التشغيل الذي يترتب علي تعطيل استمرار أداء الخدمات .

رابعا : مشكلات تتعلق بتقييم برنامج الحاسب الإلكتروني :

1- أخطاء وفي صياغة وتصميم البرامج أو سبب عم مرونتها .

---

[1] د/ قاسم مجمد إبراهيم ، د/ زياد السقا ، المرجع السابق ، ص 13 .

2- عدم إكمال التعديلات علي البرامج وفقا للظروف المغايرة.

3- أخطاء في منطلق المعالجات .

4- عدم مقدرة المصمم أحيانا علي ترجمة احتياجات المستخدم بالضبط .

5- عدم معرفة المستخدمين باستخدام الحوسبة يؤدي إلي صعوبة تفاهم مع المصممين .[1]

خامسا : مشكلات تتعلق بالرقابة علي استخدام الحاسوب :

تعتبر عملية الرقابة علي استخدام الحاسوب (المحوسبة) كامل أساسي وهام في نجاح استخدامها وبالتالي فإن عدم فعالي وفاء نظم المراقبة يؤدي إلي العديد من المشكلات أهمها ما يلي :

1- تركز معظم العمليات داخل الحاسوب .

2- ارتكاب أخطاء عن تغذية الحاسوب بالبيانات

3- عدم حماية الملف وسائط التخزين وبالتالي سهولة سرقة البيانات نظرا لصغر حجم وسائط التخزين .

4- عدم مراقبة ومراجعة البيانات أثناء عملية تشغيلها أي عدم وجود رؤية واضحة لمسار المراجعة وبالتالي إمكانية تحويل البيانات والتلاعب بها دون ترك أثار ملموسة .

سادسا : مشكلات تتعلق بالمحاسبين :

تعتبر نجاح استخدام النظام في أغلب المنشات بالرؤية الأولي علي العناصر البشرية القائمة علي تشغيله ومنهم المحاسبين ونتيجة استخدام الحاسوب تظهر بعض المشكلات والتي تكون عنها المحاسبون ومن دون هذه المشاكل ما يلي :

1- أخطاء في التوجيه المحاسبي في بعض العمليات مما يترتب عليها من مدخلات خاطئة وبالتالي مخرجات خاطئة أيضا .

2- عدم استيعاب بعض المحاسبين لمقدرات الحاسب الآلي .

3- التأخير في إعداد الحاسب الآلي بالبيانات أولا بأول مما يؤدي إلي تأخير في الحصول علي المخرجات بالسرعة المطلوبة .

4- أخطاء في التسويات اليدوية وما يترتب علي ذلك من مدخلات ومخرجات خاطئة للحاسوب.

---

[1] د/ قاسم مجمد إبراهيم ، د/ زياد السقا ، المرجع السابق ، ص14-15 .

المبحث الاول

مفهوم وأهميه واهداف تقويم الاداء المالي

مفهوم تقويم الاداء :

تقويم الاداء لغة : قيم الشرع تقييماً اي قدر قيمته وادى الشرع اي قام به ،وقوم الشرع تقويما أي ازال اعوجاجه والتقويم مصدر قوم ،ويعد الاداء مفهوماً شموليا بالنسبه لجميع منشأت الاعمال بشكل عام يكاد يكون الظاهرة الشموليه لجميع حقوق المعرفه المحاسبيه والاداريه ، وعلى الرقم من كثره البحوث والدراسات التي تناولت الاداء و تقييمه ، إلا انه لم يتم التوصل الى اجماع حول مفهوم محدد.

ايضاً هنالك العديد من المفاهيم التي اوردها الكتاب و الباحثون حول تقييم الاداء المالي وفيما يلي يستعرض الباحثون بعضا منها:

عرف تقويم الاداء بانه تقدير حكمي ذو فوائد قيمه على أداء الموارد الطبيعيه والماليه والماديه المتاحه لإداره المنظمات على طريق الاستجابه لإشباع رغبات اطرافها المختلفه.

ويلاحظ ان هذا قد زكر على تقديم حكم الإداره العليا لإشباع رغبات اطرافها ولم يركز على قياس النتائج المحققه.

كما عرف ايضا تقويم الاداء بانه عملية قياس النتائج المحققة و المنظور على دور معايير محدده سلفا ومن ثم معرفه تحقيق الاهداف الموضوعه بفعاليه ، وتقدير الأهميه النسبيه ، بين النتائج المحققه ، والموارد المستهدفه ومن ثم الحكم علىدرجه الكفاءه الماديه.[1]

أهميه تقويم الاء المالي:[2]

تظهر أهميه تقويم الاداء المالي في الاتي:

أ- يعتبر وسيله لقياس مدى قدرة وكفاءة الفرد لتحقيق الهدف المستند عليه في عمله

---

[1] د/ السعيد فرحات جمعه ، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال** ، (الرياض ، دار المريخ للنشر، 2000)، ص38

[2] د/ ذكي مكي اسماعيل ، **اداره الموارد البشريه** ، (د.ن -2009)، ص ص186-187

ومدى قدرته على الملائمه والتكيف مع متطلبات الوظيفه , ومؤثر على مدى نجاح سياسات الافراد في المنشأه.

ب-يعتبر أداه لقياس أداء الفرد عند حدوث أي متغيرات تطرأ على وظيفته اوطريقه ادائها اوأستخدام التكنلوجيا الجديدة و مدى قدرته على الاداء عند تغيير الظروف المحيطه بالعمل.

ج- يمكن العاملين بالمنشأه من معرف نقاط ضعفهم وقوتهم في أداء الاعمال التي يقوم بها مما يساعده على معالجة نقاط الضعف وتحسين ادائهم.

د-يؤدي الى زياده الروح المعنويه عند العاملين خاصة عند ربطه بعمليات الترقيه والعلاوات السنويه.

ز- يسهم في خفض معدلات دوران العمل بدعم عمليات التقويم والترقيه الموضوعيه في نظم الحوافز.

ح-قد تؤدي عمليات التقويم الى اجراء مراجعات وتغيير في معاملات الأجور.

ط- يعتبر من العوامل التي تؤدي كشف وتحديد احتياجات التدريب بالمنشأه.

ي-تزويد أداء الأفراد او الموارد البشريه بالمعلومات في ادء واوضاع العاملين بالمنشأة.

هـ- يحدد نقاط الضعف والقوه في اللوائح والقوانين والسياسات المنظمه للعمل بالمنشاه فتمكن الإدارة من تعديلها وتغييرها لكي تساعد في تحقيق الأهداف المحدده التي تسعى الى تحقيقها.

وايضاً تتمثل أهميه تقويم الاداء في الاتي:[1]

1-توفير اسلوب عادل وقانوني للعلاوات والترقيات للموظفين الأكثر استحقاقاً لها.

2- يساعد على تجديد الحاجه الى تدريس موظفين المنظمه.

3- توفير المعلومات عن الكيفيه اللتى تؤدى بها الاعمال.

4- توفير معلومات تساعد تحديد مسؤليه أداء الاعمال.

5- اجراء المحاسبه والمسائل عن الاخطاء.

6- توفير معلومات تمكن تطوير الأدء في المنشأة.

(1) د/ عبد الرحمن المصباح ، **مبادئ الرقابه الاداريه** ، (عمان ، زعران للنشر والتوزيع ، 1997) ، ص 300 -

7-تساعد عمليه تقويم الادء في التحقق من ان الأدء يسير طبقاً للخطه المرسومه وان الموارد الاقتصاديه تستخدم على النمو الامثل.

أهداف تقييم الأداء المالي:

تتمثل تقييم الاداء المالي في الاتي:[1]

1. يوفر نظام تقييم الاداء المعلومات لمختلف مستويات الإدارة ، بمافيها الإدارة الدنيا ، او الإدارة العليا ، اوالإدارة الوسطى في المنشأه لإغراض التخطيط والرقابه والتنظيم ، واتخاذ القرار على خصائص علميه وموضوعيه والتي على ضوئها يتم اتخاذ القرار السليم.
2. يوفر تقييم الاداء مقاييس لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصله نشاطاتها وتحقيق لأغراضها ،علماً بان نجاح المقاييس مركب يجمع بين الفعاليه والكفاءه فهو اسهل من أي منها في تلك الحالتين تستطيع المنشأة ان تواصل البقاء والاستمرار في العمل
3. يوضح تقييم الأدء التطور الذي حققته المنشأة في مسيرتها على النمو الأفضل او الأسوء ، وذلك عن طريق نتائج التنفيز الفعلي للأداء في المنشأة ، وهذا يعني ان هناك تعاون بين فترات زمنيه مختلفه ، وهذا يظهر عن تقييم الاداء.
4. يساعد على ايجاد نوع من المنافسه بين الأقسام والادارات بالمنشأة ، وهذا بدوره يرفع المنشأه لتحسين مستوى آدائها ، وبالتالي هذه المنافسه تؤدي الى تطور المنشاة وزيادة ادائها التشغيلي كما كانت عليه .
5. تقييم الاداء يؤدي الى الكشف عن العناصر الكفؤه ، وتحديد العناصر اللتي تحتاج الى مساعدة من اجل النهوض بادائها ، وايضا للكشف عن العناصر ذات الكفاءة العاليه ،وذوي الخبره والمهارات العاليه اللتي تحتاجها المؤسسه.

كما يمكن اضافة هذه الاهداف لتقييم الاداء :[2]

1. رفع الكفاءه الإنتاجية.
2. رفع مستوى الأداء من خلال رفع كفاءه العاملين.

---

[1] د/ معن فهد النسور ، **تقييم الاداء في المشروعات ،(** الاردن ، الجامعه الاردنيه ، 1995) ، ص74

[2] دامعن مهند تانسور ، المرجع السابق ، ص75

3. تحديد اوجه القصور في أداء الأفراد والتعرف على جوانب الضعف في الأداء.
4. معرفة معوقات العمل.
5. الكشف عن الأفراد لشغل الوظائف القيادية.

خصائص تقويم الأداء :

إن تقويم الاداء يتصف بمجموعة من الخصائص:

1. التكلفة والعائدان نظام تقويم الأداء المستخدم بالمنشأة عائدة يتجاوز تكلفته.
2. الملاءمة بأن تكون المعايير والمؤشرات المستخدمه فيه لذات القطاع ومناسبة لذات النشاط وفي حالة تغير الظروف المحيطة فإنه لابد من توفير معايير ومؤشرات ملاءمة تتماشي معه.
3. الحياد ان تكون الجه التي تقوم بعملية تقويم الأداء محايدة لضمان الموضوعية والدقة.
4. الأستمرارية أن تتم عملية تقويم الأداء بصفة دورية ومنتظمة حتي يمكن الكشف عن الانحرافات ومعالجتها قبل تشغيلها واذا وقعت فإنها تسهم في اكتشافها وبالتالي التقليل من آثارها السلبية.
5. المرون أن تتصف المعايير الستخدمة في عملية تقويم الأداء بالمرونة الكافية بسبب التغير المستمر في ظروف التنفيذ الذي يفرضة تعقيد العمليات الإنتاجية بالمنشأة.
6. القبول ان يكون مقبول من الجهة التى تقوم بها مما يتطلب مشاركة الجهة في تصميمه وتطويرة وحشد الكفاءات المتميزة للقيام بعمليات التقويم وتوفير وسائل النجاح.

مراحل تقويم الأداء :[1]

1. تحديد المعايير التي تستخدم في عمليه القياس ، فاي عمليه تقييم تتطلب وجود بيد محدده ، يقارن بها الاداء الفعلي لتحديد مستخدمي الكفاءه .
2. تحديد اسلوب القياس المناسب فهنالك أساليب متعدده يمكن استخدامها في تقييم الاداء.
3. تحديد فاصل زمني بين كل قياس مع أهميه الاستمراريه .
4. اختيار المقوم الشخصي المناسب يقوم بعمليه تقويم الاداء.
5. تدريب المقدم على كيفية تنفيذ القياس السليم.
6. مراجعه نتائج القياس اللتي توصل اليها المقدم.

الشكل (1/1/3)

[1] د/ معن فهد النسور ، المرجع السابق ، ص75.

عملية تقويم الأداء مع الأهداف والنظريات

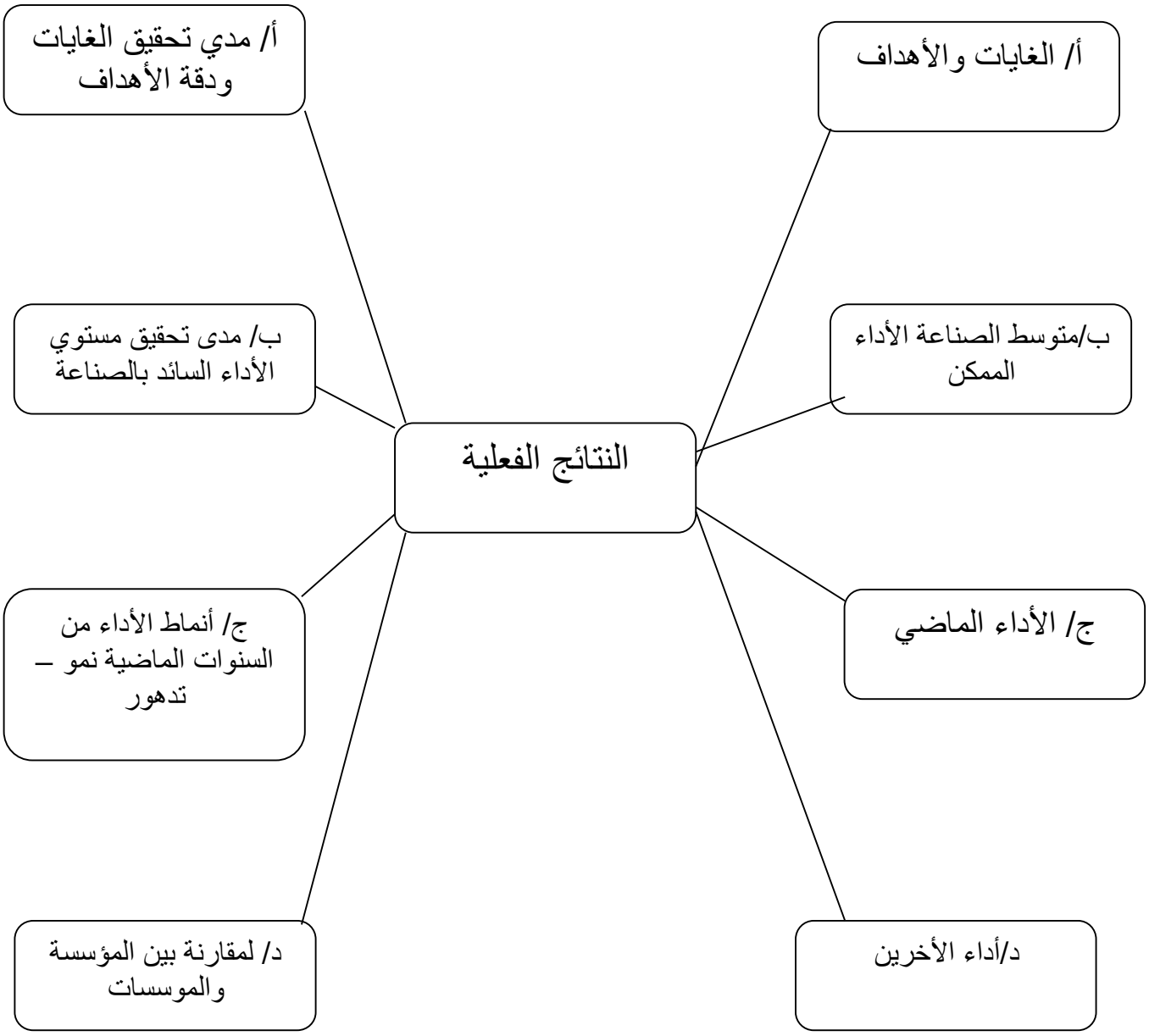

المصدر : د/ عمر عثمان أحمد المقلي ، إدارة المؤسسات العامة ،(مدني ، دار مطبعة الجزيرة للنشر والتوزيع ، 2004م) ، ص 60.

معايير تقويم الاداء :

تتمثل اهم المعايير التي يمكن أن يقاس بها تقويم الاداء في الاتي :[1]

1- معيار الطاقه الأنتاجيه:

ان الهدف من جمع الوحدات الاقتصاديه استغلال الطاقه الأنتاجيه بأعلى كفاءه ممكنه على أختلاف الأنظمه الأقتصادي إلا انه يكتسب أهميه بالغه في الدول الناميه التي كانت تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي بالأضافة الى محدودية الموارد الاقتصادية منها فتلك المحدودية هي التي تستوجب ضرورة

المحافظة على استخدام تلك الموارد وعدم الأسراف باستخدامها عن طريق حشد كل الطاقات المتاحه في سبيل رفع وتأثير الأنتاج كما ونوعا .

ان اهميه هذا المعيار تاتي مكنونه بربط بين الطاقه الانتاجيه من جهه ومن التكاليف والارباح والمبيعات من جهه اخرى ، حيث انه كلما ارتفع الانتاج خفت الوحده الاعامره من التكاليف الثابته وذلك من خلال توزيع اجاملي التكاليف على وحدات اكبر من حاله الاستغلال الامثل للطاقه من ثمه التوصل الى المرونه في الأسعار وزيادة الوحدات المنتجه وتلبيه احتياجات المجتمع في السلع والخدمات .

2- **معيار الانتاجيه:**

تعتبر الانتاجيه علاقة وليست حالة مجرده قائمه بذاتها على علاقه بين مدخلات ومخرجات , نفقات وايرادات , كميه الأنتاج وعدد المكائن وعدد العمال , قيمة الانتاج وساعات العمل , وهي تختلف عن الانتاج من كون الاخير يمثل العمليه نصف النهايه بينما تعتبرعمليه الانتاجيه علاقه الانتاج بمفردات عمليه الانتاج فهي بالتالي تحمل تقديماً اكثر دقه من الانتاج فهي تقوم المنشأه وكفاءه العامل وطريقه استخدام الماكنه او الموارد الأوليه او استخدام كفاءه او وحده النقدية .

3- معيار القيمه المضافة:

تعرف القيمه المضافة بأنها القيمه الانتاجيه التي تضيفها المنشأة اوتساهم بها مع غيرها من المنشأت في خلق الناتج القومي او هي عوائد عوامل الانتاج ، الفوائد ، الايجار ، الاجور والارباح ويعتبر هذا المعيار من أهم المعايير للحكم على مدى نجاح المنشأة حيث تقاس به درجه أهميه

[1] د/ عبد الرحمن مصباح – مرجع سابق – ص310

المنشأة في الاقتصاد القومي ومعرفه مقدار مساهمتها في هذا الدخل ،فكلما زادت القيمة المضافة المحققه من نشاط المنشأة كلما ادى الى تحسين أداء المنشأه.

4- **معيارالربحية:** يعتبر اصلاح الربح لدى المحاسبين عن زياده قيمه مبيعات المنشأة ومن السلع والخدمات على تكاليف عوامل الانتاج المستخدمه في ايجاد هذه السلع والخدمات

وظائف تقويم الاداء :[1]

أ. متابعه تنفيذ الاهداف الاقتصادية للوحده للتعرف على مدى تحقيق الوحده للأهداف المحدده لها مسبقا وللفتره المحدد استناداً الى البيانات والاحصاءات التي توفرها الجهات المختصه في سبيل النشاط في تلك الوحدات .

ب. تحديد الأتجاهات والمراكز المسؤله عن حصول الانحرافات التي تحدث نتيجه التنفيذ.

ج. الرقابه على كفاءه الأداء للتأكد من قيام الوحده وممارسه نشاطها وتنفيذ أهدافها على درجه من على درجه من الكفاءه وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على ازالتها مستقبلاً .

د. البحث والتحري عن الحلول والوسائل المناسبه لمعالجه الإنحرافات والاحتياجات مع ضروره اختيار البدائل المتاحه بأقل التكاليف .

مشكله تقويم الاداء :[2]

ان مشكله تقويم الاداء تمثل تحديا كبيرا يواجه المسؤلين في كلا من المؤسسه والجهات الإشرافيه ، ولا يوجد عدد محدود من الدول التي تستخدم معايير لتقويم الاداء .

والمؤسسات العامه تواجه مشكله تعدد الرؤى فيها يتعلق باساليب الحكم على اداءها فإذا كانت المؤسسه مريحه فقد تثار الاسئله بخصوصيه مدى علاقه هذا الربح للمسؤليه الاجتماعيه للمؤسسه فقد تخضع للمسائله اذا كان قد تم تحقيق هذه الأرباح على حساب جهات واهداف اخرى .

وا ذا حققت خسائر ماليه قد تتعرض للادانه وينظر اليها بتسبب في تدهور الاقتصاد القومي وهذا يتطلب على مقومات الدول الناميه ان تحدد ماذا يعني الاداء الجيد للمؤسسات.

نستطيع ان نضيف المشاكل التاليه:

---

[1] د/ عقيل جاسم عبد الله ، **مدخل في تقديم المشروعات** ، (دار حامد ، 1999) ، ص189.

[2] عمر عثمان أحمد ، مرجع سابق ، ص 58.

أ- اهدار الكثير من الوقت من عمليه التقويم.

ب-سريه التقويم وعدم اعلان نتائج الأداء.

ت- التحيز الشخصي في تقويم الأداء.

فوائد تقويم الاداء المالي:[1]

تتمثل فوائد تقويم الاداء المالي في الاتي:

1- يعتبر من اهم الركائز التي تقوم عليها عمليه الرقابه.

2- يقيد من تشخيص المشكلات وحلها ومعرفه مواطن القوى والضعف ذلك من خلال العمليه المستمره للرقابه والمتابعه الدقيقه التي سيصل من خلالها تحديد الانحرافات ومن ثم تقويمة.

3-تزويد الأدارة بالمعلومات الهامه لاتخاذ القرارات سواء للتطوير او الأستمار او عند اجراء تغيرات جوهريه تتيح للمنشأة فرصه للتوسع وزياده انتاجها.

4- يعتبر من اهم دعائم رسم السياسات العامه وذلك من خلال معلومات التي تتوافر اثناء عمليه التقويم والتي تجعل الأداره اكثر معرفه باتجاهات المنشأه وم ثم وضع السياسات العامه للمنشأه من واقع التجربه والتطبيق .

نستطيع ان نضيف الفوائد التاليه:

1. التحقق من مدى انتاجيه وفعاليه العاملين.
2. قياس مدى الانتاجيه.
3. معرف المهارات التي يحتاجها الموظفين لاتمام عملهم.
4. وسيله من وسائل التحفيز

اسباب تقويم الاداء

[1] د/ محمد سعيد سلطان – **اداره الموارد البشريه** ، (القاهره ، دار الجامعيه للنشر ، 2003) ، ص 299-295

تتمثل اسباب تقويم الاداره في الاتي:[1]

1- اتساع المنشأه يجعل الادارة بحاجة الي القيام بعملية تقويم الاداء التي تساعد عن ضمان الخطة مما يؤدي الي زيادة الدخل وتحسين المستوي الاقتصادي والاجتماعي .

2- يمد المنشأة بمؤشرات سليمة.

3- الكشف عن الافراد الصالحين للترقية.

4- ضبط العاملين من اجل القيام بعملهم في الوقت المحدد .

5- الكشف عن سوء التصرف والإهمال الذي يؤدي الي الخساره .

6- يقدم معلومات مفصلة للادارة للتعرف عن السياسات المستقبلية للاختبار والتدريب وغيره

7- الكشف عن الاحتياطي بكل انواعه والاستفاده منه.

8- التأكد من تحقيق التوازن والأستخدام الأمثل للموارد.

9- التأكد من قيام المنشأة باداء وظائفها بافضل كفاءة من أجل تقديم السلع والخدمات وفق المواصفات والمواعيد والمقادير المقدرة .

نستطيع ان نضيف الاسباب التالية:

1. الكشف عن الافراد الذين يحتاجون الي تدريب معين لتحسين كفاءتهم.
2. الكشف عن مدي استغلال المدربين للامكانيات المالية والمادية الموضوعة تحت تصرفهم.
3. التنسيق بين مختلف أقسام المنشأه.

المبحث الثاني

(1) د/ مصطفى كامل ، **اداره الموارد البشريه** ، (القاهره ، الشركه العربيه للنشر ، 1994) ، ص 305

مفهوم وأهميه وأهداف الأداء المالي

مفهوم الأداء المالي:-

ان تقييم الاداء هو تقويم الأنشطه المنظمه في ضوء ماتوصلت اليه من نتائج في نهايه فتره ماليه معينه وذلك بهدف التعرف على العوامل المؤثره في هذه النتائج وتحديد الصعوبات التي تعوق التنفيذ وتحديد المسؤليات وتفادي الخطأ في المستقبل .

والأسلوب العالمي لتقويم الأداء الكلي لابد ان يغطي أوجه النشاط المختلفه التي تواجهها الوحده الاقتصاديه ومجالات العمل الاداري المتعدده ويمكن ذلك من اكتشاف مصادر القوه والضعف التي لاتظهر عند حساب مجموعه المؤشرات الماليه غير المرتبطه .ويرجع السبب في ذلك الى ان التوصل الى تغيير وتحليل اسباب التنفيذ في الاداء الكلي للمؤسسه يتطلب ضروره تقييم كل جزء من اجزاء الوحده الاقتصاديه وكل نشاط من نشاطاتها وذلك لأكتشاف تاثير أداء كل جزء على الاجزاء الاخرى وذلك لبيان القيمه الاجماليه للاداء في ظل ظروف هذا التداخل بين الأنشطه .[1]

ان تقييم الاداء يمكن ان يتم للمنشأءة ككل كما انه قديم لتقويم الأداء للاداره على مستوى المشروع او تقويم أداء الوظائف الرئيسيه للمشروع اوتقويم الأقسام والوحدات الفرعيه وقد يقتصر التقويم على أداء العاملين في المستوليات التشغيليه .

ان عمليه تقويم الأداء يقصد بها الوقوف على درجة التنسيق والائتلاف بين عوامل الأنتاج المختلفه لتحديد مدى كفاءه استخدامها في الوحده الاقتصاديه وتطور تلك الكفاءه سواء على فترات زمنيه متتابع او فتره زمنيه واحده.[2]

ان عمليه تقويم الاداء المالي هي جزء مهم من الرقابه الماليه والغايه من تقويم الاداء هي تحديد المشكله التي تعترض المؤسسه في هذا الاطار فان عمليه التقويم تعتبر شكلا من أشكال الرقابه وحيث تعتمد على تحليل النتائج المتوصل اليها من خلال الجهود المبزوله على مختلف المستويات من أجل تحقيق اهداف المؤسسه المتمثله في ترشيد الاداره والى إعداد الخطط المستقبليه , وفي

---

(1) د/ حمزه محمود الزبيدي ، **التحليل المالي لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل** ، (عمان ، مؤسسه العراق للنشر والتوزيع ، 2000) ، ص 81

(2) د/ عبد الرحمن ثابت ، د/ جمال الدين المرسي ، **الاداره الاستراتيجيه** ، (الاسكندريه ، الدار الجامعيه للنشر ، 2003)، ص 118.

الاستخدام الامثل الموارد المطلوبه في جميع مستويات اعداد الخطط المستقبليه , في الاستخدام الامثل للموارد المطلوبه على جميع مستويات اداره المؤسسه , وهي ضروريه من اجل التحقق من ان المؤسسه تقوم فعلا بإنجاز ماتم التخطيط له من الاهداف ويعتمد جوص عمليه التقويم على مقارنه الاداء الفعلي للنتائج والاهداف المرغوب لتحقيقها.[1]

تقويم الاداء المالي يعني تقديم الحكم زو القيمة علي ادارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للادارة المنظمة وعلي طريقة الاستجابة للاشباع رغبات اطرافها المختلفة وبمعني حرفي يعتبر تقويم الاداء المالي للمؤسسة قياساً للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً . تقدم اجراءات ووسائل طريقة لقياس التعريف القصير لتحديد مايمكن قياسة ومن ثم فهي تكشف عن اهميتها للادارة.[2]

اهمية الاداء المالي :-

تتمثل اهمية الاداء المالي في :-

1. تقويم أداء الشركات بطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوه والضعف .
2. متابعة اعمال المنشاة وفحص ومراقبه اوضاعها .
3. تقييم سيوله المنشأه.
4. تقييم الربحيه.
5. تقييم من مديونيه المنشأه

يتضح مما سبق أهميه الاداء المالي فيما يلي:-

1- اداة ووسيله لقياس مدى قدره العامل وكفاءه في تحقيق الهدف المنشود اليه في عمله على مدى قدرته على الملائمه والتكيف من متطلبات الوظيفه.

2- يساعد في الكشف على افضل طرق الحوافز التشجيعيه للموظفين , حيث يحدد بموجبها نوع الحوافز الفعاله التي يستجيب لها الموظفين.

---

(1) د/ حمزه محمود الزبيدي ، لمرجع السابق ، ص 82.

(2) د/ السعيد فرحات جمعه ، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنه** ، (الرياض ، دار المريخ للنشر ، 2000)، ص38.

3- المساعده على وجود نوع من الاقناع الوظيفي المباشر عن طريق ادراك العامل على كيفيه أداء الوظيفه و تولي مهامها.

4- يساعد في الاستخدام الامثل للموارد الاقتصاديه , ويوضح العلاقه بين الطاقات الاقتصاديه, ويساعد على التحقق من قيام الوحدات بواظائفها بافضل كفاءه ممكنه.

5- توجيه اشراف الاداره العليا على مراكز المسؤليه التي تكون في حاجه اليها وتكيف التنظيم البشري مع البيئه الاقتصاديه والمناخ الاقتصادي الذي يمر به المجتمع , وذلك بابراز العناصر النشطه التي تستحق الترقيه عن جداره, التي يجب الاحتفاظ بها, غير المنتجه التي يستلزم الاستقناء عنها .

اهداف الاداء المالي

تتمثل اهداف الاداء المالي في الاتي: -[1]

القدره الاداريه والقدره المكتبيه تعتبر القدره الاراديه والقدره المكتبيه هدف مالي لا يمكن الاستغناء عنه وتتمثل اهداف القدره الاداريه في الاتي:-

1. قياس كفاءه وترشيد الموارد مع الاخذ بالحسبان تكلفه الفرصه البديله.
2. تلعب دورا مهما في التامين وتشمل تطوير المؤسسه.

السيوله والسير المالي:

السيوله الماليه هي انعكاس القدره الاداريه على تحويل اواستخدام الاموال الى مال واحد ياتي باقل خساره ممكنه ,وفي أقصر وقت متاح وبأيسر جهد.

التوازن المالي:

هي العلاقه التي يظل معها رصيد التقديه موجبا علي كل لحظه بعد سداد كافه الديون قصيره الاجل .

السياسه الماليه:

(1) د/ السعيد فرحات جمعه ، مرجع سابق ، ص 28

تمثل السياسه الماليه للمنشأه قدرتها للحفاظ على استقلالها لشرط جوهري , فهي توضح درجه قدره المنشأه في اتخاذ القرارات المناسبه.

نستطيع اضافه أهداف الاداء المالي كما يلي: -[1]

1. مساعده المستويات الأداريه بالمنشاه على اكتشاف الانحرافات.
2. تساعد مؤشرات الأداء المالي على تزويد المستويات الاداريه المختلفه بالوسائل التي تكفل قياس وتخطيط الاداء المتعلق بدائره نشاطه .
3. تعتمد مؤشرات الاداء المالي على التاكد من سلامه خطط ووضع اهداف المحدده مقدما مما يساعد اعداد الخطط للفترات التاليه .
4. يحدد الاداء المالي المدى الذي وصلت اليه الاداره في تحقيق المسؤليات والوفاء بالالتزامات الموكله اليها .
5. بيان قدره القطاع الاقتصادي على تحقيق اهداف ومحاوله أكتشاف اوجه القوه القصور واقتراح التعديلات.
6. مراقبه الاداء المالي عند اكتشاف الانحرافات ، وذلك بتحليلها في الوقت المناسب .
7. دراسه الاجهزه التي تقوم بالرقابة في القطاع الاقتصادي والعمل على الاستفاده من البيانات الي تنبع من عمليه الرقابه.

العوامل المؤثره على الاداء المالي :-

تتمثل العوامل المؤثره على الأداء المالي في الاتي:[2]

اولاً :**الهيكل التنظيمي**: -

يعتبر الهيكل التنظيمي الوعاء الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات بالمنشأت واعمالها ، ويتضمن الكثافه الاداريه متمثله في وظائف الاداريه والتأكد الراسي ، متمثل في عدد المسؤليات الاداريه في المنشأه والتمايز الافقي ، وهو عدد المهام التى نتجت عن تقييم العمل والانتشار الجغرافي وعدد الفروع والموظفين ، كما يؤثر الهيكل التنظيمي على الاداء المالي من خلال

(1) د/ السعيد فرحات جمعه ، مرجع سابق ، ص 29

(2) د/ محمود الخطيب ، **الاداء المالي على اسهم الشركات** ، (عمان ، دار الحامد للنشر ، 2010)، ص 50

المساعده في تنفيذ الخطط بنجاح عن طرف تحديد الاعمال التي ينبغي القيام بها ثم تخصيص الموارد لها ،وتفصيل تحديد الادوار للافراد والمساعده في اتخاذ القرار.

ثانياً :التكنلوجيا :-

عباره عن الاساليب والمهارات والطرق المعتمده في الشركه لتحديد الاهداف المنشوده التي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ، على المنشأه تحديد المناسبه لطبيعه اعمالها المنسجمه واهدافها.

ثالثاً :الحجم :-

تصنيف المنشأه الى صغيره اومتوسطه او كبيره ويعتبر الحجم من العوامل المؤثره على الاداء المالي للمنشأه سلباً ، حيث انه يشكل عائقا لاداء المنشأت بزياده الحجم فان اداره المنشاه تصبح اكثر تعقيدا ، ويصبح اداءها اقل فعاليه وايجابيه ، وكلما زاد حجم الشركه زاد حجم المحللين الماليين المهنيين بالشركه مماسبق يتضح ان العلاقه بين الحجم والاداء علاقه فرديه.

رابعاً :المرونه:-

كهدف مالي تعبر عن مسؤليه التكيف والقدره على مواجه المواقف الخطره ، وتتمثل المرونه في امكانيه التكيف مع المتغيرات البيئيه ونوع القوه المقابله،وتتكون المرونه الداخليه وهي تعكس ردود الفعل تتجاه الاحداث ، ومحركها هو تكيف المصادر المؤمنه يقالبها التقييم والتوزيع والمرونه الخارجيه التى تقوم بمواجهة ضغوط الاحداث ومقاوماتها . [1]

اثار المراجعه الداخليه في الرقابه على الاداء المالي :-

دور المراجعه الداخليه في الرقابه :-

يعتبر مفهوم المراجعه الداخليه من المفاهيم التي تمر بالكثير من المراحل ابتداء من تعقب الاخطاء وصولا الى تطورها لمفهوم علمي يهدف لتقييم الاداء حيث زادت الحاجه الى مراجعه داخليه بسبب كبر حجم الشركات وتوسعها الجغرافي وزياده التعقيد في العمليات ولامركزيه الاداره والتغيرات المتسارعه .

---

(1) د/ محمود الخطيب ، **المرجع السابق**، ، ص 51

ونجد ان علاقه المراجعه الداخليه في الرقابه هي علاقه مستمره حيث ان العلاقه تتطورلتشمل جوانب الرقابه وتقديم الاستشارات الاداريه والفنيه مما رفع من اهميه ومساهمه وظيفة الرقابه في تحسين الاداء الاداري والمالي في المنظمات بشكل عام حتى انه لا يوجد بها وظيفه مستقله للمراجعه الداخليه بعناصرها كافه شامله الرقابه في محتواها وان كان تطورها متفاوت من الشركات الاخرى تبعا لمتغيرات منها حجم الشركه وراس المال كما انه على المراجعه الداخليه كنشاط ان تساعد المنظمه على الاحتفاظ بنظم فعاليه الرقابه من خلال تقييم كفاءه وفعاليه هذه النظم طالما ان المراجع الداخلي يعمل داخل الوحده الاقتصاديه فهو بسمى اساساً لخدمه الاداره من خلال الاداره من خلال عمليه الرقابه ولذلك يمكن بهذا اتمام المراجعه الداخليه بعمليه الرقابه في النقاط الماليه :-

- تتكون الوظيفه الاداريه من مجموعه من الوظائف الفرعيه هي تخطيط وتنظيم ورقابه وتوجيه وتعتبر الرقابه للمديرالذي يشاركه بفعاليه في اتخاذ المراجع الداخلي ضماناً لاداء الوظائف الاخرى .
- يشتمل نشاط لمراجعه الداخليه ماليه واخرى لمارجعه الالتزام الموضوعية.[1]
- استقلال المراجعه الداخليه على الانشطه التشغيليه داخل الوحده الاقتصاديه المعنيه فطالما ان الرقابه تعمل على ضبط مسار الاداء الفعلي في مواجهه الاداء المخطط فان ذلك بؤكد اعتماد المراجعه الداخليه وبتضح من الادوار التي يمكن ان يلعبها المراجع الداخلي مع الاداره بمثابه عمل رئيسي للمراجعة.

المراجعة والرقابة داخل المنشأة: -[2]

تعتبر وظيفه التدقيق الداخلي من اهم وظائف التي تتميز بها الشركه او المنشأه حيث أشار بعض الباحثين الى ان سنه واحده في التدقيق الداخلي تو ازي عمل ثلاثه سنوات في التدقيق الخارجي.

لطالما كانت المراجعه الداخليه بمثاب اداه لتقييم الاداء التشغيلي وتعتبر الرقابه النافذه للمديرين لتحقيق عمليه المراجعه الداخليه واستخدام مصطلح الرقابه المنافذة في نهايه الخمسينيات تم تطور هذا المفهوم الداخلي عبر الزمن ففي البدايه كان هذا المفهوم موجه نحو تخفيض نسبه التالق الذى

---

[1] د/ كمال الدين مصطفى الزهراوي ، د/ محمد سيد سرايا ، **دراسات متقدمة في المحاسبه والمراجعه** ، (المنصوره ، د.ن ،2000م)، ص9

[2] المجمع العربي للمحاسبيم القانونيين ، **مفاهيم التدقيق المتقدمة** ، (الأردن ، د.ن ، 2011م) ،ص 226.

تم اكتشافه بعد انتهاء العمليه الانتاجيه ثم تطور هذا المفهوم ليشمل أكتشاف التالق لمجرد الحدوث هذا في بدايه الثمانينيات حيث افاقت عند غزو منتجات اليابان لجميع اسواق العالم وجد ان تحسن المنتجات نتيجه لتطبيق مجموعه من الافكار والاساليب التي تتضمن جميع جوانب العمل داخل المنشأه بما يحقق التطوير والتحسين المنشود وكافه المنتجات والعمليات من ناحيه اخرى تركز هذه المجموعه من الافكار على تلبيه رغبات وطلبات العملاء المتجرده والمتطوره في الوقت المناسب كما تقوم على تحقيق تميز المشروعات من ناحيه التكلفه والدقه والتسليم والتلاعب أي ينتج عن هذه المقارنه ثم العمل على تحليلها وتقييم اسبابها ويفضل ان تتم المقارنه على اساس التبويب النوعي مما لاشك فيه ان هذا الاسلوب يساعد في الحكم على اثر القرارات و الاعمال والتصرفات التي تصدر من المسؤلين في مصادر المسؤليه ويتم تحليل الانحرافات ومعرفه اماكنها واسبابها وتفسيرها مع تتبع السببيه وعدم التوقف وبل يجب ردها الى الجهات المسؤله عند تطبيق مبدأ المساءله عن النتائج والتوجيه التى يلاقيها مستقبلا ، كما انه مهم ان يتم تحليل الانحرافات التي قد تحدث في ضوء المقياس .

أ-حجم الانحرافات بالقياس الى تكاليف دراسته .

ت-مسببات الانحرافات وهل هي راجعه الى العوامل الداخلية ام (الخارجية) عند مجال رقابه المسؤليات الاداريه ومراكز المسؤليه الناتجه بها .

ج-حجم الانحرافات زاته متمثل بقيمه ماليه او عينيه .

د-تجدر الاشاره الى ان اسلوب تقييم الاداء المشار اليه يتوقف على ضروره توافر (معدلات ومؤشرات)لقياس الاداء في كافه مراكز المسؤليه المكونه للمستويات الاداريه بالمنشأه .

فان مايستحق القول انه في حالة (غياب)تلك المعدلات يترتب عليها ضعف الرقابه الداخليه وتقييم الاداء بصفه عامه .

هـ-ولا شك في ان الرقابه الداخليه في أي منشاه ينبقي ان يكملها (تقييم الاداء)حيث يمكن تشبيهها بوجهي العمله وضروره تواحدهما معا لتحقيق فروع الرقابه الكفء[1]

[1] د/ احمد النور ، د/ شحاته السيد ، **مدخل معاصر في مبادئ المحاسبه التكاليف لاغراض القياس والرقابه في بيئه التصنيع المعاصر**، (الاسكندريه، الدار الجامعية) ، ص 122.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن شركة التأمين الإسلامي

شركة التأمين الإسلامية المحدودة تجربة رائدة وأصيلة من نبع الشريعة الإسلامية الغراء وعلوم العصر وأدواته ، فجمعت بين الفكر والعمل والأصالة والمعاصرة ، ونقلت صيغة التأمين التعاوني الإسلامي من الإطار النظري إلي واقع العملي فأصبحت بذلك نموذجاً إقتصادياً كأول شركة تعمل بنظام التأمين التعاوني التكافلي الإسلامي في العالم وساهمت بفعالية في أسلمة الإقتصاد الإسلامي عموماً وقطاع التأمين على وجه الخصوص ، كما علمت على تجويد كافة خدماتها من خلال:([16])

- الإهتمام بالزبون أولاً وأخيراً والعامل الصادق معه وذلك بالسعي لتحقيق تطلعاته ورغباته للوصول إلي السعادة .
- الإهتمام بالتطور والتحسين المستمر في مجال التأمين وا ٍستخدام التقنيات الحديثة.
- الإهتمام بالعاملين وتطوير مهاراتهم من خلال التدريب والتأهيل المستمر .
- الإهتمام بتوفير بيئة عمل صالحة
- السعي الجاد الصادق لتحقيق رغبات وتطلعات المساهمين
- الإلتزام التام بالمحافظة على أخلاقيات العمل
- التفاعل التام مع المجتمع

نشأة الشركة :تأسست شركة التأمين الإسلامية في 21 يناير 1979م كشركة خاصة ذات

المؤسسون

- بنك فيصل الإسلامي السوداني
- الأستاذ / محمد يوسف محمد
- الأستاذ / يوسف عبدالرحمن

الأسس التي قامت عليها الشركة:

1. أن يكون التأمين تعاونياً بين المشتركين الغاية منه نفع المشتركين

([16]) شركة التأمين الإسلامية ، 2017م

2.أن يكون ما يدفعة المشترك قسطاً مقدماً ومحدداً بنية التبرع به كله أو بعضه ، لمن تحل به مصيبه من المشتركين وهو احداً منهم ، فالتأمين التعاوني عقد تبرع لم يؤثر فيه الغرر عملاً بمذهب المالكية

3. أن يكون للمشترك نصيب في إدارة الشركة ليشعرهم بالتعاون المتبادل ،ويمكنهم من رعاية مصالحهم في الشركة .
4. أن تستثمر الشركة ما يمكن إستثمارة من أموال المشتركين لصالحهم ، لا مانع من أن تأخذ الشركة – المؤسسين – نسبة محدودة من ربح الإستثمار نظير الإدارة.
5. أن تكون للشركة هيئة رقابة شرعية تشترك مع المسئولين في وضع نماذج وثائق التأمين ، وتراجع عمليات الشركة للتأكيد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية .
6. أن تحضع جميع معاملات الشركة في مجال التأمين وغيره لما تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية .
7. المؤمن له عضو في هيئة المشتركين – حملة الوثائق – ويمكن أم ينتخب لعضوية مجلس الإدارة حسب ما يحدده النظام الأساسي للشركة ممثلاً لحمه الوثائق،ويساهم في إدارة الشركة عبر الإجتماع السنوي العام لهيئة المشتركين .

رؤية شركة التأمين الإسلامية : [1]

تقديم أفضل خدمات تأمينية تكافلية متميزة تتسم بالجودة والثقة

رسالة شركة التأمين الإسلامية:

تقديم افضل الخدمات التأمينية تلبية لحاجات العملاء والمجتمع من خلال إدارة ملهمة وكوادر مؤهلة ونظم مبتكرة .

نشأة شركة التأمين الإسلامية :

من المسلم به أن الإسلام منهاج شامل ومتكامل يحكم السلوك الإنساني في شتي ضروب الحياة سياسية كانت أم إجتماعية أم إقتصادية ، فمنذ سقوط المملكة العثمانية وزوال الخلافة الإسلامية

[1]شركة التأمين الإسلامية ، 2017م

والتقهقهر الذى لازم ذلك من خلال تمديد الحضارة الإسلامية يومياً في شموله وتفرده في حل المعضلات الإجتماعية والإقتصادية .

وكان لدور الصحوة الإسلامية التي إجتاحت العالم الإسلامي (والسودان كان من روادها بالطبع) كان أثر هذه الصحوة بروز بعض القضايا الإقتصادية ومنها على سبيل المثال نظرية التنمية الإسلامية – نظرية تحقيق الوفرة – وأعمار الأرض – ووضوح ذلك في أدبيات الحركة الإسلامية التي أصبحت تتحدث عن نظام إسلامي خالي من الر با وعن تحقيق العدالة وكان لهذه الأدبيات أثرها في تهيئة المناخ لتقبل فكرة الإقتصاد الإسلامي عن تطبيقها في واقع الإقتصاد السوداني .

وبتسجيل بنك فيصل الإسلامي كشركة ساهمة عامة في 18/أغسطس /1977م وممارسته لمهامه وفقاً لمواجهات الشريعة الإسلامية وحتي يتمكن البنك من تغطية المخاطر التي يجب أن تحتاط لها خاصه في جانبي الإستثمار والتجارة – تقدم البنك إلي هيئة الرقابة الشرعية بالسؤال التالي :[1]

(هل يجوز للبنك الإسلامي حماية لأمواله وممتلكاته وا ٍستثماراته وأموال وممتلكات المتعاملين معه والمودعين لديه أن يقوم بالتأمين عليها ضد المخاطر المذكورة لدى شركات التأمين التجارية –نظراً لعدم وجود شركات تأمين تعاونية في الوقت الحاضر ؟)

أجابت الهيئة بالأتي :

ترى الهيئة أن التأمين التجاري غير جائز شرعاً – وهذا هو رأي أكثر العلماء الذين بحثوا الموضوع – والذين أختلفوا في أسباب المنع ، وجملة الأسباب هى الغرر – الربا والقمار .

وتري الهيئة أن المانع من جواز التأمين التجاري هو الغرر- وأصل المنع ورد حديث الثقات أن الرسول صلي الله عليه وسلم نهي عن بيع الغرر

وأتفق الأئمة الأربعة على أن الغررالذى يكون مؤثراً ومفسداً للعقيدة أن تتوفر فيه أربعة شروط:

1. أن يكون الغرر في عقد من عقود المعاوضات المالية
2. أن يكون كثيراً
3. أن يكون في العقود عليه أصاله
4. ألا تدعوا للعقد للحاجه

[1]شركة التأمين الإسلامية ، 2017م

والشرط الأول ماخوذ من مذهب الإمام مالك فقط إذ أن الغرر للأئمة الثلاث الأخرين مفسد حتي في عقود التبرعات –وا إشترطت الهيئة في الحاجات التي تجعل الغرر غير مؤثر في العقد شرطان :[1]

1. أن تكون الحاجة عامة أو خاصة
2. أن تكون متعينة ومعني تعينها أن تنسد الطرق المشروعة للوصول إلي الغرض سوي العقد فيه الغرر.

فإذا توافر هذان الشرطان جازت مباشرة العقد الذي فيه غرر – بشرط أن يقتصر على القدر الذي تزيل الحاجة فقط عملاً بالقاعدة المعروفة (الحاجة تقدر بقدرها) ولذلك ترى الهيئة أنه لا يجوز للبنك أن يقوم بالتأمين على أمواله لدي شركات التأمين التجارية، لان الحاجة الي التامين لدي تلك الشركات غير متعينة، لأن البنك يمكنه ان يؤمن علي امواله لدي الشركات التأمين التعاوني التي من الممكن ان يقوم بإنشائها.

وبهذه الفتوي الشرعية أصبح لزاماً علي البنكلاضفاء الجانب الشرعي علي معاملاته أن يقوم بتأسيس أول شركة للتأمين التعوني في السودان بل وفي العالم قاطبه- ولمزيد من الإطمئنان علي ممارسة هذه الشركة لاعمالها تقدم البنكبعدد منالاسئلة لهيئه الرقابة الشرعية بشأن عمليات إعادة التامين والتعمل مع الشركات التجارية المختلفة داخل وخارج السودانوقد أفتت الهيئة بجوازالتعامل معهذه الشركات بضوابط محددةسوف نستعرضها لاحقاً .

قامت شركة التأمين الإسلامية وزاولت نشاطها في 1979/9/21م ووجدت نفسها تعمل في مجال لم يسبقها عليه أحد منحيث التعامل وفق موجهات الشريعة، كما ان هنالك سبع شركات تامين قائمة وذات تجربة في مجال التأمين التجاري- فكيف واجهت الشركة هذاالواقع؟.

العقبات التي واجهت الشركة:-[1]

واجهت الشركةعند قيامها فيسبتمبر 1979م بعض المعوقات والتي يمكن الاشارة اليها في الاتي:-

[1]شركة التأمين الإسلامية ، 2017م
[1]شركة التأمين الإسلامية ، 2017م

1- صياغة عقد تأمين خالي من الغرر إذ انالعقد السائد وقتها هو عقد تامين تجاري وبه غرر كثير مفسد للعقد- وقد تم تجاوز ذلك من خلال صياغة عقد يحوي بوضوح ان العقد المبرم بين الشركة والمتعاملين معها عقد تبرع وتم إزاله كل النصوص التي تتعارض مع أحكام الشريعة- كل ذلك تمبعد مراجعه هيئة الرقابة الشرعية لنصوص هذا العقد، كذلك كان هنالك توجيه من هيئة الرقابة الشرعية باهمية تعريب هذا العقد حتي يلم اغلب المتعاملين مع الشركة علي روحه ونصوصه منعاً للابهام والغموض والفهم الناشئ عن العقد السائدوقتها.

2-ومن العقبات التي واجهت الشركة مشكله الكوادر الفنية الخبيرة والمدربة- ومن المعلوم به أن أي شركة عند بداية عملها تحتاج للكفاءة خاصة تلك التي تعمل في مجال التامين والذي بالطبع يحتاج لخبرات خاصة تتمثل في دراسة وتحليل الاخطار المراد التأمين عليها ووضع الضوابط الفنية اللازمة لها مما ينعكس كل ذلك إيجاباَ علي النتائج التي تحققها الشركة- وذلك حتي يتسني للشركة ان تحوزعلي ثقة معيدي التامين وا ِطمئنانهم علي قدرة الكادر الفني مهنياً من القيام بمهامه وقد تمكنت الشركة بفضل الله من تجاوز هذه العقبة من خلال استقطاب كفاءات فنية مقتدرة وكانت الحركة الاسلامية قد دفعت بهم للعمل في مجال التأمين التجاري تحسباً ويقيناً منها بأنها سوف تحتاجلهم في مثل هذا الوقت نتيجة لهذا فقد التحقبخدمةالشركة في بداية عهدها مجموعة منتقاه تؤمن بالفكر الاسلامي وتتسلح بالعلم والخبرة في مجال التأمين تمكنت من خلالهمالشركة من العبور الي بر الأمان.

3-كذلك واجهت الشركة مشكله كيفية التعامل مع الشركات إعادة تامين ربويه تجارية مع ضرورة بل وحتمية ان تجدالشركة حماية لأعمالها من خلال عملية إعادة التامين- وقد افتت هيئة الرقابة علي التامين لبنكفيصل من خلال الاستفسار رقم (13) بجواز إعادة التامين مع الشركات التجارية الربوبية لوجود الحاجه المتعينه-وقد إشترطت الهيئةالضوابط الأتية:-

1. ان تتعامل الشركةمع معيدي التأمين علي الا تاخذ أي عموله من شركات الإعادة(بمعني ان يتم الاتفاق علي اساس القسط الصافي).
2. الا تتقاضي الشركة اي عموله أرباح من شركات الإعادة.
3. الا تدفع الشركة اي عمولات عن الاحتياطيات الخاصة بالاخطار السارية.

4. لاتاخذ الشركة اي نصيبمن عائدات استثمارات شركات الاعادة

5. تحث الهيئة البنك ان يعمل بايسر ما تعجل علي انشاء شركة إعادة تأمين تعاوني تغنيه عنالتعامل مع شركات الاعادة التجارية.

4- ومن العقبات التي واجهت الشركة كما واجهت كل الشركات الاخري ان في عام 1979م شهدت البلاد تقلبات في السياسة الاقتصادية وبدأ اول تخفيض لقيمة العمله السودانية في ذلك العام ممانعكس اثره السالب علي شركات التأمين وجعل المبالغ التي تحول لمعيدي التأمين بالخارج تتناقص مماجعلهم يضعون شروطاً قاسية في اتفاقيات إعادة التأمين علي شركات التأمين السودانية والتي تضررت ضرراً بالغاً بذلك الإجراء.

التجربة العملية للشركة:-[1]

كان أولي خطوات قيام الشركة أن يتم تسجيلها حسب القانون السائد للشركات واعني بذلك قانون1925م وقد نص النظام الاساسي علي اهمية قيام هيئة للمشتركين(**وهم حملة الوثائق)** وحسب فتوي هيئة الرقابه الشرعية هم الملاك الحقيقيون للشركةونص النظام الاساسي للشركة علي اهمية تمثيلهم في مجلس الادارة كل ذلك ليضفي المشاركة الحقيقية لحملة الوثائق وتسيير امر الشركة وفقاَ لفلسفة التأمين التعوني الاسلامي فأول ما إتجهت الية الشركةحتي تبدأ مسيرتها المباركة كأول تجربه عملية للتأمين التعاوني الاسلامي ان أوكلت لهيئة الرقابة الشرعية للشركة مراجعة كل وثائق التأمين التجاري السائد وقتها وا زاله كل ما يتعار ض وأحكام الشريعة الاسلامية منها – وبالفعل تمت مراجعة كل وثائق التأمين التي تمارسها الشركة .)

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

- **إجراءات الدراسة الميدانية:** تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في الآتي:

- مجتمع الدراسة

[1] شركة التأمين الإسلامية ، 2017م

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة في شركة التأمين الإسلامية.

- **عينة الدراسة**

تم إختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة

أدوات الدراسة:

أداة جمع البيانات هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة وقد إعتمد الباحث على الإستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة وا إحتوى الاستبيان على قسمين هما:

- **القسم الأول:** وشمل البيانات الشخصية للأفراد عينة الدراسة حيث يحتوي على البيانات الآتية: النوع – المؤهل التعليمي – التخصص – سنوات الخبرة – الدورات التدريبية.
- **القسم الثاني :** وشمل مجموعة من الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة وطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا إستجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق المقاييس المستخدمة وهي (أوافق – أوافق بشدة - محايد – لا أوافق – لا أوافق بشدة) .

البيانات الشخصية :

جدول رقم (1/2/4) يوضح البيانات الشخصية لعينة الدراسة

		العدد	النسبة
	اقل من 30 سنة	25	%50
	من 30 - 40 سنة	23	46%

العمر	من 41 - 50 سنة	2	4%
	اكثر من 51 سنة	0	0%
المجموع		50	%100
المؤهل العلمي	بكلاريوس	29	58%
	دبلوم تقني	0	0%
	ماجستير	19	38%
	دكتوراه	0	0%
	دبلوم	2	8.7%
المجموع		50	%100
المؤهل المهني	زمالة بريطانية	1	%2
	زمالة امريكية	0	%0
	زمالة عربية	0	%0
	زمالة سودانية	6	%12
	لا يوجد زمالة	43	%86
المجموع		50	%100
التخصص الاكاديمي	محاسبة	19	38%
	إدارة أعمال	18	36%
	إقتصاد	10	20%
	دراسات مصرفية	3	6%
		50	%100
	صراف	8	%16
	مدير	0	0%

المركز الوظيفي	مدير مالي	4	8%
	مراجع داخلي	0	0%
	محاسب	29	58%
	مراجع خارجي	3	6%
	مراقب مالي	6	12%
المجموع			%100

المصدر إعداد الدارسين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول أعلاه يتضح أن أما العمر يتضح أن 50% كانوا اقل من 30 سنة ، 46% كانوا من 30 – 40 سنة ، 4% من 41 – 50 سنة ، أما أكثر من 51 سنة 0% .

حسب المؤهل العلمي يتضح أن 58 % كانوا بكلاريوس ، بينما ماجستير 38% ، اما الدبلوم فوق الجامعي كانوا 4% .

حسب سنوات المؤهل المهني يتضح أن 2% كانت زمالة بريطانية ، 12% كانت زمالة سودانية ، من لا يوجد زمال 86%.

التخصص الاكاديمي المحاسبة بلغت 38% ، اما إدارة أعمال 36% ، إقتصاد كانوا 20% ، اما دراسات مصرفية 6% .

اما بالنسبة للمركز الوظيفي نجد أن صراف يشكلون 16% ، اما مدير مالي 8% ، محاسب 29% ، مراجع خارجي 6% ، مراقب مالي 12% .

الاعتمادية : للتأكد من درجة الاعتمادية تم اختبار أسئلة الاستبانة بالاعتماد على مقياس الاعتمادية حيث يوضح الجدول أدناه ان معاملالاعتمادية (كرونباخ ألفا) كان بدرجة عالية من الاعتمادية حيث بلغ معامل الاعتمادية بالنسبة للعبارات المكونة لمتغيرات الفرضية الاولى (0.82) , الفرضية الثانية (0.55) الفرضية الثالثة (0.77) أدناه .

جدول رقم (2/2/4)

يوضح الإعتمادية

المتغيرات	عدد العبارات	Cronbach's alpha
الفرضية الأولى	**5**	**0.85**
الفرضية الثانية	**5**	**0.62**
الفرضية الثالثة	**5**	**0.65**

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة :

الجدول ادناه يبين المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (3/2/4)

يوضح المتوسطات الحسابية ولاانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفرضية الأولى	79.1	65.
الفرضية الثانية	93.1	57.
الفرضية الثالثة	92.1	60.

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول اعلاه يبين المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متغيرات الدراسة فنجد ان الانحراف المعياري لجميع المتغيرات اقل من الواحد وهذا ان هنالك تجانس بين اجابات افرا د العينة عن جميع عبارات المتغيرات ، كما يتضح لنا ان االمتوسط لجميع المتغيرات اقل من الوسط الفرضي وهو (3). حيث إتضح من الجدول أن الوسط الحسابى الفرضية الأولى (1.79) والانحراف المعياري (0.65) , أما الفرضية الثانية كان الوسط الحسابى (1.93) والانحراف المعيارى (0.57) , أما الفرضية الثالثة كان الوسط الحسابى (1.92) والانحراف المعيارى (0.60) .

الفرضية الاولى : استخدام الوسائل المستجدات الحديثة تقلل من تكاليف الرقابة الداخلية .

جدول رقم (4/2/4)

يوضح إجابات أفراد العينة على الفرضية الأولى

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	وجود الوسائل الحديثة في المؤسة تقلل من تكاليف الانظمة الرقابية.	24	18	4	3	1
		%48	%36	%8	%6	2
2	استخدام الوسائل الحديثة في الانظمة الرقابية يقلل من ارتكاب الخطأ.	17	26	4	1	2
		%34	%52	%8	%2	%4
3	استخدام الوسائل الحديثة في الرقابة الداخلية تساعد الادارة في الاشراف الفعال.	17	30	-	2	1
		%34	%60	%-	%4	%1
4	العمل بالوسائل الحديثة في المؤسسات يؤدي الى معالجة دور كبير من البيانات ويقلل تكاليف نظم الرقابة الداخلية .	28	29	1	1	1
		%36	%58	%2	%2	%2
5	تشغيل الانظمة الرقابية بالوسائل الحديثة والمستجدات الحديثة يقلل من تكاليف نظم الرقابة الداخلية .	19	27	3	-	1
		%38	%54	%6	%-	%2

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 74 %اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 8% والذين لايوافقون 8% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 86% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 8% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 6%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 94 %اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 0%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 6% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 94 % اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4% مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 94% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2% ، اما المحايدين 2% ، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الأولى : استخدام الوسائل المستجدات الحديثة تقلل من تكاليف الرقابة الداخلية .

جدول رقم (5/2/4)

يوضح يوضح مربع كاي للفرضية الأولى

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية

وجود الوسائل الحديثة في المؤسسة تقلل من تكاليف الانظمة الرقابية .	42.600	1.78	.975	4	.000
استخدام الوسائل الحديثة في الانظمة الرقابية يقلل من ارتكاب الخطأ .	48.600	1.90	.931	4	.000
اتخدام الوسائل الحديثة في الرقابة الداخلية تساعد الادارة في الاشراف الفعال .	45.520	1.80	.808	3	.000
العمل بالوسائل الحديثة في المؤسسات يؤدي الى معالجة دور كبير من البيانات ويقلل تكاليف نظم الرقابة الداخلية .	66.800	1.76	.771	4	.000
تشغيل الانظمة الرقابية بالوسائل الحديثة والمستجدات الحديثة يقلل من تكاليف نظم الرقابة الداخلية .	38.000	1.74	.751	3	.000

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 42.600 و 66.800 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.74) و (1.80) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (.751) و(.975)

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات يؤدي الى رفع كفاءة الاداء المالي .

جدول رقم (6/2/4)

يوضح إجابات أفراد العينة على الفرضية الثانية

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق

			بشدة			بشدة
1	هنالك علاقة عكسية بين ضعف اجراءات المراجعة الداخلية وجودة كفاءة الاداء المالي .	11	9	12	18	-
		%22	%18	%24	%36	%-
2	اتخاز الاجراءات المناسبة بواسطة ادارة المراجعة الداخلية يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء المالي .	21	20	4	5	-
		%42	%40	%8	%10	%-
3	ان عملية الفحص والتقييم تزيد من اجراءات المراجع الداخلية وتزيد من فعالية الاداء المالي .	22	19	6	5	-
		%44	%38	%12	%10	%-
4	يجب على المراجع الداخلي جمع بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها مما يؤثر ايجابا على كفاءة الاداء .	22	22	5	1	-
		%44	%44	%10	%2	%6
5	وجود المراجعة الداخلية الفعالة في اي مؤسسة يزيد من فعالية وكفاءة الاداء المالي .	19	11	14	6	-
		%38	%22	%28	%12	%-

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 40%اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 24% والذين لايوافقون 36%، مما يرجح القرار الإحصائي برفض فرضية الدرسة وقبول فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 82% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 8% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 10%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت82%اوفق بشدة

واوافق بينما المحايدين 12%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة من عينة الدراسة بلغت 88% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 10%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 2% مما يرجح القرار الإحصائي رفض فرضية الدرسة وقبول العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 60% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 28%،بينما الذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 12% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات يؤدي الى رفع كفاءة الاداء المالي .

جدول رقم (7/2/4)

يوضح مربع كاي للفرضية الثانية

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
هنالك علاقة عكسية بين ضعف اجراءات المراجعة الداخلية وجودة كفاءة الاداء المالي .	3.600	2.74	1.175	3	.308

اتخاز الاجراءات المناسبة بواسطة ادارة المراجعة الداخلية يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء المالي .	20.560	1.86	.948	3	.000
ان عملية الفحص والتقييم تزيد من اجراءات المراجع الداخلية وتزيد من فعالية الاداء المالي .	38.600	1.82	941.	4	.000
يجب على المراجع الداخلي جمع بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها مما يؤثر ايجابا على كفاءة الاداء .	29.250	1.70	.735	3	.000
وجود المراجعة الداخلية الفعالة في اي مؤسسة يزيد من فعالية وكفاءة الاداء المالي .	22.360	1.54	.706	2	.000

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 22.360 و 38.600 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.54) و (2.74) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (.706) و (1.175)

الفرضية الثالثة :التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي يزيد من فعالية الاداء المالي .

جدول رقم (8/2/4)

يوضح إجابات أفراد العينة على الفرضية الثالثة

م	العبارات	النسبة %				
		أوافق	أوافق بشدة	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

1	التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين يؤدي الى زيادة فعالية الاداء المالي .	19	9	10	12	-
		%38	%18	%22	%24	-
2	التقارير التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاز القرارات ويسمى مرجع من كفاءة الاداء المالي .	19	18	11	2	-
		%38	%36	%22	%4	%-
3	العلاقة التي تنشأ بين المراجع الداخلي والادارة تؤثر على فعالية الاداء المالي .	25	22	1	2	-
		%50	%44	%2	%4	%-
4	شراك المراجع الداخلي في وضع برنامج المراجعة الداخلية يرفع من فعالية الاداء المالي	23	22	5	-	-
		%50	%44	%10	%-	%-
5	لقدرات المهنية التي يتميز بها المراجع الداخليةيزيد من كفاءة الاداء المالي .	19	11	14	6	-
		%38	%22	%48	%12	%-

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الاولى من عينة الدراسة بلغت 32.6%اوفق بشدة واوافق بينما الذين المحايدين علي العبارة بلغت نسبتهم 56% والذين لايوافقون 20%، بينما الذين لا يوافقون ولا يوافقون بشدة 24% مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة. وايضاً من الجدول يلاحظ ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثانية من عينة الدراسة بلغت 74% اوفق بشدة واوافق بينما الذين بينما المحايدين 22% والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة، اما بالنسبة للعبارة الثالثة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الثالثة من عينة الدراسة بلغت 94%اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 4%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الرابعة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الرابعة

من عينة الدراسة بلغت 90% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 2.2% ، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 10%، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض العدم في حدود العبارة المذكورة ، اما بالنسبة للعبارة الخامسة فنجد ان نسبة الذين يوافقون على العبارة الخامسة من عينة الدراسة بلغت 60% اوفق بشدة واوافق بينما المحايدين 28%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 34.8%، والذين لايوافقون ولا يوافقون بشدة 12 %، مما يرجح القرار الإحصائي بقبول فرضية الدرسة ورفض فرضية العدم في حدود العبارة المذكورة.

الفرضية الثالثة : التأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي يزيد من فعالية الاداء المالي .

جدول رقم (9/2/4)

يوضح مربع كاي للفرضية الثالثة

العبارة	مربع كآي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
التأهيل العلمي للمراجعين الداخليين يؤدي الى زيادة فعالية الاداء المالي.	7.120	2.11	1.069	3	.0680
التقارير التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاز القرارات ويسمى مرجع من كفاءة الاداء المالي .	4.880	2.30	1.216	3	.1810

العلاقة التي تنشأ بين المراجع الداخلي والادارة تؤثر على فعالية الاداء المالي .	14.800	1.90	.877	3	.0020
شراك المراجع الداخلي في وضع برنامج المراجعة الداخلية يرفع من فعالية الاداء المالي .	39.120	1.60	.728	3	.0000
القدرات المهنية التي يتميز بها المراجع الداخيةيزيد من كفاءة الاداء المالي .	12.280	1.64	.663	2	.0020

المصدر إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية (2017)

الجدول أعلاه يوضح مربع كاي إنحصر بين 4.880 و 39.120 والوسط الحسابي والانحراف ودرجة الحرية والقيمة الاحتمالية للعبارات والوسط الحسابي الفرض الصحيح اقرب الى (3) ، اما الوسط الحسابي انحصر (1.74) و (1.90) ، اما الانحراف المعياري للعبارات انحصر بين (.663) و(1.216)

النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

1. وجود الوسائل الحديثة في المؤسة تقلل من تكاليف الانظمة الرقابية.

2. استخدام الوسائل الحديثة في الانظمة الرقابية يقلل من ارتكاب الخطأ.

3. العمل بالوسائل الحديثة في المؤسسات يؤدي الى معالجة دور كبير من البيانات ويقلل تكاليف نظم الرقابة الداخلية.

4. تشغيل الانظمة الرقابية بالوسائل الحديثة والمستجدات الحديثة يقلل من تكاليف نظم الرقابة الداخلية .

5. اتخاذ الاجراءات المناسبة بواسطة ادارة المراجعة الداخلية يؤدي الى زيادة كفاءة الاداء المالي.

6. ان عملية الفحص والتقييم تزيد من اجراءات المراجع الداخلية وتزيد من فعالية الاداء المالي

7. يجب على المراجع الداخلي جمع بيانات كافية يمكن الاعتماد عليها مما يؤثر ايجابا على كفاءة الاداء .

8. العلاقة التي تنشأ بين المراجع الداخلي والادارة تؤثر على فعالية الاداء المالي .

9. اشراك المراجع الداخلي في وضع برنامج المراجعة الداخلية يرفع من فعالية الاداء المالي.

ثانيا التوصيات:

بعد تناول الجانب النظري الإتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية وتقويم الأداء المالي يوصي الباحثون للاتي:

1. ضرورة إلزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الرقابة الداخلية وفقا للمعايير والمبادئ العلمية.
2. ضرورة المراجعة الدورية لتقييم نظام الرقابة الداخلية ومعالجة الانحرافات واتخاذ القرارات بشأنها.
3. ضرورة وجود نظم رقابة فعالة للتقييم الجيد للأداءفي شركة التأمين الإسلامية .
4. ضرورة وجود تقييم جيد للأداء يؤدي إلى توسع المنشأة في الأعمال.
5. ضرورة وجود نظام رقابة داخلية يسهل من مهمة المراجع الداخلي .
6. ضرورة إستخدام الإتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية بشركة التأمين الإسلامية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المراجع باللغة العربية :

1/ الكتب:

1. إبراهيم الجزراي ، عامر الجناي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، عمان ، دار اليازوري ، 2009م .
2. احمد النور , شحاته السيد ، مدخل معتصر في مبادء المحاسبه التكاليف لاغراض القياس والرقابه فب البيئه التصنيع المعاصر الاسكندريه، الدار الجامعية
3. أحمد حلمى جمعة ، المدخل الجديد لتدقيق الحسابات ، عمان ، دار صفا للنشر .
4. أحمد نور ، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية ، القاهرة ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1992م .
5. أمين السيد أحمد لطفي ، معايير المراجعة المهنية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1977.
6. ثناء علي القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، إسكندرية ، الدار الجماعية ، 2011م .
7. حسن محمد حسين ، دراسات في المراجعة، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، 1985م
8. حسين اللقاضي ، حسين مدوح ، اسشاسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، الأردن ، مسسة الوارق للنشر والتويع ، 1999م.
9. حمزه محمود الزبيدي،التحليل المالي لتقييم الاداء والتنبؤ بالفشل،عمان،مؤسسه الهراق للنشر والتوزيع،2000.
10. ذكي مكي اسماعيل ، اداره الموارد البشريه ، دان ،2009م.
11. السر محمد الحسن إبراهيم ، تقويم وتطوير دور المراجع العام بالسودان في الرقابة عن المال العام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، 1986م.
12. السعيد فرحات جمعه_الاداء المالي لمنظمات الاعمال_الرباض_دار المريخ للنشر،2000م
13. شركة التأمين الإسلامية ، 2017م .

14. صلاح الدين عبد المنعم ، المحاسبة والحاسبات الآلية ، الإسكندرية ، كلية التجارة
15. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، الكويت ، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990م.
16. عبد الرحمن المصباح، مبادئ الرقابه الاداريه ، عمان ، دتر زعران للنشر والتوزيع ، 1997 م.
17. عبد الرحمن ثابت ،جمال الدين المرسي،الاداره الاستراتيجيه،الاسكندريه،الدار الجامعيه للنشر 2003م.
18. عبد الله بن العزيز الموسي ، المقدمة في الحاسب والأنترنت ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2006م.
19. عبد المنعم محمود ، د/ عيسي أبو خليل ، المراجعة أصولها العلمية والعملية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1985م .
20. عطا الله أحمد الحسبان ن نظم المعلومات المحاسبية ، عمان دار اليازوري العلمية للنشر.
21. فتحى رزق ، أحمد عبد المالك ، دراسات المراجعة والرقابة الداخلية ، دار الجامعة ، 2003م.
22. فياض حمزة علي ، نظم المعلومات المحاسبية المحو سبة ، الخرطوم ، الأياي للنشر والتوزيع ، 2011م
23. قاسم محمد إبراهيم ، زياد الحق السقا ، نظم المعلومات المحاسبية ، الموصل ، د،ن ، 2003م .
24. كمال الدين مصطفى الزهراوي,دامحمد سيد سرايا ، دراسات متقمح في المحاسبه والمراجعه،المنصوره ، د ، ن \200م.
25. ماهر سكر ، أثر التكنولوجيا علي الأوضاع الوظيفية للعاملين ، جامعة الأردنية ، الأردن ، 1997م .
26. المجمع العربي للمحاسبيم القانونيين ، مفاهيم التدقيق المتقدمة ، الأردن ، د.ن ، 2011م
27. محمد سعيد سلطانه ، اداره الموارد البشريه،القاهره دار الجامعيه للنشر ،2003م

28. محمد سمير الضان زآخرون ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، الإسكندرية ، دار النهضة ، 1996م .
29. محمد عبد الفتاح محمد ، د/ طارق عبد العال حماد ، التطبيقات المحاسبية باستخدام الحاسب ، القاهرة ، الدار الجامعية ، 2000م
30. محمود الخطيب ، الاداء المالي على اسهم الشركات ، عمان ، دار الحامد للنشر ، 2010م.
31. مصطفى كامل، اداره الموارد البشريه، القاهره ،الشركه العربيه للنشر 1994م
32. معن مهند تانسور ، تقييم الاداء في المشروعات، الجامعه الاردنيه ، د\1995م
33. نضال محمود ألرمحي ، زياد عبد الحليم الزينة ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار المسيرة ، عمان ، الطبعة الأولي ، 2011م ، الطبعة الثانية 2014م
34. هادي رضا ، مبادي المحاسبة المالية للأصول العلمية في إعداد القوائم المحاسبية ، طبعة أولي ، عمان ، ، 2002م.
35. وليم توماس ، تعريب وترجمة ، أحمد حجاج وآخرون ، المراجعة بين النظرية والتطبيق ، دار المريخ ، الرياض ، 1985م.
36. يوسف محمود جريوع _مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيقية مؤسسة الأوزان للنشر والتوزيع الطبعة الأولي ،2000م

2/الرسائل الجامعية الغير منشورة:

37. أحمد خلف الله الخليفة،استقلال المراجع الداخلي بالقطاع الحكومي واثرة في فعالية نظام المراجعة الداخلية،الخرطوم، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.
38. انس عبد الله عمر الأمين،لجان المراجعة ودورها في فحص الانظمة المحاسبية الالكترونية،غيرمنشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،كلية الدراسات العليا،2013م.
39. إيمان محجوب محمد ، تطور المراجعة الداخلية المستقلة في مؤسسات الدولة السودانية ، الرطوم ، جامعة النيلين ، دراسة ماجستير غير منشورة ، 2000م .

40. حسن عبد الرحمن عبد الله ، المراجعة الداخلية ودورها في أثرها في تقويم الأداء المالي ، الخرطوم ، جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2004م .
41. عبد الماجد محمد خيري إبراهيم ، أث انظمة الملومات المحاسية املحوسبة علي رفع كفاءة الأداء المالي عن ماجستير المحاسبة والتمويل ، رسالة غير منشورة ، كلية الدراسات العيا 2007م .
42. علي إبراهيم طلبة ، طرق واساليب اكتشاف الأخطاء والغش في النظم الإلكترونية لتشغيل البيانات (مسقط : معهد الإدارة العامة ، مجلة الغدارة للسنة العشرون ،العدد 25، 1998م .
43. محاسن عبد العزيز محمد ، التدقيق والرقابة في المصارف ودورها في اكتشالف الخطاء والمخالفات ، دراسة حالة نك الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة .
44. ناهض محمد نمر ، اطار مقترح تطوي نظام الرقابة الداخلية في المصارف الإسلامية ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،كلية الدراسات العليا ،الالة دكتوراة غير منشورة لعام 2006م .
45. نصر الدين إبراهيم بشير ، دور المراجعة الدالخلية في ترقية الأداء المالي والحكومي ، الخرطوم ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2005م .
46. نوال علي يس عبد الرحمن ، أثر المراجعة الخارجية في تقليل الإختلاسات في مؤسسات القطا العام في السودان ، جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة 1999م.

ملحق رقم (1)

خطاب المبحوثين

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد /.....المحترم

السلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته

الموضوع : إستبيان من الاتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية وأثرها علي تقويم الأدء المالي

يقوم الباحثون بأعداد دراسة عن الغتجاهات الحديثة في الرقابة وأثرها علي تقويم الأداء لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل بالتطبيق علي جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والهدف من هذه الإستبانة هو التعرف علي رأيكم حول الإتجاهات الحديثة في الرقابة الداخلية وأثرها لي تقويم الأداء المالي ، وعليه نرجوا من كريم سيادتكم التكرم بابداء ارائكم عن العبارات المرفقة علما بأن البيانات والأراء المعطاة تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي وتعامل بكل رية وأن اجابتكم الصادقة ستكون عونا لنا في انجاز هذه الدراسة للوصول إلي نتائج حقيقية .

وشكرا لتعاونكم معنا

الباحثون :

التقي محمد بلة الحسن

عثمان جعفر الطيب محمد

فتح الرحمن بشير محمد عوض الكريم

مجاهد صديق عبد السيد عمر

محمد المؤتمن محمد أبراهيم العوض

ملحق رقم (2)

إستمارة الإستبانة

أولاً : البيانات الشخصية:

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

1/العمر :

أقل من 30 سنة ☐ 30-40 سنة ☐ 41-50 ☐ سنة أكثر من 51 ☐

2/ المؤهل العلمي :

بكلاريوس ☐ دبلوم تقني ☐ ماجستير ☐ دكتور اه ☐ دبلوم ☐

3/ المؤهل المهني :

زمالة بريطانية ☐ زمالة أمريكية ☐ زمالة عربية ☐ زمالة سودانية ☐

لايوجد زمالة ☐

4/التخصص الأكاديمي :

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ إقتصاد دراسات ☐ مصرفية ☐

5/ المركز الوظيفي:

صراف ☐ مدير مالي ☐ مراجع داخلي ☐ محاسب ☐

مراجع خارجي ☐ مراقب مالي ☐

القسم الثاني :الفرضية

أرجو التكرم بوضع علامة (✓) في المكان المناسب :

الفرضية الأولي : استخدام الوسائل والمستجدات الحديثة تقلل منتكاليف الرقابة الداخلية

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوفق بشدة
1.	وجود الوسائل الحديثة في المؤسسات تقلل من تكاليف الأنظمة الرقابية					
2.	استخدام الوسائل الحديثة في الأنظمة الرقابية يقلل من ارتكاب الخطأ					
3.	استخدام الوسائل الحديثة في القابة الداخلية تساعد في الإدارة في الإشراف الفعال .					
4.	العمل بالوسائل الحديثة في المؤسسات يؤدي إلي معالجة دور كبير من البيانات ويقلل تكاليف نظم الرقابة الداخلية					
5.	تشغيل الأنظمة الرقابية بالوسائل والمستجدات الحديثة يقلل من تكاليف نظم المراقبة الداخلية .					

الفرضية الثانية : وجود المراجعة الداخلية بالمؤسسات يؤدي إلي رفع كفاءة الاداء المالي

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوفق بشدة
.1	هنالك علاقة عكسية بين ضعف اجراءات المراجعة الداخلية وجود كفاءة الاداء المالي					
.2	تخاذ الإجراءات المناسبة بواسطة إدارة المراجعة الداخلية يؤدي إلي زيادة كفاءة الأاء المالي					
.3	أن عملية الفحص والتقييم تزيد من اجراءات الماجعة الداخلية وتزيد من فعالية الاداء المالي					
.4	يجب علي المراجع الداخلي جمع اليانات كافية يمكن الاعتماد عليها مما يؤثر ايجابا علي كفاءة الأداء					
.5	وجود المراجع الداخلية الفعالة في أي مؤسسة يزي من فعالية وكفاءة الاداء المالي					

الفرضية الثالثة :التأهيل العلمي والعلمي للمراجع الداخلي يزيد من فعالية الادء المالي

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوفق	لا أوفق بشدة
1.	التأهيل العلمي المراجعين الداخلين يؤدي إلي زيادة فعالية الاداء المالي .					
2.	التقارير التي يقدمها المراجع الداخلي تساعد في اتخاذ القراراتويسمي مرجع من كفاءة الأداء المالي					
3.	العلاقة التي تشأ بين المراجع الداخلي والإدارة تؤثرعلي فعالية الادء المالي .					
4.	اشراك المراجع الداخلي في وضع برنامج المراجعة في وضع برنامج المراجعة الداخلية يرفع من فعالية الأداء المالي					
5.	القدرات المهنية التي يتميز بها المراجع الداخلي الداخلية تزيد من كفاءة الادء المالي					

ملحق رقم (3)

محكمو الإستبانة

الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
د. بابكر إبراهيم الصديق	أ.مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.فارس الطيب	أ.مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.نصر الدين الدود	أ. مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
د.أمنة أحمد عمر	أ. مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا